تقرير الحالة الاعتقالية

للأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي

للعام ٢٠٢٢

مركز فلسطين لدراسات الأسرى
Palestine Center for Prisoners Studies

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

مركز فلسطين لدراسات الأسرى
Palestine Center for Prisoners Studies

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON تضامن

مركز فلسطين لدراسات الأسرى
Palestine Center for Prisoners Studies

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON تضامن

تقرير الحالة الاعتقالية

للأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي

للعام ٢٠٢٢

إعـداد

وحـدة الدراسـات والأبحاث

مركز فلسطين لدراسات الأسرى

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى

٢٠٢٢م

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة	٧
إحصائيات	٩
الظروف الإعتقالية للاسرى	
عمليات الاعتقال في القدس	١٨
اعتقالات هبة الكرامة لفلسطينيي الداخل	٢١
الأسيرات	٢٨
الأسرى الاطفال	٣٤
الأسرى المرضى	٣٨
الأسرى القدامى والمؤبدات	٤٠
المعتقلين الإداريين	٤٢
الأسرى المضربين عن الطعام	٤٦
أسرى العزل	٥٢
الأسرى المعاد اعتقالهم بعد صفقة وفاء الأحرار	٥٦
الأسرى الشهداء	٥٨
الصحافيون الأسرى	٦٠
الأسرى والنطف المهربة	٦٤
الأسرى الأردنيون	٦٦
الانتهاكات الإسرائيلية	
التعذيب	٧٤
الإهمال الطبي المتعمد	٧٨
العزل الانفرادي	٨٤
سياسة الاقتحامات والتفتيشات	٨٦
انتهاك الحق في التعليم	٨٨
الهجوم على المؤسسات الحقوقية	٩٤
الحرمان من الزيارة العائلية	٩٦
معاناة رحلة البوسطة	٩٨

هدم منازل الأسرى ١٠٠
إعادة اعتقال الاسرى المحررين ١٠١
قضاء متواطئ مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ١٠٢
اكتظاظ مراكز التوقيف ١٠٤
اعتداءات أفراد النحشون المتكررة بحق المعتقلين القاصرين ١٠٥
إطلاق النار على المعتقلين ١٠٦
إجراءات وزير الأمن القومي الصهيوني بن غفير ١٠٨
قرصنة أموال الشعب الفلسطيني ومخصصات الأسرى ١١٠
قانون إعدام الأسرى ومنفذي العمليات ١١٢
الحبس المنزلي ١١٦
سياسة العقاب الجماعي ١٢٢
إبعاد الأسرى - صلاح الحموري ١٢٤
جريمة احتجاز جثامين الشهداء ١٢٦
سرقة الاحتلال لأعضاء جثامين الأسرى ١٢٨
مقابر الأرقام ١٣١
الإعتقال الاداري للجثامين الفلسطينية ١٣٢
معتقلات التجميد أو الثلاجات الإسرائيلية ١٣٤

ملاحـــق

قائمة الشهداء المحتجزة جثامينهم
في ثلاجات الاحتلال منذ عام ٢٠١٦ ١٤٢
بيان صادر عن لجنة الطوارئ الوطنية العليا
الحركة الوطنية الأسيرة ١٤٦
بيان صحفي - عائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم
في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام ١٤٨
بيان صادر عن الحركة الوطنية الأسيرة
لنعي الأسير الشهيد ناصر أبو حميد ١٤٩
ماذا يعني قرار البدء بإجراء حلّ التنظيم،
أو بتسمية أُخرى «حل الهيئات التنظيمية»؟ ١٥٠
تعريفات واتفاقيات ١٥٤

الفنان سليمان منصور
سجـــن أنصـار ١٩٨٩.

مقدمة

صعّدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢، من سياسة الاستنزاف البشرى بتكثيف الاعتقالات التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني وخاصة في الضفة الغربية والقدس المحتلتيْن. ويستخدم الاحتلال حملات الاعتقال كسلاح وأداة من أدوات القمع التي يحارب بها الوجود الفلسطيني بهدف اخضاعه وتخويفه وإرغامه على التسليم بشرعية الإحتلال، وكذلك وسيلة من وسائل العقاب الجماعي لاستنزاف طاقاته وإضعاف مقاومته، ولا يكاد يمر يوم إلا ويُسجل فيه حالات اعتقال لا تقل عن ٧ حالات في أفضل الأحوال بينما تصل إلى ٢٥ في بعض الأيام.

عمليات الاعتقال المستمرة جعلت كل بيت فلسطيني يذوق مرارة الأسر، حيث وصلت حالات الاعتقال إلى ما يقارب المليون فلسطيني بكافة فئاته وشرائحه، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، لم يكن في سجون الاحتلال سوى ٧٠٠ أسير فقط، بينما بلغت حالات الاعتقال منذ اتفاقية أوسلو وحتى اليوم (١٣٥) ألف حالة اعتقال، ويقبع الان ٤٧٠٠ أسير في سجون الاحتلال.

الاعتقالات كما كل عام طالت كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها الأطفال والنساء والمحررين، والمرضى، والمعاقين، وكبار السن، والناشطين الحقوقيين، والإعلاميين، والصيادين، ونواب المجلس التشريعي وقادة الفصائل وغيرهم، وقدشملت الاعتقالات كل مدن وقرى وأحياء الضفة الغربية والقدس والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، إضافة الى عدد آخر من قطاع غزة.

كذلك صعّد الاحتلال بكافة مؤسساته الأمنية والعسكرية والسياسية والإعلامية من عدوانه ضد الأسرى واستهدفهم بالقرارات التعسفية وأشكال الانتهاك والتضييق، وحرمانهم من كل مقومّات الحياة.

في هذا التقرير الموسع قام «مركز فلسطين لدراسات الأسرى» بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى «تضامن» برصد الحالة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وأبرز مستجدات الحالة الاعتقالية خلال العام ٢٠٢٢، معتمداً في أرقامه وإحصائياته على مؤسسات الأسرى: (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطينيّ، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز وادي حلوة - القدس).

الفنان سليمان منصور
ثـــــورة، ١٩٧٧.

إحصائيات

مركز فلسطين لدراسات الأسرى
Palestine Center for Prisoners Studies

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON • تضامن

القنان محمّد الحواجري
من مجموعة 'مريم'، ٢٠١٥.

إحصائيات

منذ بداية العام الحالي
تم اعتقال ٧٠٠٠ فلسطيني

أُفرج عن جزء منهم.

- من بينهم:
  - ١٧٢ من النساء.
  - ٨٨٢ طفلاً.
  - ٢٤٠٩ أمر اعتقال إداري.
  - ٤٠ جريحاً.
- القدس هي الأعلى من حيث حالات الاعتقال وبلغت ٣٠٠٠ حالة.
- الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ بلغت ٢٠٠٠ حالة اعتقال .
- غزة ١٠٦ حالة منهم ٦٤ صياداً.

٤٧٠٠ أسير

إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الإحتلال الإسرائيلي، يتوزعون على ٢٣ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيـــق

إحصائيات

عدد الأسرى الحاليين

٤٧٠٠

أسير فلسطيني وعربي

منذ اتفاقية أوسلو

١٣٥ الف

حالة اعتقال

إحصائيات

توزيـــع الأسـرى وفق المنطقة الجغرافيـــــة

- أسرى الضفة الغربية — ٣٨٠٠ أسير.
- أسرى القدس — ٤٠٠ أسير.
- أسرى غزة — ٢٠٠ أسرى.
- أسرى الداخل الفلسطيني — ٣٠٠ أسير.
- الأسرى الأردنيون — ١٦ أسير.

بعضهم يحمل الجنسية الأردنية،
والبعض الآخر من أصول فلسطينية ولديهم أرقام وطنية أردنية.

> الجهاز القضائي الإسرائيلي لا يتسم بالجدية والموضوعية والاستقلالية، وهو خاضع لتعليمات الجهات الأمنية، وعرضة لتدخل الأجهزة الأمنية بذريعة أن المصلحة العليا الإسرائيلية تستوجب سياسة الاعتقال الإداري، رغم تعارضها مع مبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة وحقوق الإنسان.

إحصائيات

التوزيع البياني للأسرى وفق المنطقة الجغرافية

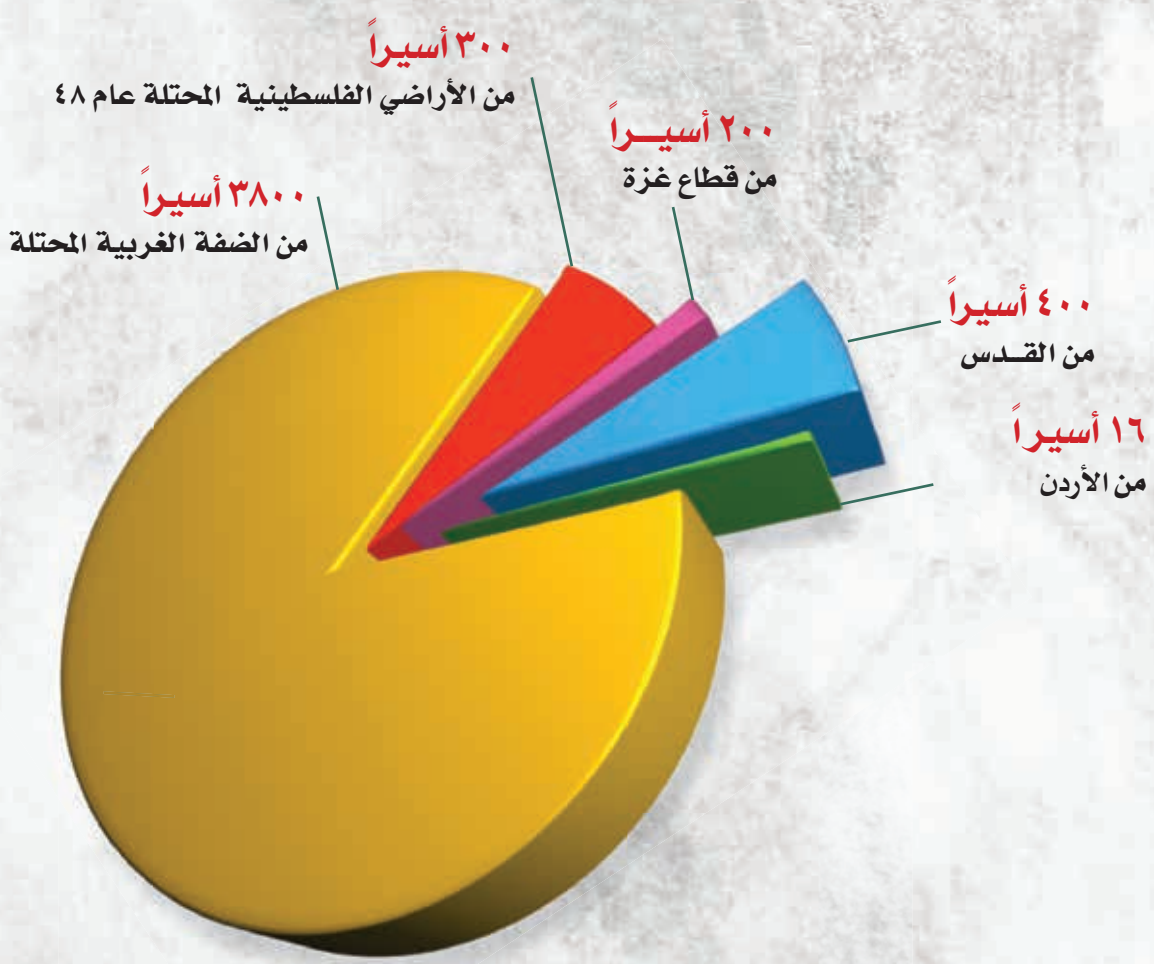

الفنان سليمان منصور
الحرية للأسرى، ١٩٨٠

إحصائيات

- شهداء الحركة الأسيرة ٢٣٣
- الأسرى المحتجزة جثامينهم ١١ أسرى شهداء
  جثامين الشهداء المأسورة في الثلاجات ١١٨ شهيد
  جثامين الشهداء المأسورة في مقابر الأرقام ٢٥٦ شهيد
  أسرى شهداء قضوا في التعذيب لدى الاحتلال ٧٣ شهيد
- الأسيرات ٢٩ أسيرة بينهنّ قاصرتان، وهما: نفوذ حماد، وزمزم القواسمة
- المعتقلين الإداريون ٨٥٠ معتقل من بينهم أسيرتان و٧ أطفال
- الأطفال الأسرى ١٥٠ طفل أسير
- الأسرى المرضى ٦٠٠ أسير مريض منهم (٢٤) أسيرًا ومعتقلًا على الأقل مصابون بالسرطان، وبأورام بدرجات متفاوتة.
- عدد الصحفيين المعتقلين إدارياً ١٥ صحفياً
- حبس منزلي .. أغلبهم في القدس ٦٠٠ حالة
- أعضاء المجلس التشريعي ٥ أسرى
  وهم : مروان البرغوثي، وأحمد سعدات، وحسن يوسف، الذي ما يزال موقوفًا، واثنان رهن الاعتقال الإداريّ، وهما: محمد ابو طير، وناصر عبد الجواد.

تؤكد منظمات حقوقية أن الأسرى في السجون الإسرائيلية يخضعون لمجموعة من الإجراءات التي تمس حقوقهم المكفولة بموجب المعايير الدولية الخاصة بحقوق المعتقلين، خاصة سياسة الإهمال الطبي، وحرمانهم من زيارة المحامي لمدة تصل إلى شهور، بالإضافة إلى سوء المعاملة أثناء القبض عليهم أو التحقيق.

إحصائيات

عمداء الأسرى - الأسرى القدامى:

- أسرى محكومون مدى الحياة — ٥٥٢ أسيراً أعلاها حكما من بينهم الأسير عبد الله البرغوثي ومدته ٦٧ مؤبداً.
- أسرى قضوا أكثر من عشرين عاماً في الاعتقال — ٣٣٠ أسيراً
- أسرى قضوا أكثر من ٢٥ سنة في الاعتقال — ٤٠ أسيراً
- أسرى قضوا أكثر من ٣٠ سنة في الاعتقال — ٢٠ أسيراً
- أسرى قضوا أكثر من ٣٥ سنة في الاعتقال — ٨ أسرى
- الأسرى القدامى قبل أوسلو — ٢٤ أسيراً

أقدمهم الأسيران كريم يونس، وماهر يونس المعتقلان بشكلٍ متواصل منذ عام ١٩٨٣، وتنتهي محكوميتهما شهر يناير ٢٠٢٣.

- **أسرى صفقة وفاء الأحرار المعاد اعتقالهم — ٤٩ أسيراً**

هناك عدد من الأسرى المحررين في صفقة «تبادل الأسرى» الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم، وهم من قدامى الأسرى، أبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي يقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، والذي دخل عامه ٤٣ في سجون الاحتلال، قضى منها ٣٤ عاما بشكل متواصل، إضافة إلى مجموعة من رفاقه نذكر منهم علاء البازيان، ونضال زلوم، وسامر المحروم.

الفنان: سليمان منصور

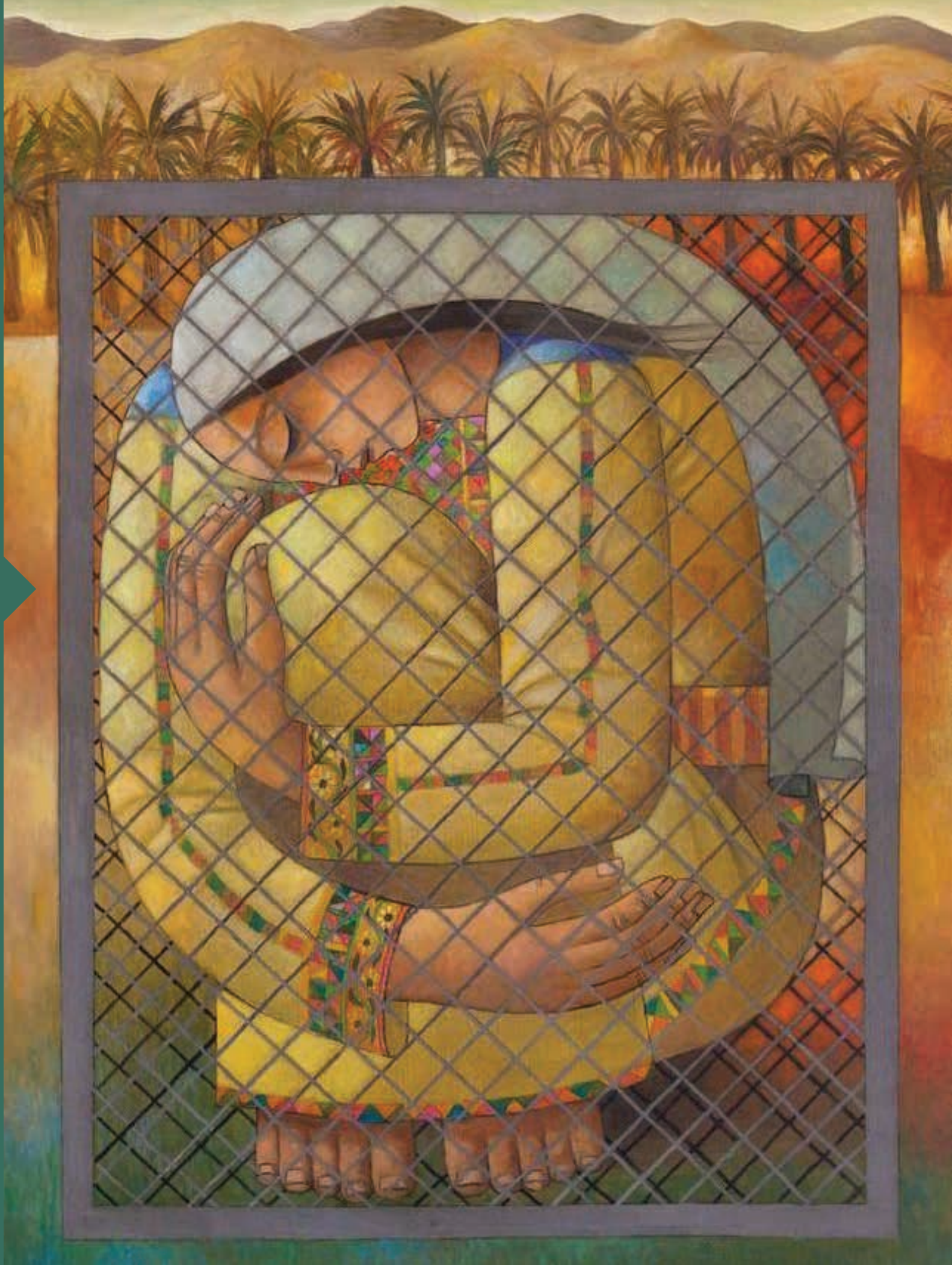

الظروف الإعتقالية للأسرى

عمليات الاعتقال في القدس

سُجّلت قرابة ٣ آلاف حالة اعتقال في القدس خلال عام ٢٠٢٢، من بينهم (٦٥٤) طفلًا، (١٢٩) من النساء والفتيات، وطالت كافة شرائح المجتمع، ورافق تنفيذ عمليات الاعتقال عمليات تنكيل كثيفة، وضرب واعتداءات على المعتقلين وعائلاتهم اقتحام للمنازل وتخريبها وترويع ساكنيها وتفجير الأبواب في عدة حالات اعتقال.

شَكّلت سلطات الاحتلال خلال شهري نيسان وتشرين الأول الماضيين، وحدة تحقيق خاصّة في مركز (المسكوبية) للاعتقالات في القدس، نظرًا لارتفاع وتيرة الاعتقالات وتضاعفها خلال هذه الفترة، واستمر العمل في الوحدة الخاصّة عدة أسابيع، فيما شَكّلت إدارة معتقل (المسكوبية) خلال شهر نيسان قسمًا خاصًا للأسرى (الأمنيين).

أما الأشهر التي شهدت أعلى معدّل للاعتقالات في القدس فكانت خلال شهر نيسان بـ ٧٩٣ حالة اعتقال، يليه شهر أيار بـ ٤٠١ حالة اعتقال، ثم تشرين الأول بـ ٣٤٣ حالة اعتقال، وشهر تشرين الثاني بـ ٢١٤ حالة اعتقال.

وشكّلت الاعتقالات الميدانية من المسجد الأقصى وطرقاته وأبوابه، وشوارع القدس، والشيخ جراح حوالي نصف حالات الاعتقال خلال عام ٢٠٢٢، وتعرض غالبية المعتقلين خلالها للضرب المبرح، ولعمليات تنكيل.

وفي سابقة خطيرة جرت خلال عام ٢٠٢٢، تم تنفيذ اعتقالات جماعية من داخل المصلى القبلي في

> شكّلت الاعتقالات الميدانية من المسجد الأقصى وطرقاته وأبوابه، وشوارع القدس، والشيخ جراح حوالي نصف حالات الاعتقال خلال عام ٢٠٢٢، وتعرض غالبية المعتقلين خلالها للضرب المبرح، ولعمليات تنكيل.

المسجد الأقصى المبارك، بعد اقتحامه منتصف نيسان (الجمعة الثانية من شهر رمضان)، وتعرض كافة المعتقلين يومها للضرب المبرح بأعقاب البنادق، والغاز السام، والدفع وهم مقيدي الأيدي أرضًا، وخلال ذلك نقل المعتقلين من ساحات الأقصى إلى ساحة البراق، ومنها إلى مراكز التّحقيق، ومعظمهم أفرج عنهم بشرط (الإبعاد عن الأقصى، والقدس، والبلدة القديمة)، ومُدد توقيف آخرين لعدة أيام، فيما قُدمت لوائح اتهام لعدد من الشبان.

ومن بين المعتقلين خلال عام ٢٠٢٢ محافظ القدس عدنان غيث، الذي اعتقل ٣ مرات، خلال شهر (آذار، نيسان، وآب)، وقدمت نيابة الاحتلال ضده في شهر آب الماضي، لائحة (اتهام) تضمنت (١٧ خرقاً لقرار منعه من دخول الضّفة الغربية منذ لحظة صدور القرار)، وأفرج عنه بشرط الحبس المنزلي حتى نهاية الإجراءات (القانونية)، ولا يزال قيد الحبس المنزلي، كما واقتحم منزله خلال الأشهر الماضية عدة مرات.

كما كان من بين المعتقلين مدير المسجد الأقصى المبارك الشيخ عمر الكسواني بعد اقتحام منزله في حي الطور وتخريب محتوياته، ونائب مدير أوقاف القدس الشيخ ناجح بكيرات.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة (الاعتقال فور الإفراج)، المتبعة ضد الأسرى المحررين المقدسيين، باعتقالهم فور الإفراج عنهم من بوابة السّجن أو فور وصولهم إلى مناطق سكنهم، وبعد ساعات أو أيام يتم الإفراج عنهم بشروط أبرزها (الإبعاد عن مدينة القدس، الإبعاد عن مكان السكن، ومنع الاحتفاء بالتحرر).

وأواخر شهر أيلول ٢٠٢٢، أصدر وزير الجيش في حكومة الاحتلال، أمرًا يقضي بالحجز ومصادرة أموال أسرى فلسطينيين من مدينة القدس والداخل الفلسطيني حسب قانون ما يسمى (مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٩)،

بحجة (دعم الإرهاب)، ويستهدف القرار ٤١ أسيرًا من الداخل الفلسطيني، و٨ أسرى من القدس من بينهم أسير محرر.
وخلال عام ٢٠٢٢، حوّلت سلطات الاحتلال (٤٣) مقدسيًا للاعتقال الإداري، ومن بينهم نائبيْ المجلس التشريعي محمد أبو طير، وأحمد عطون، علمًا أن بعض الأسرى جدد لهم الاعتقال الإداري لأكثر من مرة.

وواصلت سلطات الاحتلال ملاحقة الفلسطينيين في مدينة القدس حول الآراء من خلال متابعة ومراقبة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، والتيك توك، والانستغرام).

وخلال عام ٢٠٢٢ نفذت اعتقالات لفلسطينيين من مدينة القدس، بعد إطلاق النار عليهم، بحجة (تنفيذ أو محاولة تنفيذ عمليات طعن)، ومنهم: الشاب مراد سمير بركات عند مدخل بلدة الثوري في بلدة سلوان، الشاب نذير مرزوق أُطلق عليه الرصاص وهو محتجز داخل غرفة المراقبة المقامة عند مدخل باب العامود، الشاب رامي سرور أصيب بعدة رصاصات عند باب القطانين- أحد أبواب الأقصى-، الشاب إسماعيل نمر، أُصيب في مستوطنة «راموت» المقامة على أراضي القدس، علماً أن من أطلق النار كان مصوراً صحافياً إسرائيلياً تواجد في المكان، الفتى محمد أبو قطيش أُصيب برصاص الاحتلال داخل ملعب الشيخ جراح.

> أعلنت النيابة العامّة الإسرائيلية، في تقرير مفصّل، تقديم ٣٩٧ لائحة اتهام ضدّ ٦١٦ متهماً، غالبيّتهم العظمى من العرب، ورُبعهُم قاصرين، على خلفيّة أحداث هبّة الكرامة في أيار/ مايو ٢٠٢١، والتي جاءت احتجاجاً ضدّ العدوان الإسرائيلي على غزة في العملية التي تُسمّى إسرائيليًا بـ «حارس الأسوار»، والتي سبقتها اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيليّ في القدس في رمضان من العام ذاته.

اعتقالات هبة الكرامة لفلسطينيي الداخل
تعذيب وأحكام جائرة وما زال المئات بانتظار المحاكمة

انطلقت «هبّة الكرامة» في بدايتها دعماً لأهالي القدس المحتلة والمسجد الأقصى وضد الاعتداءات الإسرائيلية حينها، وضد تهجير أهالي حي الشيخ جراح من منازلهم، ثم تضامناً مع قطاع غزة الذي تعرض لعدوان إسرائيلي، قبل أن تتطور هذه الهبّة وتشمل معظم المدن الساحلية والبلدات العربية في الداخل الفلسطيني(الأراضي المحتلة عام ٤٨)، والتي فاجأت الاحتلال الإسرائيلي.

وازاء ذلك قامت قوات الاحتلال باعتقال ما يقارب الـ٢٠٠٠ شخص من الداخل الفلسطيني المحتل (الأراضي المحتلة عام ٤٨) أُطلق سراح بعضهم، في حين ما زال هناك الكثير من المعتقلين، الذين تستمر مداولة ملفاتهم في أجهزة القضاء الإسرائيلي، وجزء كبير منهم لم ينطق الحكم بحق ملفاتهم.

تقديم ٣٩٧ لائحة اتهام ضدّ ٦١٦ متهماً في هبة الكرامة

ومنذ نيسان/ إبريل ٢٠٢٢، أصدرت النيابة العامة الاسرائيلية (مكتب مدعي عام دولة الاحتلال) ٣٩٧ لائحة اتهام ضد ٦١٦ متهماً كان ٥٤٥ منهم من المواطنين الفلسطينيين، معتقلا خلف أبواب السجن أو قيد الحبس المنزلي أو الإبعاد تحت إجراءات مقيدة بما في ذلك ١٦١ طفلاً، على خلفية أحداث هبة الكرامة في أيار/ مايو ٢٠٢١، والتي جاءت احتجاجاً ضدّ العدوان الإسرائيليّ على غزّة في العمليّة التي تُسمّى إسرائيليًا بـ«حارس الأسوار»، والتي سبقتها اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيليّ في القدس في رمضان من العام ذاته، وأضافت النيابة العامة الإسرائيلية أنه «على الرغم من أنه لم يتمّ حل جميع الأحداث، ولم يتم القبض على جميع المشتبه بهم، قامت الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) باعتقال العديد من المتظاهرين في إشارة إلى احتمال استمرار حملات الاعتقال في البلدات العربية.

وذكرت أن «الخطورة المفرطة» للأحداث التي جرت خلال الفترة المذكور، تأتي «بسبب حقيقة أنه أثناء محاربة فصائل المقاومة وإطلاق الصواريخ على القدس والمدن المحتلة عام ٤٨، تم فتح جبهة داخليّة أخرى، ممّا زاد من حدة الضرر الجسيم الذي لحق بالأمن الشخصي للمواطنين الإسرائيليين»، وفق زعم النيابة.

وامتدّت الاحتجاجات في أيار/ مايو ٢٠٢١، لأسبوع كامل، تخللتها مواجهات بين الشبان في أراضي الـ٤٨ والمستوطنين الذين تواجدوا في الأحياء العربية في ما يسمى بالمدن المختلطة (المدن التارخية الفلسطينية الساحلية) حيث تم الاعتداء على العرب وممتلكاتهم.

أحكام جائرة لمعتقلي هبة الكرامة..

أكّد مدير مؤسسة ميزان، المحامي عمر خمايسي أن جهاز القضاء الإسرائيلي مُوجّه بالكامل، والنيابة العامة التي يقف المدعي العام على رأسها أعدت لوائح اتهام غير مسبوقة بحق معتقلي «هبّة الكرامة»، ومن المؤكد أن هناك تعليمات صدرت للتعامل مع هذه القضايا بقبضة حديدية.

فقد أصدرت المحكمة الإسرائيلية في حيفا يوم ٨-١٢-٢٠٢٢، قرار الحكم بحق الشاب محمد عمر اغبارية (٣٦ عاماً) من قرية معاوية في وادي عارة قضاء أم الفحم بالسجن لمده ١٥ عاماً، وذلك بسبب مشاركته في هبّة الكرامة في مايو/ أيار من عام ٢٠٢١، وهو الحكم الأعلى الذي صدر من جهاز القضاء الإسرائيلي بحق معتقلي هبّة الكرامة.

لم تتمكن زوجة المعتقل أيوب حسونة من مدينة اللد المحتلة من التعرف على ملامحه حين توجهت لزيارته، فالرضوض والكدمات غيرت ملامحه بعد تعرضه للضرب والاعتداء على يد جنود الاحتلال خلال اعتقاله.
وتصف زوجة حسونة دقائق الزيارة بالقاسية للغاية؛ حيث لم تتعرف على زوجها الذي عاشت معه عشر سنوات، فمعالم وجهه كلها متغيرة ومنتفخة.

وادعت النيابة العامة وفق لائحة الاتهام بأن اغبارية شارك في الاحتجاجات في منطقة عين إبراهيم، وقام بحرق إطارات وضرب حجارة على الشرطة، إضافة إلى استخدامه سلاحاً كان بحيازته، ويُذكر أن اغبارية معتقل منذ مايو/ أيار من عام ٢٠٢١، وهو متزوج وأب لطفلين، كما حكمت على الشاب أدهم بشير بعشر سنوات على أثر مشاركته بـ«هبة الكرامة».

المحامي خالد زبارقة من مدينة اللد وصف لوائح الاتهام المقدمة ضد المعتقلين بأنها قمعية أكثر منها لكشف الحقيقة أو إجراء قانوني عادل أو نزيه؛ وأنها إن دلت على شيء فهي تدل على أن الدولة بدأت باستخدام الإجراءات القمعية ضد الشبان في الداخل المحتل.

تعذيب معتقلي هبّة الكرامة

لم تتمكن زوجة المعتقل أيوب حسونة من مدينة اللد المحتلة من التعرف على ملامحه حين توجهت لزيارته، فالرضوض والكدمات غيرت ملامحه بعد تعرضه للضرب والاعتداء على يد جنود الاحتلال خلال اعتقاله.
وتصف زوجة حسونة دقائق الزيارة بالقاسية للغاية؛ حيث لم تتعرف على زوجها الذي عاشت معه عشر سنوات، فمعالم وجهه كلها متغيرة ومنتفخة جراء ما تعرض له من اعتداء وتنكيل، علما أنه كان اعتقل منذ عدة أشهر وهو قريب للشهيد موسى حسونة الذي قتله المستوطنون في مدينة اللد خلال تلك الهبّة الجماهيرية.

ويقبع في سجون الاحتلال أكثر من ٣٠٠ معتقل فلسطيني من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ كلهم تعرضوا لوسائل قاسية من الاعتقال والتحقيق، وذلك على خلفية مشاركتهم في المواجهات التي اندلعت في أيار/مايو الماضي عقب انتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك والعدوان على قطاع غزة.

وحول ما يتعرض له المعتقلون من أساليب تعذيب أكد المحامي خالد زبارقة أن عمليات التعذيب تبدأ بحقهم منذ اللحظة الأولى من مداهمة المنزل في ساعات الفجر الأولى؛ حيث يتم الاعتداء بطريقة همجية وصراخ وضرب على الأبواب من أجل التخويف ونشر الذعر وضرب المعتقل معنوياً حتى قبل وصوله لأقبية التحقيق لدى جهاز المخابرات الإسرائيلية.

وأكد أنه يتم الاعتداء عليهم جسدياً أحياناً في لحظات الاعتقال وهو ما يتنافى مع القوانين الدولية وحتى القانون الإسرائيلي نفسه الذي يخالف هذا السلوك.

وأضاف: «يتم تحويل المعتقلين لمركز التحقيق ويتعرضون فيه لتعذيب نفسي وجسدي كالشبح وساعات تحقيق طويلة جداً ومنعهم من النوم والأكل ومنعهم من دخول دورة المياه والتهديد والصراخ المستمر وخاصة في أقبية المخابرات».

وأشار إلى أن ضباط التحقيق يتعاملون مع المعتقلين بعد دراسة نفسياتهم وواقعهم ويتعاملون بالترهيب وضرب المعنويات، ويتعمدون ما يفعلونه ليجبروهم على الاعتراف بالتهم الموجهة لهم.

عمليات التعذيب تبدأ بحقهم منذ اللحظة الأولى من مداهمة المنزل في ساعات الفجر الأولى؛ حيث يتم الاعتداء بطريقة همجية وصراخ وضرب على الأبواب من أجل التخويف ونشر الذعر وضرب المعتقل معنويا حتى قبل وصوله لأقبية التحقيق لدى جهاز المخابرات الإسرائيلية.

ولفت زبارقة إلى أن هناك اعتداء تم على المعتقلين بعد انتهاء التحقيق معهم وبعد تقديم لوائح اتهام بحقهم؛ وهذا ما حصل مع معتقلي مدينة اللد تحديداً؛ حيث تم الاعتداء عليهم بالضرب في سجن مجدو وهم مقيدين ما أدى إلى ضرر كبير جسدياً جراء الاعتداء عليهم.

وتابع: «نحن نعتقد أن هذا يدل على الغطرسة الإسرائيلية وسياسة القمع الإسرائيلية بكل أذرعها؛ ويدل كذلك على النفسية الإجرامية التي يتمتعون بها وعلى شعورهم بالفشل أمام هؤلاء الشباب، لأنهم ظنوا أنه تم محو وعيهم الوطني والديني فتفاجأوا أن الشباب الفلسطيني لديه وعي وطني وديني عالٍ خاصة فيما يتعلق بالمقدسات وتحديداً المسجد الأقصى والقدس».

عضو لجنة الحريات «توفيق محمد» كشف إنه وبعد زيارة الأهل لأبنائهم المعتقلين في سجن مجدو لم تتعرف الزوجات والأمهات على أقربائهن؛ وذلك بسبب الكدمات والرضوض في أرجاء أجسادهم، وأنه من الواضح جدا أنهم تعرضوا لتعذيب قاس وضرب.

وأكد أن ذلك إن دل على شيء فهو يدل على أن هناك انتقاماً من هؤلاء المعتقلين؛ لأنهم معتقلون على ذمة لائحة اتهام وليس على ذمة تحقيق، فعادة يتعرض المعتقل لضرب خلال فترة التحقيق وهو أيضاً أمر مخالف للقانون ويستدعي الناس أن يتظاهروا ضده، لكن بعد فترة التحقيق وحين يتم تقديم لائحة اتهام يتم وضع المعتقل في السجن ولا يتم التحقيق معه أو التعرض له بالضرب، مبيناً أن ذلك

يعني أنها مجرد حالة انتقامية لهؤلاء المعتقلين بسبب احتجاجهم الذي كان يتعلق بانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك وفيما يتعلق بالعنف والهمجية التي تعرض لها الشعب خلال هبّة الكرامة.

وتابع: بعد الهبّة قامت المخابرات باستدعاءات وكان هناك أكثر من ٣ آلاف معتقل وتحقيقات وضرب ومداهمات واستدعاءات للمخابرات الإسرائيلية من أجل تهديدهم؛ وعملية التهديد كانت واضحة في كثير من الأحيان.

وقال المحامي والناشط الحقوقي «مروان أبو فريح» أن حملة الاعتقالات التي شنتها سلطات الاحتلال شملت شبان وشابات وطلبة جامعات وقاصرين بأعمار لا تزيد عن ١٨ عامًا، حيث عانىالمعتقلون من عدة اعتداءات خلال الاعتقال، فمنهم من تعرّض لكسر اليد أو الإصابة في الرأس ولم يجري إسعافه أبدًا أو أسعف بعد ساعات طويلة من الإصابة.

وتابع أبو فريح: «العديد من الأطفال تعرضوا لصدمات نفسية بسبب اعتقالهم بوحشية.. جرى التعامل مع الأطفال المعتقلين على أنهم مجرمون.. أحد الأطفال الذين اعتقلوا خلال الهبة جرى اعتقاله في ساعات الفجر وتعرض للاعتداء خلال الاعتقال لكنه لم يتلق أي علاج إلا بعد ١٠ ساعات من الاعتقال».
ولفت المحامي أبو فريح إلى أن مجمل المحامين الذين تابعوا قضايا المعتقلين خلال الهبّة كانوا يعملون

> حملة الاعتقالات التي شنتها سلطات الاحتلال شملت شبان وشابات وطلبة جامعات وقاصرين بأعمار لا تزيد عن ١٨ عامًا، حيث عانى المعتقلون من عدة اعتداءات خلال الاعتقال، فمنهم من تعرض لكسر اليد أو الإصابة في الرأس ولم يجري إسعافه أبداً أو أُسعف بعد ساعاتٍ طويلة من الإصابة.

بشكل تطوعي للدفاع عن المعتقلين وتقديم الاستشارة اللازمة في الحالات التي كان يسمح فيها للمعتقل بمقابلة محامي.

وقالت والدة نور واكد من مدينة حيفا، أنه «تعرض لضغط نفسي عنيف، حيث أوهمه السجانون والمحققون أن أمه قد فارقت الحياة، وقدموا له التعزية، ومن ثم حاولوا ابتزازه وطلبوا منه التوقيع على اعترافات غير صحيحة، مقابل السماح له بحضور مراسم الجنازة والعزاء».

وأضافت «كما أخبروه أنهم سيعتنون بشقيقه الصغير الذي حُكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما، وعندما حضرت المحاكمة مع ابني بعد غياب ٤ شهور، لاحظت آثار تعذيب واضحة نتيجة تكبيله بطريقة وحشية، وحتى أنه خسر نحو ١٢ كغم من وزنه وكان بحالة يرثى لها نتيجة انعدام العناية به».

الأسيرات

- بلغ عدد الاسيرات الفلسطينيات المعتقلات في سجون الاحتلال الإسرائيلي ٢٩ أسيرة بينهنّ قاصرتين، وهما: نفوذ حماد، وزمزم القواسمة، وأقدمهنّ الأسيرة ميسون موسى المعتقلة منذ العام ٢٠١٥، وأعلاهنّ حكماً الأسيرتان شروق دويات وشاتيلا عيّاد والمحكومتان بالسّجن لـ(١٦) عاماً، ومن بينهن أسيرتان معتقلات إداريًا وهما: شروق البدن التي تعرضت للاعتقال الإداري عدة مرات منذ عام ٢٠١٩، والأسيرة رغد الفني، ومن بين الأسيرات (٧) أمّهات يحرمهنَ الاحتلال من احتضان أبنائهنّ، من بينهنّ الأسيرة عطاف جرادات من جنين، هي أمّ لثلاثة أسرى وهم: (عمر، وغيث، المنتصر بالله) جرادات، ومن بين الأسيرات (١٠) أسيرات جريحات، وأشدهنّ معاناة؛ الأسيرة إسراء جعابيص، من القدس، والمحكومة بالسّجن لـ١١ عاما، والتي اعتقلتها قوّات الاحتلال بعد إطلاق النّار على مركبتها، ما أدّى إلى انفجارها وإصابتها بحروق شديدة شوّهت وجهها، ورأسها، وصدرها، وبترت أصابعها.
- تفيد دراسات الرصد والتوثيق أن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من (١٦) ألف امرأة فلسطينية منذ العام ١٩٦٧.
- كانت أول أسيرة في تاريخ الثورة الفلسطينية هي الأسيرة فاطمة برناوي من القدس، والتي اُعتقلت عام ١٩٦٧، وحُكم عليها بالسّجن المؤبد، وأُفرج عنها عام ١٩٧٧ وتوفيت بتاريخ ٣-١١-٢٠٢٢.
- منذ توقيع اتفاقية أوسلو تم اعتقال (٢٥٠٠) فتاة وسيدة فلسطينية. كان من بينهن (٤) أسيرات وضعت كل منهن مولودها داخل السجن في ظروف قاسية وصعبة، وهن: ميرفت طه من القدس، ومنال غانم من طولكرم، والأسيرتان سمر صبيح وفاطمة الزق من قطاع غزة.

شملت اعتقالات النساء فتيات قاصرات وكبيرات في السن، ومرابطات، ومحررات اعتقلن أكثر من مرة، وزوجات وأمهات الأسرى في السجون، ولم يتوان في استهداف الطالبات الجامعيات بالاعتقال والتحقيق القاسي.

الأسيرات والإهمال الطبي

تحتجز سلطات الاحتلال في سجونها ٨ أسيرات جريحات و١٢ أسيرة مريضة يتعرضن للإهمال الطبي المتعمد من أصل ٢٩ أسيرة، حيث تماطل في إجراء الفحوصات الطبية اللازمة لهن، وتتأخر في تشخيص الأمراض. كما وأشارت الأسيرات لمحامي مؤسسة الضمير إلى سوء المعاملة التي يتلقينها من الطبيب أو الممرضين في عيادة السجن، إلى جانب انخفاض مستوى المهنية في التعامل معهن، حيث أشارت بعض الأسيرات إلى أنه من الممكن أن يقوم الطبيب أو الممرض باستخدام الحقنة مرتين لذات الأسيرة، أو أن يتركها مفتوحة لفترة قبل أن يقوم باستخدامها. وحتى عندما تتوجه الأسيرات إلى المراكز للحصول على الأدوية فإنهن في الكثير من الأحيان يَعُدن دون أدويتهن بحجة عدم توفرها.

فالمعتقلة إسراء جعابيص لا زالت تعاني من وضع صحي صعب نتيجة لإصابتها عند اعتقالها، والحروق تغطي كافة أنحاء جسدها. أما المعتقلة أنسام شواهنة، فقد أفادت لمحامية مؤسسة الضمير بأنها في بداية شهر شباط بدأت تشعر بأوجاع في العظم خاصة بالحوض والرجل اليمنى، وتوجهت للعيادة أكثر من مرة وأعطوها مَرْهَم لأوجاع العضلات، إلا أنها بقيت تعاني من الأوجاع ليتم تحويلها للمشفى، وبعد تصويرها تبيّن أنها تعاني من التهابات في العظم في غالبية مناطق الجسم، وتعاني من نقص في الفيتامينات والحديد إلا أن الطبيب بالعيادة قال إنها لا تحتاج إلا لتناول المدعمات، وهي حتى الآن ما زالت بحاجة لإجراء صور أشعة للقفص الصدري.

تعاني المعتقلة جيهان حشيمة نتيجة لإصابتها برصاص الاحتلال عند اعتقالها، حيث أصيبت بثلاثة رصاصات إحداها في الحوض ورصاصتين في قدمها اليسرى، ويوجد بلاتين داخل قدمها وبحاجة لإجراء عملية لإزالته.

وتعاني العديد من الأسيرات من أمراض مزمنة كالضغط والسكري ومشاكل في الأسنان والعظام وغيرها، مما يتطلب متابعة طبية حثيثة لضمان عدم تفاقم حالتهن الصحية.

أساليب تعذيب الأسيرات

وتتمثل أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها أجهزة الاحتلال بحق الأسيرات: بإطلاق الرصاص عليهن أثناء عمليات الاعتقال، وتفتيشهن تفتيشاً عارياً، واحتجازهن داخل زنازين لا تصلح للعيش، وإخضاعهن للتحقيق ولمدد طويلة، يرافقه أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، منها: الشبح بوضعياته المختلفة، وتقييدهن طوال فترة التحقيق، والحرمان من النوم لفترات طويلة، والتحقيق المتواصل، والعزل والابتزاز والتهديد، ومنع المحامين من زيارتهن خلال فترة التحقيق، وإخضاعهن لجهاز كشف الكذب، والضرب المبرح كالصفع المتواصل، عدا عن أوامر منع النشر التي أصدرتها محاكم الاحتلال، كما تعرضت عائلاتهنّ للتنكيل، والاعتقال، والاستدعاء كجزء من سياسة العقاب الجماعي.

وأشار نادي الأسير إلى أن الأسيرات يعشن خلال مراحل الاعتقال ظروفاً لا إنسانية، لا تُراعى فيها حقوقهن في السلامة الجسدية والنفسية والخصوصية، إذ يحتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهنّ سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهنّ اليومية، كحقهنّ في التجمع لغرض أداء الصلاة جماعة أو الدراسة، إضافة إلى انتهاك خصوصيتهنّ بزرع الكاميرات في ساحات المعتقل، ما يضطر بعضهنّ إلى الالتزام باللباس الشرعي حتى أثناء ممارسة الرياضة، علاوة على تعرضهنّ للتنكيل خلال عملية النقل عبر عربة «البوسطة» إلى المحاكم أو المستشفيات، والتي تستغرق عملية النقل بها ساعات، ويتعرّضن خلالها للاعتداء على يد قوات «النحشون».

تنص المادة (٢٥-٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م على هذه الحماية فهي تؤكد بأن «للأمومة والطفولة حقٌ في رعاية ومساعدة خاصّتين»، كما تنص المادة (٨٩) من اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩م على تقديم خدمات خاصة وإضافية للأمهات والحوامل في الأراضي المحتلة، تنص المادة (٧٩-٢) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ١٩٧٧م، على أنه ينبغي النظر بحالات الأمهات المعتقلات بأنها أولوية.

وجدير بالذكر بأن القانون الدولي قد منح عناية وحماية خاصتين للمرأة وبالذات الأمهات، وتؤكد العديد من المواد في القانون الدولي على هذه الحماية، حيث تنص المادة (٢٥-٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م على هذه الحماية فهي تؤكد بأن «للأمومة والطفولة حقٌ في رعاية ومساعدة خاصّتين»، كما تنص المادة (٨٩) من اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩م على تقديم خدمات خاصة وإضافية للأمهات والحوامل في الأراضي المحتلة، تنص المادة (٧٩-٢) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ١٩٧٧م، على أنه ينبغي النظر بحالات الأمهات المعتقلات بأنها أولوية.

إن دولة الاحتلال هي المسؤولة عن كافة الانتهاكات والممارسات التي تنتهجها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك سوء معاملة النساء الفلسطينيات أثناء اعتقالهن بشكل خاص، وتنص المادة (١٢) من التوصية العامة (٢٨) للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف.

وقرار مجلس الأمن (١٣٢٥) للعام ٢٠٠٠م بشأن تنظيم معاملة النساء والفتيات أثناء الاستجواب والاحتجاز، وتنظيم حياتهم داخل السجون، والذي دعا جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، كما دعا الأطراف في حالات النزاع المسلح أن تحترم الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة.

حقائق حول الأسيرات

- عدد الأسيرات اليوم في سجون الاحتلال ٢٩ أسيرةً.

- أسيرتان رهن الاعتقال الإداري وهما شروق البدن من محافظة بيت لحم وبشرى الطويل من محافظة رام الله والتي أطلق سراحها بتاريخ ٣ -١٢-٢٠٢٢ بعد قضاء ٩ شهور في الاعتقال الاداري.

- خلال العام الحالي والعام المنصرم أكبر نسبة اعتقالات في صفوف النساء كانت من محافظة القدس بنسبة ٤٥٪.

- هناك أسيرة قاصر أقل من (١٨ عاماً) وتدعى نفوذ حماد من حي الشيخ جراح في القدس المحتلة.

- هناك ٦ أسيرات جريحات أخطرهن حالة الأسيرة إسراء جعابيص من القدس والمحكومة ١١ عاماً، وهي من بين الحالات الأخطر على مستوى الأسرى والمعتقلين، فهي مصابة بحروق شديدة في جسدها سببت لها تشوهات وبحاجة ماسة لإجراء عدة عمليات جراحية لمساعدتها ولو بشكل بسيط على تجاوز حدة الآلام.

- هناك أسيرتان ارتقيتا خلال احتجازهما داخل سجون الاحتلال وهما الأسيرة سعدية فرج الله من بلدة إذنا قضاء الخليل والتي سقطت شهيدة خلال شهر تموز/يوليو الماضي من العام الجاري بعدما تعرضت لجريمة الإهمال الطبي خلال احتجازها بمعتقل الدامون، والأسيرة فاطمة طقاقطة من بيت لحم، والتي اعتقلت بعد إصابتها برصاص الاحتلال، وارتقت في شهر أيار / مايو عام ٢٠١٧ في مستشفى «شعاري تصيدق» الإسرائيلي.

تواجه الأسيرات أوضاعاً اعتقالية وظروف حياتية قاسية داخل معتقل «الدامون»، فلا زالت الكاميرات مثبتة في ساحة الفورة، عدا عن زجهن بغرف سيئة للغاية ترتفع فيها نسبة الرطوبة، بالإضافة إلى رحلة العذاب التي يعانين فيها الأمريّن عبر ما يسمى عربة «البوسطة»، كما تتعمد سلطات الاحتلال حرمانهن من تلقي العلاج عبر إهمالهن طبياً وتجاهل أمراضهن، وحرمانهن من زيارات ذويهن لحجج وذرائع واهية.

- ١٧ أسيرة صدر بحقهن أحكام أعلاهن حكماً الأسيرتين (شروق دويات وشاتيلا أبو عياد ١٦ عاماً، والأسيرتين عائشة الأفغاني وميسون الجبالي ١٥ عاماً).
- عدد الفلسطينيات اللواتي تعرضن للاعتقال منذ عام ١٩٦٧ ما يقارب ١٧ ألف فلسطينية.
- عدد النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاعتقال منذ توقيع اتفاقية أوسلو ما يقارب ٢٥٥٠ فلسطينية.
- أول أسيرة في الثورة الفلسطينية فاطمة برناوي من القدس والتي اُعتقلت عام ١٩٦٧، وحُكم عليها بالسّجن المؤبد، وأُفرج عنها عام١٩٧٧، وتوفيت بتاريخ ٣-١١-٢٠٢٢.

وعلى مدار العقود الماضية شاركت المرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال كغيرها من أبناء الشعب الفلسطيني بمختلف شرائحه، حيث يجري استهداف النساء والفتيات من خلال عمليات اعتقالهن واستجوابهن، فلا يسلمن من الضرب والسحل والتنكيل والاحتجاز بالزنازين والتعذيب بأشكاله المختلفة على يد جيش الاحتلال ، دون مراعاة لخصوصيتهن وطبيعتهن الأنثوية.

وتواجه الأسيرات أوضاعاً اعتقالية وظروف حياتية قاسية داخل معتقل «الدامون»، فلا زالت الكاميرات مثبتة في ساحة الفورة، عدا عن زجهن بغرف سيئة للغاية ترتفع فيها نسبة الرطوبة، بالإضافة إلى رحلة العذاب التي يعانين فيها الأمريّن عبر ما يسمى عربة «البوسطة»، كما تتعمد سلطات الاحتلال حرمانهن من تلقي العلاج عبر إهمالهن طبياً وتجاهل أمراضهن، وحرمانهن من زيارات ذويهن لحجج وذرائع واهية.

الأطفال الاسرى

- بلغ عدد المعتقلين من الاطفال الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ١٥٠ أسيراً قاصراً، في حين كان إجمالي المعتقلين من الأسرى الأطفال ٨٨٢ طفلاً في العام ٢٠٢٢، يقبعون في ثلاثة سجون (عوفر، الدامون، ومجدو).
- تم اعتقال ٢٠ ألف طفل قاصر منذ توقيع اتفاقية أوسلو وقد لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي الى الحبس المنزلي، كأحد أدوات القمع والسيطرة التي تمارسها ضد الأطفال الفلسطينيين وذويهم.
- الجرائم الاسرائيلية تركت أثراً كبيراً على واقع الحياة الفلسطينية، وفرضت تحوّلات وصعوبات كبيرة، على العائلات التي تعرضت لعمليات الاعتقال، والاقتحامات المتكررة، خاصّة على صعيد الصّحة النفسية للأطفال، فهناك العديد من الأطفال بحسب عائلاتهم، أصبحوا يعانون من مشاكل نفسية واضحة، كما ولم تتوقف سياسة الحبس المنزليّ التي طالت بحسب المؤسسات أكثر من ٦٠٠ مواطنًا، تركزت في القدس بشكل خاص.
- كما ارتفعت وتيرة عمليات الاعتقال الإداريّ بحقهم، وبلغ عدد من تعرضوا للاعتقال الإداري ١٩ طفلًا، وتبقى اليوم منهم رهن الاعتقال الإداريّ (٧) أطفال.

يبدأ التعذيب والتنكيل بالأطفال منذ اللحظة الأولى للاعتقال باقتيادهم من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل، أو اختطافهم من الشوارع وعلى الحواجز، ويتعرضون لأشكال من التنكيل والإهانة بما فيها الضرب المبرح، وتوجيه الشتائم والألفاظ البذيئة بحقهم، وتهديدهم وترهيبهم، واستخدام الكلاب البوليسية المتوحشة.

فكما كل المراحل السّابقة لم يُفرق الاحتلال بين البالغين والأطفال في اعتقالاته وانتهاكاته لحقوقهم، بل على العكس، فقد ثبت تبعاً لممارسات الاحتلال -التي وثّقتها المؤسسات الحقوقية- إزاء الأطفال تعمّده استغلال حساسية وضعهم، وتأثير الاعتقال على حالتهم النّفسية، بمضاعفة قسوة ظروفهم وتعريضهم للعنف المفرط والتهديد، وواصل الاحتلال بتنفّيذ جملة من السّياسات الثابتة الممنهجة بحقّ الأطفال، والتي تبدأ فعليًا قبل الاعتقال حيث يتعرض الطّفل الفلسطينيّ إلى عمليات تنكيل ممنهجة من خلال بنية العنف الواقعة عليه من الاحتلال.

وأشارت المؤسسات الحقوقية إلى أن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال تمثلت: باعتقالهم ليلًا، والإعتداء عليهم بالضّرب المبرّح أمام ذويهم، وإطلاق النار عليهم خلال اعتقالهم، وإبقائهم مقيدي الأيدي والأرجل ومعصوبي الأعين قبل نقلهم إلى مراكز التّحقيق والتّوقيف، عدا عن حرمانهم من الطعام والشراب لساعات تحديدًا في الفترة الأولى من الاعتقال، وحرمانهم من حقّهم في المساعدة القانونية، وكذلك وجود أحد ذويهم، الأمر الذي يعرّض الطّفل لعمليات تعذيب نفسيّ وجسديّ بشكلٍ مضاعف، وذلك في محاولة لانتزاع الاعترافات منهم وإجبارهم على التوقيع على أوراق دون معرفة مضمونها، إضافة الى شتمهم وإطلاق كلمات بذيئة ومهينة بحقّهم، والاستمرار في احتجازهم تحت ما يُسمى باستكمال الإجراءات القضائية، فقلما تقر المحكمة بإطلاق سراحهم بكفالة وتتعمد إبقائهم في السّجن خلال فترة المحاكمة.

ونوهت مؤسسات الأسرى إلى أن قضية الأسير المقدسي أحمد مناصرة الذي اعتقل وهو بعمر الـ١٣، تبقى الشاهد الأهم على جريمة اعتقال الأطفال، إلى ما وصل إليه اليوم من وضع صحيّ، ونفسيّ خطير، ويواصل الاحتلال عزله في زنازين إنفرادية حتّى اليوم، ومع ذلك فإن سلطات الاحتلال وعلى مدار العام ٢٠٢٢ رفضت رغم كل الجهود القانونية للإفراج عنه، وفعلياً عملت على إغلاق المسارات التي كان بالإمكان إنقاذه، وذلك بعد أن قررت إحدى لجان الاحتلال التابعة للجهاز القضائيّ للاحتلال بتصنيف ملفه (كملف إرهاب).

وكل ذلك يمثل انتهاكات خطيرة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية، وهي التي أولت حماية خاصة للأطفال، فقد أكدت المادة (٢٥-٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ بأن «للأمومة والطفولة حقٌ في رعاية ومساعدة خاصّتين» وتوالت الاتفاقيات المختلفة على تفصيل وبيان تلك الحماية وأنواعها، فاتفاقية الطفل للعام ١٩٨٩م أكدت على ضرورة توفير الحماية للأطفال وحياتهم وتوفير فرص النماء والنمو وقيدّت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم، وجعلت منه الملاذ الأخير لأقصر فترة ممكنة؛ فالمادة (١) من اتفاقية حقوق الطفل تعرف الطفل «بأنه كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»، وتنص اتفاقية حقوق الطفل كذلك «أنّ الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها».

كما أن الأطفال في الأراضي المحتلة يحظون بحماية مزدوجة؛ فالأولى كونهم جزء من المدنيين، والثانية بصفتهم أطفالاً، وقد أشارت أكثر من ٢٥ مادة من اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ إلى الأطفال وضرورة حمايتهم، ويجدر التأكيد هنا بأن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية هي أراضٍ محتلة بموجب القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية، وبالتالي تنطبق عليها اتفاقيات جنيف الأربعة للعام ١٩٤٩م.

يحظى الأطفال في الأراضي المحتلة بحماية مزدوجة؛ فالأولى كونهم جزء من المدنيين، والثانية بصفتهم أطفالاً، وقد أشارت أكثر من ٢٥ مادة من اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ إلى الأطفال وضرورة حمايتهم، ويجدر التأكيد هنا بأن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية هي أراضٍ محتلة بموجب القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية، وبالتالي تنطبق عليهًا اتفاقيات جنيف الأربعة للعام ١٩٤٩م.

وكذلك قيدت اتفاقية حقوق الطفل اعتقال الأطفال بشكل كبير؛ حيث نصت المادة (٣٧- ب) « ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية، ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقًا للقانون، ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة».

وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م ولاسيما في المادة (٢٤-١) التي تشير إلى أن يكون لكل ولد - دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب - حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصراً «وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما في المادة (١٠-٣) والتي تؤكد على وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين...»

وللمفارقة العجيبة التي تثبت التمييز العنصري بشكل ممنهج، فالقانون الجزائي الإسرائيلي يُعرف الطفل الإسرائيلي بأنه شخص دون الثامنة عشرة، بينما في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م تطبق إسرائيل الأمر العسكري (١٣٢) الصادر في ١٩٦٧/٠٩/٢٤م، الذي يعرّف الطفل الفلسطيني بأنّه شخص من دون سن السادسة عشر، وفي ذلك تعارض مع اتفاقية حقوق الطفل التي تعرف الطفل بأنّه كل إنسان لم يبلغ من العمر الثامنة عشر!!

الأسرى المرضى

بلغ عدد الاسرى المرضى قرابة ٦٠٠ أسير مريض، ومن أبرز أسماء الأسرى المرضى القابعين في سجن «عيادة الرملة»: (خالد الشاويش، منصور موقدة، معتصم ردّاد، ناهض الأقرع، وإياد حريبات)، علماً أنّ غالبيتهم يقبعون منذ تاريخ اعتقالهم في سجن «عيادة الرملة» وشهدوا على استشهاد عدد من رفاقهم على مدار سنوات.

ممن تم تشخيصهم ٢٠٠ حالة مرضية مزمنة بينهم (٢٤) أسيراً مصابون بالسّرطان وأورام بدرجات متفاوتة، أخطر هذه الحالات الأسير ناصر أبو حميد الذي واجه وضعًا صحياً خطيراً، جراء إصابته بسرطان في الرئة وتوفي واستشهد بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠٢٢ وتم احتجاز جثمانه في ثلاجات الموتى لدى الاحتلال الإسرائيلي وتم رفض تسليمه لأهله بعد استشهاده.

الأسير ناصر أبو حميد

استشهد بعد أن قضى ٣٠ عاماً في الاعتقال وما زال اشقاؤه الأربعة المحكومون بالمؤبد رهن الاعتقال

اعتقلت قوت الاحتلال الإسرائيلي ناصر أبو حميد (٥٠ عاماً) للمرة الأولى وهو قاصر، ثم توالت الاعتقالات عدة مرات، من دون أن ينكسر أو تُثني إرادته إجراءات السجّان، ومن دون أن تتزعزع قناعاته بعدالة قضيته وحقوق شعبه، وفي كل مرة خرج فيها من السجن كان أكثر صلابة وشموخاً، وأكثر نشاطاً ودفاعاً عن وطنه وحقوق شعبه، فظل وفياً للأرض والقضية، ومقاتلاً شرساً في وجه المُحتل ومستوطنيه. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠، شارك في تأسيس كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة «فتح»، وأصبح قائداً لها في الضفة الغربية، وقاد العديد من العمليات البطولية ضد المحتل وجنوده ومستوطنيه، وحاول الاحتلال اغتياله أكثر من مرة بعد أن تحول إلى

وقد فصلت العديد من الاتفاقيات الدولية حقوق الأسرى ومنها اتفاقية لاهاي ١٩٠٧م، واتفاقية جنيف ١٩٢٩م، واتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩م والتي نصت المادة (١٥) منها النص التالي: «تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى حرب بإعاشتهم دون مقابل وبتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجاناً».
كما نصت المادة (١٣) من اتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩م على معاملة الأسرى بإنسانية، أما المادة (١٤) فهي تنص على احترام أشخاص الأسرى وقيمتهم كبشر، والمادة (١٦) التي تنص على المساواة في المعاملة على اختلاف الجنسية والدين والجنس.

مطارَد، إلى أن تمكنت قوات الاحتلال من اعتقاله في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ برفقة أخيه نصر في مخيم قلنديا للاجئين، وتعرّض لتحقيق قاسٍ، وتعذيب جسدي ونفسي، وبتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، أصدرت المحكمة المركزية في القدس بحقه حكماً بالسجن المؤبد المفتوح سبع مرات، بالإضافة إلى ٥٠ عاماً أُخرى، وبعد اعتقاله أصبح من قادة الحركة الأسيرة، ومثّل الأسرى في كثير من المواجهات مع إدارة السجون الإسرائيلية.
وتمر الأيام والسنين وتمضي الأعمار في السجون، ليمضي ناصر ما يزيد عن ثلاثين عاماً في سجون الاحتلال، وهو بذلك يكون قد أمضى في السجن عمراً يفوق ما أمضاه خارجه، ولا زال أشقاؤه الأربعة يقضون جميعاً أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، على خلفية مقاومتهم الاحتلال، وهم: نصر، المحكوم بخمسة مؤبدات، ومحمد المحكوم بمؤبدين وثلاثين عاماً، وشريف المحكوم بأربعة مؤبدات، وإسلام المحكوم بمؤبد وثمانية أعوام. عدا عن ذلك، هو شقيق الشهيد عبد المنعم أبو حميد من كتائب القسام الذي اغتالته قوات إسرائيلية خاصة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤.
وفي آب/أغسطس من العام الماضي، طرأ تدهور خطير على الوضع الصحي للأسير ناصر، فتبين أنه مصاب بمرض سرطان الرئة وفي مرحلة متقدمة. هذا المرض الخبيث أصابه خلال فترة سجنه الطويلة، جرّاء ظروف الاحتجاز الصعبة وسوء المعاملة وتدنّي مستوى الخدمات الصحية المقدمة وغياب الفحوصات الدورية واستمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمد. وبعد مطالبات المؤسسات الحقوقية وخطوات احتجاجية من الأسرى، أُجريت له في تشرين الأول/أكتوبر٢٠٢١ عملية جراحية لاستئصال الورم، و١٠سم من محيطه، إلّا إن إدارة السجون - كعادتها- أعادته إلى السجن قبل تماثله للشفاء من دون أن توفر له الرعاية اللازمة، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالته الصحية مجدداً، وبصورة خاصة بعد تلقّيه الجرعة الثانية من العلاج الكيميائي، وهو ما اضطر إدارة سجن عسقلان إلى نقله مجدداً، إلى مستشفى «برزلاي» الإسرائيلي القريب من السجن، لكن هذه المرة كان وضعه الصحي خطيراً للغاية، فأُدخل مباشرة إلى العناية المكثفة تحت أجهزة التنفس الاصطناعي، جرّاء التهاب حاد أصاب رئتيه بتلوث جرثومي أدى إلى انهيار عمل الرئتين وجهاز المناعة لديه، حيث استشهد بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠٢٢.

الأسرى القدامى والمؤبدات

بلغ عدد الأسرى المحكومون بالمؤبد (مدى الحياة) ٥٥٢ أسيراً وأعلاهم حكماً الأسير عبد الله البرغوثي، المحكوم بـ(٦٧) مؤبّداً. وخلال العام الجاريّ أصدر الاحتلال حُكمًا بالسّجن المؤبد بحقّ الأسير منتصر شلبي من رام الله، والأسير محمد كبها من جنين.

وقد أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، في تقرير لها أن قائمة «عمداء الأسرى»، وهو مصطلح يُطلقه الفلسطينيون على من مضى على اعتقالهم في سجون الاحتلال الاسرائيلي أكثر من ٢٠ سنة على التوالي، ارتفعت بشكل لافت لتصل إلى (٣٣٠) أسيراً، وذلك بعد أن انضم إليها قسراً (٢٣) أسيراً خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٢٢، ومن كافة المناطق الفلسطينية، واقدمهم الاسيران: كريم وماهر يونس المعتقلان منذ يناير عام ١٩٨٣ وموعد الإفراج عنهما في شهر يناير ٢٠٢٣م.

حيث يوجد من بين هؤلاء (٤٠) أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ٢٥ سنة، وهؤلاء يَطلق عليهم الفلسطينيون مُصطلح «جنرالات الصبر»، ومنهم (٢٥) أسيراً معتقلين منذ ما قبل «اتفاقية أوسلو» وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهم ما يُعرفوا بالدفعة الرابعة التي تنصلت حكومة الاحتلال من الإفراج عنهم في إطار التفاهمات السياسية برعاية أمريكية عام٢٠١٣.

هذه الأرقام خطيرة وغير مسبوقة، إذ لم يسجل من قبل هذا العدد الكبير ممن أمضوا أكثر من ٢٠سنة، وهي مرشحة للارتفاع أكثر خلال الاسابيع والشهور القادمة، مما يستوجب من الكل الفلسطيني إبقاء هذا الملف مفتوحاً ومنح الأسرى القدامى المزيد من الاهتمام.

وأضافت الهيئة بأن من بين هؤلاء الأسرى يوجد (٢٠) أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ٣٠ سنة بشكل متواصل، ويُطلق عليهم «أيقونات الأسرى»، ومن بينهم (٨) أسرى مضى على اعتقالهم أكثر من٣٥ سنة، أقدمهم الأسيرين» كريم وماهر يونس» المعتقلان منذ كانون ثاني/ يناير عام ١٩٨٣، أي منذ قرابة ٤٠سنة وموعد الافراج عنهما في يناير ٢٠٢٣.

وأشارت الهيئة إلى أنه وبالإضافة إلى هؤلاء الأسرى، يوجد (٤٩) آخرين ممن تحرروا في صفقة وفاء الأحرار (شاليط) في تشرين أول/ أكتوبر٢٠١١، ومن ثم أعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم منتصف عام ٢٠١٤، وأعادت لهم الاحكام السابقة، وأبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي أمضى، على فترتين، أكثر من ٤٢ سنة في سجون الاحتلال.

وأوضحت الهيئة بأن هذه الأرقام خطيرة وغير مسبوقة، إذ لم يسجل من قبل هذا العدد الكبير ممن قضوا أكثر من ٢٠سنة، وهي مرشحة للارتفاع أكثر خلال الاسابيع والشهور القادمة، مما يستوجب من الكل الفلسطيني إبقاء هذا الملف مفتوحاً ومنح الأسرى القدامى المزيد من الاهتمام وتسليط الضوء على قضاياهم ومعاناتهم ومعاناة ذويهم المتفاقمة، ومنحهم الأولوية في أية صفقة تبادل قادمة في ظل انسداد الآفاق السياسية.

المعتقلون الإداريون

والاعتقال الإداري، اعتقال بدون تهمة أو محاكمة، تحت ذريعة «ملفات سرية»، حيث يُمنع المعتقل أو محاميه من معاينة المواد الخاصة بالأدلة، وبالتالي، لا يعرف المعتقل مدة محكوميته، ولا حتى التُّهم الموجهة إليه، في خرقٍ واضح وصريح لبنود القانون الدولي الإنساني.

فقد بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في الاعتقال الإداري قرابة ٨٥٠ معتقل من بينهم أسيرتان وسبعة أطفال، وقد أصدرت السلطات الإسرائيلية أكثر من ٩٥٠٠ أمر اعتقال إداري منذ عام ٢٠١٥ حتى الآن، وحتى نهاية العام ٢٠٢٢ أصدرت نحو ٢٤٠٩ أمر اعتقال إداري يتيح استمرار الاحتجاز دون ملف اتهامات ومحاكمة.

فيما قال عبد الناصر فروانة رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن السلوك الإسرائيلي في التعامل مع الاعتقال الإداري «يشكّل جريمة من منظور القانون الدولي».

وأضاف فروانة: «تلك الجريمة تستوجب تحركًا حقوقيًا وقانونيًا لمحاسبة إسرائيل ووقف استمرارها، واغلاق ملف الاعتقال الإداري»، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال تلجأ إلى الاعتقال الإداري في إطار سياسة ثابتة ووسيلة للعقاب الجماعي، خاصة إذا ما علمنا بأنها أصدرت ما يزيد عن ٥٥ ألف قرار اعتقال إداري منذ العام ١٩٦٧.

> بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في الاعتقال الإداري قرابة ٨٥٠ معتقل من بينهم أسيرتان وأربع أطفال، وقد أصدرت السلطات الإسرائيلية أكثر من ٩٥٠٠ أمر اعتقال إداري منذ عام ٢٠١٥ حتى الآن، ومنذ مطلع العام الجاري أصدرت نحو ٢٤٠٩ أمر اعتقال إداري يتيح استمرار الاحتجاز دون ملف اتهامات ومحاكمة.

وأضاف فروانة: «أمام صمت المجتمع الدولي وعجز المؤسسات الحقوقية والقانونية يضطر المعتقلون الإداريون، فردياً وجماعياً، ورغماً عنهم، إلى اللجوء للخيار الأصعب؛ الإضراب عن الطعام رفضًا لاستمرار اعتقالهم التعسفي».

وشدد فروانة على أن سلطات الاحتلال «تتعمد تجاهل» إضراب الأسرى و«عدم الاكتراث» لمعاناتهم وتدهور وضعهم الصحي والاستمرار في رفض التجاوب مع مطلبهم.

يُشار إلى أن الأسرى الإداريين يواصلون مقاطعتهم لمحاكم الاحتلال، رفضًا لسياسة الاعتقال الإداري، وتشكل مقاطعة محاكم الاحتلال إرباكًا لدى إدارة معتقلات الاحتلال، وتساهم في تعريف الوفود الأجنبية التي تزور المعتقلات كل فترة بقضية الاعتقال الإداري، وبالتالي تسليط الضوء عليها ونقلها للعالم، وعادةً ما تتخذ سلطات الاحتلال إجراءات عقابية ضد المعتقلين المقاطعين لمحاكمها كالحرمان من الزيارة، وتجديد الاعتقال الإداري لهم.

وكان المعتقلون الإداريون أعلنوا بداية يناير الماضي، المقاطعة الشاملة والنهائية لكل إجراءات القضاء المتعلقة بالاعتقال الإداري (مراجعة قضائية، استئناف، محكمة العدل العليا).

وتستند سلطات الاحتلال في تنفيذه إلى قانون الطوارئ الانتدابي لعام ١٩٤٥م، بالإضافة إلى الأمر العسكري رقم (١٦٥١) الذي يمنح قائد المنطقة العسكرية الحق في احتجاز شخص أو أشخاص لمدة تصل إلى ستة

أشهر، كما تدعي قوات الاحتلال أن نص المادة (٧٨) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩م يسمح بالاعتقال الاداري!

والنص هو: « إذا رأت دولة الاحتلال لأسباب أمنية قهرية أن تتخذ تدابير أمنية إزاء أشخاص محميين، فلها على الأكثر أن تفرض عليهم إقامة جبرية أو تعتقلهم»، والحقيقة أن نص المادة (٧٨) يتحدث عن الاعتقال في حالة طارئة جداً وكوسيلة أخيرة لا مفر منها، وقد قدمت الإقامة الجبرية عليها لأنها الأقل ضرراً، والمحدد الأهم أن صلاحية تلك المادة فقط في حال لم تكن هناك إمكانية لمحاكمة الشخص بسبب أن العمل الذي قام به لم يعلن كمخالفة أو أنه صرح عن نيته ارتكاب مخالفة ولم يرتكبها بعد.

وتتجاهل سلطات الاحتلال بأن الاعتقال الإداري هو انتهاك للقانون الدولي، وللالتزامات الدولية لدولة الاحتلال من عدة جوانب.

فأولاً: هو اعتقال بدون تهمه وهذا يتناقض مع نص المادة (٩-٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفيه: «يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأي تهمة توجه إليه» وبالتالي فهو يعد اعتقالاً تعسفياً بحسب نص المادة (٩-١)

الاعتقال الإداري يتناقض مع مبدأ المحاكمة العلنية، فهو يستند إلى ملف سري، وأدلة سرية، حيث تكفل المادة (١٤-١) من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» الحق في المحاكمة العلنية، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من عناصر المحاكمة العادلة، ويجب أن تكون القاعدة هي إجراء المحاكمة شفوياً وعلنياً، ويجب أن تعلن المحكمة أياً كان نوعها، المعلومات الخاصة بوقت إجراء المحاكمة ومكانها.

من العهد نفسه على أنه «لا يجوز القبض على أحد أو اعتقاله تعسفاً»، وأنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه».

وثانياً: فالاعتقال الإداري يتناقض مع مبدأ المحاكمة العلنية، فهو يستند إلى ملف سري، وأدلة سرية، حيث تكفل المادة (١٤-١) من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» الحق في المحاكمة العلنية، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من عناصر المحاكمة العادلة، ويجب أن تكون القاعدة هي إجراء المحاكمة شفوياً وعلنياً، ويجب أن تعلن المحكمة أياً كان نوعها، المعلومات الخاصة بوقت إجراء المحاكمة ومكانها.

وثالثاً: فالاعتقال الإداري يتناقض مع مبادئ العدالة والحيادية والنزاهة حيث أن القاضي العسكري والمدعي العام يخدمان في الجيش الإسرائيلي، ويعملون في نفس الوحدة القانونية في الجيش الإسرائيلي، ويتم تعينهما من قبل نفس الهرم الوظيفي!! وهذا يعني أن الجيش هو الخصم والحكم!!.

الأسرى المضربون عن الطعام

أنهى ٥٠ معتقلا إدارياً إضرابهم عن الطعام بعد إضراب استمر لمدة ١٩ يوم، حيث بدأوه بتاريخ ٢٥-٩-٢٠٢٢ حتى تاريخ ١٣-١٠- ٢٠٢٢ رفضاً لاعتقالهم الإداري، والذي بدأ ب ٣٠ أسيراً وانضم اليهم ٢٠ اخرون.

وفي ٢١ أغسطس/ آب الماضي، أعلن الأسرى الفلسطينيون الشروع في خطوات احتجاجية ضد إدارة السجون الإسرائيلية تبدأ بإضراب ألف أسير فلسطيني يتبعهم مجموعات أخرى لاحقا، إثر تراجعها عن تفاهمات سابقة معهم في مارس/ آذار ٢٠٢٢، إلا أن نادي الأسير الفلسطيني أصدر بياناً وضح فيه أن المعتقلين قرروا وقف خطوة الإضراب المفتوح عن الطعام، بعدما تراجعت إدارة السجون عن قرارها الخاص «بالنقل التعسفي للأسرى المحكومين بالمؤبد، بشكل دوري»، واحتج الأسرى بشكل خاص على هذا القرار واعتبروه يستهدف «استقرار» المعتقلين المحكومين بالسجن المؤبد داخل الغرف والسجون التي يتواجدون فيها، وينص على نقلهم بشكل دوري لغرف وسّجون أخرى. وأشار نادي الأسير، نقلاً عن الأسرى إلى أن تراجع إدارة السجون عن إجراءاتها «يدل على أنها لا تتراجع إلا عندما ترى صمودنا ووحدتنا التي تتجسد في كل مرة داخل الأسر».

وتشير إحصاءات حقوقية فلسطينية إلى أن الأسرى خاضوا ٢٤ إضراباً عن الطعام منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وأنه منذ أواخر ٢٠١١ حتى نهاية العام الجاري، نفّذ معتقلون فلسطينيون ما يزيد على ٤٠٠ إضراب فردي، أغلبها كان بهدف إنهاء سياسة

> تشير إحصاءات حقوقية فلسطينية إلى أن الأسرى خاضوا ٢٤ إضراباً عن الطعام منذ بداية الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وأنه منذ أواخر ٢٠١١ حتى نهاية عام ٢٠٢٢، نفّذ معتقلون فلسطينيون ما يزيد على ٤٠٠ إضراب فردي، أغلبها كان بهدف إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، غالبيتها رفضا لاعتقالهم الإداري (دون تهمة).

الاعتقال الإداري، غالبيتها رفضا لاعتقالهم الإداري (دون تهمة)، آخرهم خليل عواودة والذي أنهى إضراباً عن الطعام استمر ١٧٢ يوما.

وقبل العواودة، خاض عشرات الأسرى إضرابات عن الطعام، علّقوها لاحقاً، بعد تحديد مواعيد الإفراج عنهم، كالأسير هشام أبو هواش الذي خاض إضراباً عن الطعام لمدة ١٤١ يوماً رفضاً لاعتقاله الاداري.

إضراب الأسرى عن الطعام في سجون الاحتلال.. تسلسل تاريخي

قال قدري أبو بكر، رئيس هيئة شؤون الأسرى، إن مطالب الأسرى متكررة منذ عشرات الأعوام، وتتعلق «باستعادة إنجازات تحققت سابقاً وسُحبت، ووقف اقتحامات الغرف وضرب الأسرى، وإخراج الأسرى المعزولين (في الزنازين الانفرادية)، وإعادة أجهزة صودرت من غرفهم، والسماح لذوي الأسرى، خاصة أسرى غزة بزيارتهم».

والإضراب المفتوح عن الطعام، هو امتناع الأسير عن تناول كافة أصناف وأشكال المواد الغذائية الموجودة في متناول الأسرى باستثناء الماء والملح.

وفي ٢١ أغسطس/ آب الماضي، أعلن الأسرى الفلسطينيون الشروع في خطوات احتجاجية ضد إدارة السجون الإسرائيلية، إثر تراجعها عن تفاهمات سابقة معهم في مارس/ آذار ٢٠٢٢ .

ومنذ عقود يلجأ الأسرى الفلسطينيين إلى الإضراب عن الطعام في محاولة منهم لإجبار إدارة السجون للاستجابة لمطالب حياتية.

وبحسب توثيق لنادي الأسير الفلسطيني، فقد خاض الأسرى ٢٤ إضراباً عن الطعام منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وغالبيتها تتعلق بمطالب حياتية للأسرى، واستطاعوا خلالها تحقيق مكتسبات.

وفيما يلي نبذة عن هذه الإضرابات:

- في ١٩٦٩ خاض الأسرى إضرابين أولهما في سجن الرملة، واستمر ١١ يوما، والثاني في معتقل كفار يونا لمدة ٨ أيام، وتضمنت المطالب: تحسين كمية الطعام وزيادة وقت الفورة (الفسحة اليومية) وإدخال القرطاسية (الكتب والدفاتر والأقلام).
- في ١٩٧٠ خاضت الأسيرات في سجن «نفي ترتسا» إضراباً عن الطعام استمر لمدة ٩ أيام.
- في العام ذاته (١٩٧٠) خاض الأسرى في سجن عسقلان إضراباً عن الطعام استمر ٧ أيام، وأسفر عن وفاة الأسير عبد القادر أبو الفحم.
- في ١٩٧٣ أضرب الأسرى في سجن بئر السبع عن الطعام لمدة ٢٤ يوماً.
- في ١٩٧٦ أضرب الأسرى في سجن عسقلان لمدة ٤٥ يوماً.
- في ١٩٧٧ أضرب الأسرى في سجن عسقلان لمدة ٢٠ يوماً.
- في ١٩٨٠ أضرب الأسرى في سجن نفحة لمدة ٣٣ يوماً، وهو ما أسفر عن وفاة ثلاثة منهم: راسم حلاوة، وأنيس دولة، علي الجعفري.

> مطالب الأسرى متكررة منذ عشرات الأعوام، وتتعلق «باستعادة إنجازات تحققت سابقاً وسُحبت، ووقف اقتحامات الغرف وضرب الأسرى، وإخراج الأسرى المعزولين (في الزنازين الانفرادية)، وإعادة أجهزة صودرت من غرفهم، والسماح لذوي الأسرى، خاصة أسرى غزة بزيارتهم».

- في ١٩٨٤ خاض الأسرى في سجن جنيد بنابلس إضراباً لمدة ١٣ يوماً، وتم من خلاله تحقيق إنجاز بإدخال أجهزة الراديو، وجهاز التلفاز.
- في ١٩٨٧ أضرب الأسرى في سجن جنيد لمدة ٢٠ يوماً.
- عام ١٩٨٨ خاض الأسرى في كل السجون إضرابا ليوم واحد تزامنا مع إضراب أعلنته القيادة الموحدة للانتفاضة (انتفاضة الحجارة التي بدأت في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧).
- في ١٩٩١ خاض الأسرى في سجن نفحة إضراباً استمر لمدة ١٧ يوماً.
- في ١٩٩٢ خاض الأسرى في كل السجون إضرابا عُرف بإضراب (سبتمبر) أيلول الشهير، واستمر لمدة ٢٢ يوما، وشارك فيه ٧٠٠٠ أسير.
- في ١٩٩٥ خاض الأسرى في كل السجون إضراباً لمدة ١٨ يوما، مطالبين بالإفراج عن كافة الأسرى والأسيرات.
- في ١٩٩٦ خاض الأسرى في كل السجون إضراباً استمر ١٨ يوما.
- في ١٩٩٨ خاض الأسرى في كل السجون إضرابا احتجاجا على إفراج إسرائيل عن ١٥٠ سجيناً جنائياً فلسطينياً، ضمن صفقة الإفراج التي شملت ٧٥٠ أسيراً وفق اتفاقية واي ريفر بين السلطة الفلسطينية إسرائيل.
- في ٢٠٠٠ خاض الأسرى في كل السجون إضراباً لمدة شهر، احتجاجاً على سياسة العزل والقيود والشروط المذلة على زيارات الأهالي.
- في ٢٠٠١ خاضت الأسيرات إضراباً في سجن «نيفي تريستا» استمر لمدة ٨ أيام.
- في ٢٠٠٤ خاض الأسرى في كل السجون إضراباً استمر لمدة ١٩ يوماً.
- في نفس العام (٢٠٠٤) خاض الأسرى في سجن «هداريم» إضراباً آخر استمر لمدة شهرين.

- في ٢٠٠٦ أضرب الأسرى في سجن شطّة مدة ٧ أيام.
- في ٢٠١١ أضرب الأسرى لمدة ٢٢ يوماً، للمطالبة بوقف سياسة العزل الانفرادي.
- في ٢٠١٢ أضرب ما يقارب نحو ١٥٠٠ أسير لمدة ٢٨ يوماً، لعدة مطالب كان عنوانها إنهاء العزل الانفرادي.
-في ٢٠١٤ أضرب الأسرى الإداريون عن الطعام لمدة ٦٢ يوماً، احتجاجاً على استمرار سياسة الاعتقال الإداري.
- في ٢٠١٧ أضرب نحو ١٥٠٠ أسير يتبعون لحركة التحرير الوطني «فتح»، في سجون مختلفة، عن الطعام لمدة ٤٢ يوماً.

ومن أبرز الأسرى الذين خاضوا إضرابات فردية عن الطعام:

- خضر عدنان: خاض عدة إضرابات عن الطعام، وهي: في ٢٠١٢ لمدة ٦٦ يوماً، وفي ٢٠١٥ لمدة ٥٢ يوماً، وفي ٢٠١٨ لمدة ٥٩ يوماً، وفي ٢٠٢١ لمدة ٢٥ يوماً.
- ثائر حلاحلة: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٢، لمدة ٧٦ يوماً.
- سامر العيساوي: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٢، لمدة ٢٦٥ يوماً.
- أيمن الشراونة: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٢، لمدة ٢٦١ يوماً.
- أيمن حمدان: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٢، لمدة ١٣٠ يوماً.
- عادل حريبات: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٣، لمدة ١٢٩ يوماً.

وفي ٢١ أغسطس/ آب الماضي، أعلن الأسرى الفلسطينيون الشروع في خطوات احتجاجية ضد إدارة السجون الإسرائيلية، إثر تراجعها عن تفاهمات سابقة معهم في مارس/ آذار ٢٠٢٢ .
ومنذ عقود يلجأ الأسرى الفلسطينيين إلى الإضراب عن الطعام في محاولة منهم لإجبار إدارة السجون للاستجابة لمطالب حياتية.

- أيمن اطبيش: أضرب عن الطعام مرتين، الأولى في ٢٠١٣ لمدة ١٠٤ يوماً، والثانية في ٢٠١٤ لمدة ١٢٣ يوماً.
- بلال كايد: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٦، لمدة ٧١ يوماً.
- أكرم الفسيسي: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٤، لمدة ٧٠ يوماً.
- محمد القيق: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٥، لمدة ٩٤ يوماً.
- محمد علان: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٥، لمدة ٦٥ يوما، وفي ٢٠١٧ خاض إضرابا ثانيا لمدة ٤٣ يوما.
- أحمد غنام: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠١٩، لمدة ١٠٢ يوماً.
- ماهر الأخرس: خاض إضراباً عن الطعام في٢٠٢٠، لمدة ١٠٣ يوماً.
- كايد الفسفوس: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠٢٠، لمدة ١٣١ يوماً.
- الغضنفر أبو عطوان: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠٢١، لمدة ٦٥ يوماً.
- هشام أبو هواش: خاض إضراباً عن الطعام في ٢٠٢٢ ، لمدة ١٤١ يوماً.

أسرى العزل

شهد هذا العام تحولاً كبيراً في أعداد الأسرى المعزولين انفرادياً، حيث وصل عددهم الى (٤٠) أسيراً من بينهم أسرى (نفق الحرّيّة)، وهذه النسبة هي الأعلى منذ ما قبل عام ٢٠١٢، ومن ضمن الأسرى المعزولين، أسرى يعانون من مشاكل نفسية حادة، جراء عمليات التّنكيل والتّعذيب الممنهجة التي تعرضوا لها على مدار سنوات، وأقدم الأسرى المعزولون هو الأسير محمد خليل من بلدة المزرعة الغربية/ رام الله، حيث يواصل الاحتلال عزله منذ أكثر من ١٥ عامًا.

وتُشكّل سياسة العزل الانفراديّ إحدى أخطر السياسات الممنهجة التي تعكس مستويات أخرى من الأسر في بنية السّجن، حيث يُحتجز الأسير في زنزانة تفتقر لأدنى شروط الحياة الآدمية، يُحرم من زيارة العائلة ويُجرّد من كافة مقتنياته، ويُسمح له فقط بالخروج إلى ساحة «الفورة» مقيداً ووحيداً معزولاً عن رفاقه الأسرى، وقد استخدم الاحتلال تاريخياً سياسة العزل الانفرادي بحقّ قادة الحركة الأسيرة على وجه الخصوص، وذلك عبر أوامر تصدرها مخابرات الاحتلال. وأبرز من تعرضوا للعزل الانفرادي على مدار سنوات طويلة، كان الأسير محمود عيسى حيث تجاوزت سنوات عزله أكثر من ١٣ عاماً، حيث تُستخدم هذه السياسة كأداة «عقابية» بحقّ الأسرى.

> شهد هذا العام تحولاً كبيراً في أعداد الأسرى المعزولين انفرادياً، حيث وصل عددهم حتّى نهاية ٢٠٢٢، (٤٠) أسيراً من بينهم أسرى (نفق الحرّيّة)، وهذه النسبة هي الأعلى منذ ما قبل عام ٢٠١٢.

نذكر من ضمن الأسرى المعزولين حاليًا عدا عن أسرى (نفق الحريّة)، الأسير ربيع أبو نواس، ومالك حامد، وغيرهم.

الأسير المعزول يعقوب قادري «غوادرة» في ظروف عزل سيئة

ما زال الأسير المعزول يعقوب محمود أحمد قادري «غوادرة» يتعرض لمضايقات مستمرة وظروف عزل سيئة في سجن عسقلان، حيث تقوم وحدات القمع الهمجية التابعة لإدارة السجن بإجراء عمليات تفتيش بشكل متواصل، دون أي أسباب تذكر.

وأفاد الأسير يعقوب قادري في رسالة رسالة سربها خارج السجن، أن هناك هجمة كبيرة ضده في سجن عسقلان، حيث يتعرض لعمليات تفتيش متواصلة، وقد داهمت وحدات القمع التابعة لإدارة السجن غرفة عزله عدة مرات، ومازال يتبعها عمليات تفتيش من قبل إدارة السجن، ولا يعلم ما هي الأسباب، لافتاً إلى أنه تم اتهامه قبل ثلاثة أيام بمحاولة نقل أغراض من غرفته إلى غرفة أسير آخر، مشيراً إلى أن هذا الأمر لم يحصل نهائياً، حيث دخلوا غرفته عند الساعة ١٢:٣٠ ليلاً وعاثوا بالغرفة فساداً ثم قاموا بمصادرة الكهربائيات كلها من تلفاز وبلاطة وثلاجة وهواية وسخان مياه كما صادروا بعض أغراضه الشخصية بحجة أنها ممنوعة، علماً أنها دخلت عن طريق إدارة السجن وموافقتها، وفي اليوم الثاني أخرجوه للمحاكمة في إدارة السجن وكان على رأسها مدير سجن

عسقلان وبعد نقاش حاد جرى بينه وبينهم حكموا عليه من قبل المدير شخصياً، بعقوبات جائرة تمثلت بدفع ٥٥٠ شيقل غرامة، وقضاء أسبوعين في الزنازين، وسحب الأدوات الكهربائية لمدة شهر، ومنع زيارة الأهل لمدة شهرين ومنعه من شراء الحاجيات من كانتينا المعتقل لمدة شهرين.

وأضاف في رسالته، أنهم لم يكتفوا بذلك، بل واصلوا عمليات التفتيش كل يوم ثلاث مرات، بالإضافة لأمر آخر يحدث معه خلال الشهرين الأخيرين حيث يقومون بتبديل الأدوية التي يأخذها يوميًا، وعندما سألهم عن الموضوع قالوا له أنه هو نفس الدواء ولكن هناك عدة شركات تقوم بصناعة الأدوية والمفعول واحد، ولكنه يشك في الموضوع كثيرًا، بالإضافة إلى أنه يعاني من وجود أوجاع دائمة مع خدر شبه دائم، موضحاً أنه تم عرضه على عيادة السجن وقالوا له أن هذا أمر طبيعي ولا يستاهل دواء وعلاج، مبدياً تخوفه من أن هناك أمر مبيت له ولا يعلم ماهيته.

وكان الأسير يعقوب قادري عانى من أوضاع صحية صعبة منذ بداية عام ٢٠٢٢م، وبعد ازدياد معاناته تم نقله إلى مستشفى سوروكا في مدينة بئر السبع بالداخل المحتل، وهناك تم إجراء صورة طبقية له بسبب الآلام المتواصلة التي يعاني منها في كتفه ويده اليمنى والرقبة والأذن، وبتاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٢٣م تم إبلاغه في عيادة سجن أوهليكيدار بوجود ورم في الغدة الدرقية الذي سبب له تلك المشاكل، وذلك بعد أن واجه وضع صحي صعب، وأخبروه أنه بحاجة لإجراء عملية خزعة لمعرفة الورم هل هو خبيث أم حميد، وبعد مطالبات عديدة تم نقله بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٠٨م إلى مستشفى برزلاي في مدينة عسقلان بالداخل المحتل، وهناك تم إجراء عملية خزعة له، وحتى اللحظة لم يتم إبلاغه بنتيجة الخزعة.

> حكموا عليه من قبل مدير السجن شخصياً، بعقوبات جائرة تمثلت بدفع ٥٥٠ شيقل غرامة، وقضاء أسبوعين في الزنازين، وسحب الأدوات الكهربائية لمدة شهر، ومنع زيارة الأهل لمدة شهرين ومنعه من شراء الحاجيات من كانتينا المعتقل لمدة شهرين.

جدير بالذكر أن الأسير يعقوب قادري من قرية بئر الباشا بمحافظة جنين شمال الضفة المحتلة، ولد بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٢م؛ وهو أعزب؛ واعتقلته قوات الاحتلال الصهيوني بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٨م؛ وأصدرت المحكمة الصهيونية بحقه حكمًا بالسجن المؤبد (مرتين) بالإضافة إلى (٣٥ عامًا) بتهمة مقاومة الاحتلال، ونجح الأسير يعقوب بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠٦م برفقة إخوانه الأسرى محمود عارضة، أيهم كمامجي، محمد العارضة، ومناضل انفيعات وزكريا زبيدي بانتزاع حريتهم عبر نفق من سجن جلبوع، وبتاريخ ٢٠٢١/٠٩/١٠م مساء يوم الجمعة في مدينة الناصرة في الداخل المحتل أعادت قوات الاحتلال اعتقاله مع الأسير محمود عبد الله عارضة، وفي اليوم التالي أعادت قوات الاحتلال اعتقال الأسيرين محمد قاسم عارضة، والأسير زكريا زبيدي، وبتاريخ ٢٠٢١/٠٩/١٩م فجر يوم الأحد في الحارة الشرقية بمدينة جنين بعد مطاردة وبحث استمرت ١٣ يوم أعادت قوات الاحتلال اعتقال الأسيرين أيهم كمامجي ومناضل انفيعات، وأصدرت ما يسمى محكمة الناصرة الاحتلالية في الداخل المحتل حكماً بالسجن لمدة خمسة أعوام بالإضافة لغرامة مالية مقدارها خمسة آلاف شيكل على الأسرى الستة الذي انتزعوا حريتهم كعقوبة جائرة بحقهم على هروبهم عبر نفق جلبوع يضافوا لأحكامهم، كما أصدرت تلك المحكمة حكمًا بالسجن لمدة أربعة أعوام وغرامة مالية مقدارها ٢٠٠٠ شيكل بحق الأسرى الخمسة الذين ساعدوهم بحفر النفق وهم الأسرى إياد جرادات، علي أبو بكر، محمد أبو بكر، محمود أبو اشرين لكن الأسير الخامس وهو قصي مرعي رفض الاعتراف بلائحة الاتهام وحتى اللحظة لم يصدر حكم بحقه بعد.

الأسرى المعاد اعتقالهم بعد صفقة وفاء الأحرار

يوجد حالياً من أسرى صفقة وفاء الاحرار المعاد اعتقالهم ٤٩ أسيراً، وهم من بين نحو ٧٠ أسيرًا أعاد الاحتلال اعتقالهم عام ٢٠١٤، ولاحقًا أعاد لنحو ٥٠ منهم أحكامهم السابقة، وغالبيتها بالسّجن المؤبد بالإضافة إلى سنوات، وأبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي أمضى، على فترتين، أكثر من ٤٢ سنة في سجون الاحتلال، .

و»وفاء الأحرار» هي صفقة تبادل أسرى تمت بعدما أسرت كتائب القسام في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في عملية عسكرية، حيث وبعد نحو ٦ سنوات من أسر الجندي الإسرائيلي شاليط، أبرم الاحتلال في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس أفرج بموجبها عن ١٠٢٧ أسيرًا.

يوجد حالياً من أسرى صفقة وفاء الاحرار المعاد اعتقالهم ٤٩ أسيراً، وهم من بين نحو ٧٠ أسيرًا أعاد الاحتلال اعتقالهم عام ٢٠١٤، ولاحقًا أعاد لنحو ٥٠ منهم أحكامهم السابقة، وغالبيتها بالسّجن المؤبد بالإضافة إلى سنوات.

وأفاد نادي الأسير الفلسطيني أن ما تعرض له أسرى صفقة «وفاء الأحرار»، كان من أخطر الإجراءات التي نفّذها الاحتلال بحق أسرى جرى تحريرهم عبر عمليات تبادل.

وأكد، أن الاحتلال اتخذ من هؤلاء الأسرى رهائن لأهداف سياسية، مستندًا على قانون تعسفيّ أقره خصيصًا لهم، ونفّذه عبر ما تُعرف بلجنة الاعتراضات العسكرية التي أُنشأت للنظر في قضاياهم.

وكانت المقاومة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) تحديداً، وهي التي أسرت الجنديَّين الإسرائيليَّين شاؤول وغولدن، كما تحتجز إسرائيليَّين هما المجند السابق منغيستو ووالمجند السابق هشام السيد، اللذين دخلا غزة بمفردهما في ظروف غامضة عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٥، فإن حماس تشترط للمبادلة بالمأسورين الأربعة من جنود الاحتلال، إلى اطلاق سراح من تم إعادة اعتقالهم من أسرى صفقة وفاء الاحرار لاتمام الصفقة الجديدة.

الأسرى الشهداء

بلغ عدد الأسرى المحتجزة جثامينهم ١١ أسيراً ، وهؤلاء هم ضمن قائمة طويلة تزيد من (٣٧٤) جثمان لشهداء فلسطينيين وعرب محتجزين لدى سلطات الاحتلال في ما يعرف بمقابر الأرقام أو ثلاجات الموتى.

فقد استشهد منذ اندلاع انتفاضة الأقصى (١٠٩) فلسطينياً بعد اعتقالهم، جراء التعذيب والإهمال الطبي أو القتل العمد، مما رفع قائمة شهداء الحركة الوطنية الأسيرة إلى (٢٣٣) شهيداً، بالإضافة إلى عشرات آخرين استشهدوا بعد خروجهم من السجن بفترات وجيزة، متأثرين بأمراض ورثوها عن السجون.

الاحتلال لا يكتفي بسجن الأحياء الفلسطينيين ولا احتجاز جثامينهم بعد الموت، بل يطالب بإعدام الأسرى وفق قانون «بن غفير» وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم وهدمها وإعدامهم بالشوارع واعتقالهم وترهيب أطفالهم، فهو يخشى مواكب تشييع الشهداء ورثائهم وإقامة النصب التذكارية وإحياء ذكراهم السنوية، ويخشى من هتافات شعب. قصص التهجير والنفي والشتات والإعدام والاعتقال والاقتحام، هي قصص كثيرة في أرشيفنا المُغيب والمدفون.

استشهد منذ اندلاع انتفاضة الأقصى (١٠٩) فلسطينياً بعد اعتقالهم، جراء التعذيب والإهمال الطبي او القتل العمد، مما رفع قائمة شهداء الحركة الوطنية الأسيرة إلى (٢٣٣) شهيداً، بالإضافة إلى عشرات آخرين استشهدوا بعد خروجهم من السجن بفترات وجيزة، متأثرين بأمراض ورثوها عن السجون.

والأسرى الشهداء الذين استشهدوا داخل سجون الاحتلال ويحتجز جثامينهم في ثلاجات الموتى هم:

-الشهيد الاسير أنيس دولة محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ١٩٨٠/٨/٣١
-الشهيدالأسير عزيز عويسات محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٠
-الشهيد الأسير فارس بارود محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦.
-الشهيد الأسير نصار طقاطقة محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٦.
-الشهيد الأسير بسام السايح محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠١٩/٩/٨.
-الشهيد الأسير سعدي الغرابلي محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٨.
-الشهيد الأسير كمال أبو وعر محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٠.
-الشهيد الأسير سامي عابد العمور محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٨.
-الشهيد الأسير داود الزبيدي محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٥.
-الشهيد الأسير محمد ماهر تركمان محتجز جثمانه منذ استشهاده بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤.
-الشهيد الأسير ناصر أبو حميد محتجز جثمانه منذ استسهاده بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠

الصحافيون الأسرى

بلغ عدد الصحفيين المعتقلين في سجون الاحتلال ١٥ صحفيًا خمسة منهم رهنّ الاعتقال الإداريّ، من بينهم صحفيتان هما بشرى الطويل التي تم الافراج عنها بتاريخ ١١-١٢-٢٠٢٢ بعد قضاء ٩ شهور في الاعتقال الاداري، وطالبة الإعلام دينا جرادات، وكان الاحتلال الإسرائيلي قد اعتقل يوم ١-٨-٢٠٢٢، الصحفي والأسير المحرر نضال أبو عكر ٥٦ عاماً خلال اقتحام منزله في بيت لحم ، وهي التي أفرجت عنه في ١٥ آيار/مايو ٢٠٢٢ بعد قضائه ٢٣ شهراً رهن الاعتقال الإداري وتم تجديد اعتقاله الإداري أكثر من ست مرات متكررة، وهو أسير سابق تجاوزت سنوات اعتقاله المتكررة قرابة الـ(١٨) عامًا، جُلّها رهنّ الاعتقال الإداريّ.

أيضًا كانت قوات الاحتلال قد اعتقلت الصحفية المقدسية لمى غوشة في الرابع من شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، بعد اقتحام منزل عائلتها في حي الشيخ جراح بالقدس، وحوّلتها إلى التحقيق والعزل في سجن «هشارون» وعاشت ظروفًا قاسية، ومددت محكمة الاحتلال اعتقالها عدة مرات، قبل أن تقرر في ١٣ سبتمبر الإفراج عنها، بشرط منعها من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتحويلها للحبس المنزلي.

لم تتوقف انتهاكات الاحتلال بحق الصحفيين حد الاعتقال والضرب والملاحقة، بل تعدت ذلك لتصل حد الاغتيال والقتل كما حدث مع الصحفية المقدسية شيرين أبو عاقلة مراسلة قناة الجزيرة حيث استهدفها جنود الاحتلال بشكل متعمد ومباشر بينما كانت تمارس عملها الصحفي مع مجموعة من الصحفيين في مدينة جنين أثناء اقتحام قوات الاحتلال لمدينة ومخيم جنين، ارتقت شيرين،

إن شريحة الإعلاميين هي ضمن الشرائح المجتمعية والمهنية الذي يستمر الاحتلال في ملاحقتهم واعتقالهم وتجديد اعتقالهم لعدة سنوات، ومنعهم من السفر للخارج على مدار سنوات الاحتلال في محاولة يائسة؛ لمنعهم من نقل الحقيقة دون تصرف.

إثر الاستهداف المباشر بتاريخ ١١ أيار/ مايو ٢٠٢٢، بعد حادثة اغتيال شيرين بنحو شهر أطلق جنود الاحتلال المتمركزين على مدخل مخيم العروب النار على الصحفية غفران وراسنة، وراسنة صحفية تعمل في إحدى الإذاعات المحلية، وهي أسيرة محررة.

كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمنع الصحفيين من السفر في مهمات صحافية ومهنية، والذي يعد انتهاك فاضح لحقوقهم في حرية التعبير وحرية الحركة، حيث منعت مخابرات الاحتلال الصحفيين مجاهد السعدي ومجدولين حسونة من السفر حتى لا يتمكنوا من فضح جرائم الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته للعالم الخارجي.

يذكر أن الصحفي السعدي من مدينة جنين، كان أحد الصحفيين الذين أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاههم لحظة إعدام الشهيدة الصحفية شيرين أبو عاقلة في جنين في شهر أيار الماضي، وكان قد وثق بكاميراته لحظة جريمة اغتيال الشهيدة أبو عاقلة.

وسبق للصحفي السعدي أن اعتقل أكثر من خمس مرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي كان آخرها عام ٢٠٢٠، وافرج عنه بعد اعتقال إداري دام ٧ أشهر.

إن شريحة الإعلاميين هي ضمن الشرائح المجتمعية والمهنية الذي يستمر الاحتلال في ملاحقتهم واعتقالهم وتجديد اعتقالهم لعدة سنوات، ومنعهم من السفر للخارج على مدار سنوات الاحتلال في محاولة يائسة؛ لمنعهم من نقل الحقيقة دون تصرف، وكتم أصواتهم وهو ما أسماه العاملين في مهنة المتاعب «برزمة عقوبات» في عقوبة واحدة.

فالصحفي المستقل هو كل صحفي ينتقل بمعزل عن القطعات العسكرية وليس جزءاً منها ويعتبر مدنياً وفق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩م، والبروتوكول الإضافي الأول والبرتوكول الثاني لسنة ١٩٧٧م الخاص بالنزاعات غير ذات الطابع الدولي، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٣٨) للعام ٢٠٠٦م.

وقرار الجمعية العامة (٦٨/١٣٦) بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، حيث يؤكد القرار على الحاجة الماسة لإيجاد أدوات إنسانية دولية إضافية لضمان حماية أفضل للصحفيين في مناطق النزاع المسلح، وكذلك قرار مجلس الأمن (٢٢٢٢) للعام ٢٠١٥م بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (حماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها)، بالإضافة إلى إعلان باريس للمؤتمر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٤م، كل هذه الاتفاقيات تؤكد على ضرورة حماية الصحفيين كونهم مدنيين مكلفين بمهام مهنية خطرة في مناطق النزاع المسلح، وبالتالي ينتج عن الالتزام المزدوج الذي نصت عليه المادة (٤٨) من البرتوكول الأول أن تتمتع الأعيان المدنية على غرار السكان المدنيين بحماية عامة، كما حددت أحكام المادة (٥٢) من البرتوكول نفسه بأن التجهيزات ومرافق الإعلام التي لا تستخدم استخداماً عسكرياً ولا تنطبق عليها الشروط المنصوص عليها في المادة (٥٢-٢)، تدخل ضمن الأعيان المدنية التي لا يجب أن تكون محلاً للهجوم أو لهجمات الردع، وتؤكد المادة نفسها أن اتخاذ الدعاية سبباً وحيداً لتبرير الهجوم العسكري على وسائل الإعلام أمر غير مقبول، فلا يمكن اعتبار وسائل الإعلام هدفاً مشروعاً لمجرد أنها تبث دعاية، رغم أن هذا النشاط يشكل دعماً لجهود الحرب

مددت محكمة الاحتلال اعتقالها للمرة الثالثة على التوالي لمدة ثلاثة شهور. واعتقلت الطويل في ٢١ مارس الماضي، على حاجز زعترة العسكري جنوبي مدينة نابلس. وسبق أن اعتقلت بشرى عدة مرات لدى الاحتلال، وأمضت نحو ثلاث سنوات ونصف خلف القضبان.

الأسيرة الصحفية بشرى الطويل

وكانت سلطات الاحتلال قد مددت الاعتقال الإداري للأسيرة الصحفية بشرى الطويل من رام الله بتاريخ يوم ١٩-٩-٢٠٢٢. حيث مددت محكمة الاحتلال اعتقالها للمرة الثالثة على التوالي لمدة ثلاثة شهور. واعتقلت الطويل في ٢١ مارس الماضي، على حاجز زعترة العسكري جنوبي مدينة نابلس. وسبق أن اعتقلت بشرى عدة مرات لدى الاحتلال، وأمضت نحو ثلاث سنوات ونصف خلف القضبان.

وتعرضت الصحفية الطويل للعزل في سجن الدامون، لعدة أيام وحرمتها إدارة السجون من الكانتينا والزيارات. وكان الاعتقال الأول لها عام ٢٠١١ ولم تكن حينها قد أكملت ١٨ عاما، وحكمت بالسجن لـ١٦ شهرا قضت منها ٥ أشهر قبل أن يفرج عنها في نهاية العام نفسه في صفقة تبادل الأسرى «وفاء الأحرار». وأعاد الاحتلال اعتقالها مرة أخرى بعد عملية الخليل منتصف عام ٢٠١٤، وأعاد لها الحكم السابق، حيث أمضت بقية محكوميتها البالغة ١١ شهرا قبل إطلاق سراحها في مايو من العام ٢٠١٥. وأعاد اعتقالها للمرة الثالثة على التوالي في شهر نوفمبر من العام ٢٠١٧ بعد اقتحام منزل عائلتها وحولها للاعتقال الإداري وأمضت فيه ٨ أشهر. وفي شهر ديسمبر من العام ٢٠١٩، أعيد اعتقالها مرة رابعة بعد اقتحام منزل والدها وبعد أيام أصدرت بحقها محكمة عوفر قرار اعتقال إداري لمدة ٤ شهور، وجددت لها الإداري لمرة ثانية وأفرج عنها في أواخر يوليو ٢٠٢٠، وأعيد اعتقالها للمرة الخامسة في نوفمبر من نفس العام. وكانت سلطات الاحتلال أفرجت آخر مرة عنها يوم ٥ أكتوبر من العام الماضي عند حاجز الجلمة شمال جنين، بعد أن أمضت في سجونها ١١ شهرا. وتعمل بشرى منذ عام ٢٠١٤ على تغطية قضايا الأسرى، وهي الإبنة الوحيدة للعائلة، وتم الافراج عنها بتاريخ ١١-١٢-٢٠٢٢.

الأسرى والنطف المحررة

واصل الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال خلال العام ٢٠٢٢ تحديهم للاحتلال عبر عمليات تهريب النطف إلى الخارج، حيث رزق ٣ أسرى بأطفال عن طريق النطف المحررة.

وارتفعت أعداد الأسرى الذين خاضوا تجربة الإنجاب عن طريق تهريب النطف خلال العام الماضي إلى (٧٤) أسيراً، وبلغ عدد الأطفال الذين أطلق عليهم سفراء الحرية إلى (١٠٩) طفلاً.

الأسير « بركة راجح طه » (٤٥ عام) :

من سكان بالخليل، حيث رزق بثلاثة توائم دفعة واحدة طفلين ذكور (صلاح الدين، ونور الدين) وانثى (حور العين)، وهي المرة الثانية التي ينجب بها عبر النطف حيث كان أنجب طفلاً اخر ذكر أطلق عليه (محمد) في أكتوبر من العام ٢٠١٩ عن طريق النطف المحررة، والأسير «طه» تحرر ضمن الدفعة الاولى لصفقة وفاء الأحرار بعد أن أمضى ٩ سنوات في سجون الاحتلال من محكوميته البالغة ٣٥ عام، وأعاد الاحتلال اعتقاله في نيسان من العام ٢٠١٦، وأعيد له حكمه السابق، والذي أمضى منه حتى الآن ما يزيد عن ١٥ عام.

ارتفعت أعداد الأسرى الذين خاضوا تجربة الإنجاب عن طريق تهريب النطف خلال العام الماضي إلى (٧٤) أسيراً، وبلغ عدد الأطفال الذين أطلق عليهم سفراء الحرية إلى (١٠٩) طفلاً.

الأسير «يسري إبراهيم الجولاني»:

من بلدة اذنا جنوب الخليل بتوأم اناث (مريم ورند) عبر النطف المحررة، وهو أحد محرري صفقة وفاء الأحرار، كان أمضى ٨ سنوات في سجون الاحتلال وتحرر عام ٢٠١١، وأعيد اعتقاله عام ٢٠١٣، وأعيد له حكمه السابق والبالغ ١٧ عاما، إضافة لـ ٥ أعوام تمت إضافتها له، ليصبح مجموع حكمه الجديد ٢٢ عاماً.

كذلك رزق الأسير «حمزة حسين ابو عرقوب « من نابلس بتوأم ذكور (ابراهيم، وعمر) عبر النطف المحررة وهو من محرري صفقة وفاء الأحرار الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم عام ٢٠١٤، وأعاد لهم الحكم السابق بالسجن المؤبد.

الأسير «فتحي محمد عتوم»:

« من مدينة جنين، و رزق بتوأم ذكر وأنثى» محمد وخولة» عبر نطفة مجمدة منذ مدة، وليست مهربة من داخل السجون حيث يستهدف بالاعتقال بشكل مستمر، لذا قرر تجميد نطفة قبل اعتقاله، وذلك بعد ٦ سنوات من زواجه، وقد أعيد اعتقاله في مارس ٢٠٢٢ وصدر بحقه قرار اداري وتم التجديد له مرتين وقرر أن ينجب عبر زراعة النطف المجمدة في مستشفى إبن سينا التخصصي، وأنجبت زوجته توأم، علماً أنه أسير سابق اعتقل العديد من المرات بين اعتقال إداري وفعلي وأمضى ما مجموعه ٩ سنوات في سجون الاحتلال.

وكان الأسير عمار الزبن من جنين، أول من سجّل نجاحاً في هذه التجربة وذلك بإنجاب طفلة مهند عبر نطف محررة خلال شهر آب من عام ٢٠١٢، وقد شكّل هذا النجاح دافعا للأسرى الآخرين وزوجاتهم لخوض ذات التّجربة في سبيل استمرار الحياة.

الأسرى الأردنيون

كشفت اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي، عن (وثيقة) اتفاق عرضته إدارة السجون الإسرائيلية على الأسرى الفلسطينيين حاملي الجنسية الأردنية يقضي بترحيلهم إلى سجون الأردن لإكمال مدة محكوميتهم.

ووافق أربعة أسرى حتى الآن على عرض إدارة السجون من أصل ١٦ أسيرًا أردنيًا جلهم فُرضت عليهم أحكاماً عالية وآخرون محكومون بالمؤبد مدى الحياة منهم عبد الله البرغوثي صاحب أعلى حكم، حيث كشف شقيقه رائف البرغوثي أن الخارجية الأردنية حذرتهم من أن يكون عرض الاحتلال مخادعًا في حال إتمام أي صفقة تبادل أسرى بين المقاومة في غزة والاحتلال الإسرائيلي، بأن يُستثنى الأسير عبد الله البرغوثي منها؛ بحجة أنه موقع على اتفاق يفضي بإكمال محكوميته في الأردن.

وكان ضابط المخابرات الإسرائيلية «الشاباك» المسؤول عن ملف الأسير عبد الله البرغوثي قد صرّح في وقت سابق قائلاً: «لو اضطرت إسرائيل لمغادرة أراضيها لأي سبب من الأسباب وتحت أي ظرف ستأخذ معها عبد الله البرغوثي لأنه يشكل خطرًا عليها أينما كان ووجد».

تعتبر هذه الوثيقة التي طرحت على الأسرى الأردنيين عام ٢٠١٩ ولم يتم دراستها بشكل جدي ليعاد طرحها من جديد ويتم التوقيع عليها ودراستها من قبل الأسرى داخل السجون وخارجه حسبما تحدث به المهندس مازن ملصة رئيس لجنة المعتقلين والمفقودين الأردنيين، حيث أفاد بأن الوثيقة تلبي الحاجات الإنسانية للمعتقلين خاصة ان معظمهم تجاوز ٢٠ عاما في سجون الاحتلال الإسرائيلي وقد فقد والديه واقاربه ولا يوجد تواصل فيما بينهم بشكل مباشر.

> كشفت اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي، عن (وثيقة) اتفاق عرضته إدارة السجون الإسرائيلية على الأسرى الفلسطينيين حاملي الجنسية الأردنية يقضي بترحيلهم إلى سجون الأردن لإكمال مدة محكوميتهم.

ويتخوف البعض من توقيت الصفقة مع مرور ما يزيد عن ٧ سنوات من أسر المقاومة في غزة لعدد من جنود الاحتلال وتعثر المفاوضات وشمولها على عبد الله البرغوثي الذي رفضت إسرائيل الافراج عنه تحت أي بند.

الباحث في شؤون الأسرى خضر المشايخ، أكد الأنباء التي يجري تداولها بشأن عرض الاحتلال على الأسرى الأردنيين، وقال إن عدداً من أهالي الأسرى أفادوا بها نقلاً عن أبنائهم في السجون، مضيفاً أن الأسير عبد الله البرغوثي، من بين من عرض عليهم التوقيع على اتفاق لنقله إلى الأردن، من أجل إكمال محكوميته كونه يحمل الجنسية الأردنية، لكن لا تأكيدات بشأن موافقته من عدمها على عرض كهذا.

وأوضح أن أهالي أسرى آخرين، أبلغهم أبناؤهم بهذا العرض «الغريب والمفاجئ»، بعد التواصل معهم، لكن الموضوع لا يزال قيد الدراسة حتى الآن.

من جانبه قال عبد الفتاح والد الأسير الأردني محمد المصلح، إن إبنهم أبلغهم من سجنه بتوقيعه على الورقة التي يجري الحديث عنها من أجل إكمال مدة محكوميته في بلده، وأوضح أن ابنه كان من أوائل الموقعين.

وأضاف أن العرض قدمته إدارة سجون الاحتلال إلى الأسرى الأردنيين في العام ٢٠٢٠ إلا أنه قوبل بالرفض.

وأوضح أن هناك تخوفاً لدى الأسرى الأردنيين من العرض الذي تقدمه تل أبيب، لعدم معرفتهم «نيّة» الاحتلال من وراء ذلك.

من جانبه، أوضح وجدي الريماوي، وهو شقيق الأسير الأردني محمد الريماوي أن الأخير تواصل مع العائلة وأبلغها بأن إدارة السجون عرضت عليه إكمال مدة اعتقاله في الأردن وفي حال رفضت المملكة استقباله هو ورفاقه سيتم تحويلهم لسجون السلطة الفلسطينية.

وأكد الريماوي أن خبر الاتفاق وصل إليهم من شقيقه، وبدأ بحث الاتفاق بين إدارة السجن والأسيرين عبد الله البرغوثي ومنير مرعي، ولاحقًا عرض على بقية الأسرى الأردنيين.

من جانبه، أكد فادي فرح مقرر اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي، تواصلهم مع الخبير في القانون الدولي أنيس القاسم حيث أشار إلى أن الاتفاق لا يحمل ضررًا على الأسرى.

ويضيف فرح : «اجتمعنا مع مسؤول ملف الأسرى في وزارة الخارجية الأردنية إذ أبدى تخوفه من الاتفاق بأن يكون بلا قيمة إلا أنه وعد بذات السياق أن تتابع وزارتهم الملف». مضيفًا أنهم في اللجنة الوطنية يتخوفون من غايات إسرائيلية غير معلومة من الاتفاق، على اعتبار أن الاحتلال لا يقدم شيئًا بلا مقابل.

وكان الأسير الأردني ثائر اللوزي قد وقّع أيضًا على الاتفاق وهو يقضي حكمًا بالاعتقال ١٩ عامًا بعد اعتقاله عام ٢٠١٨ إثر زعم الاحتلال محاولته قتل إسرائيليين في إيلات بعد حصوله على تأشيرة عمل في الداخل الفلسطيني المحتل، فيما وقّع أيضًا الأسير محمد مصلح، الذي اعتقلته قوات الاحتلال في ٢٣ يوليو/ تموز ٢٠٢٠ عقب اتهامه بمحاولة الطعن أثناء توجهه للعمل في الداخل أيضًا وكانت عائلته قد طالبت سابقًا بالإفراج عنه وإكمال مدة حكمه في السجون الأردنية.

نفي رسمي على أكثر من مستوى

من جانبها، رفضت قيادة الأسرى في سجون الاحتلال، مناقشة ما يدور بشأن الورقة التي وقع عليها عدد من الأسرى الأردنيين، فيما نفى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدري أبو بكر من جانبه، ما جرى تداوله حول العرض الذي قدمه الاحتلال الإسرائيلي، قائلا إنه «أمر مستحيل فعله»، وأيدت هذا الموقف مؤسسات معنية بشؤون الأسرى، مشيرة إلى أن ما يجري «إجراء بروتوكولي»، من قبل الاحتلال، دون أن

> تشير الوثائق إلى أنه يجب على الأردن تحمل تكاليف وجود الأسرى في المعتقل وهذا يضع الأردن أمام تناقضين، تناقض الحفاظ على السيادة، وتناقض الحفاظ على الشق الإنساني باعتبار أن الأسرى مواطنون أردنيون، إلا أن تجربة الأردن سابقًا أثبتت قبوله تحمل تكاليف إتمام الأسرى مدة محكوميتهم عنده.

يفضي إلى شيء، وأعربت عن خشيتها من قيام الاحتلال، بحذف من يمكن أن ينقلوا إلى الأردن، من أي صفقة تبادل مقبلة.

أسماء الأسرى الأردنيين الموجودين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، وفق القائمة التالية:

عبد الله البرغوثي: قيادي في كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، اتهمه الاحتلال بالوقوف وراء عمليات الثأر لاغتيال قيادات فلسطينية، قبل اعتقاله والحكم عليه بالمؤبد ٦٧ مرة.

مرعي صبح جودة أبو سعيدة: محكوم بالسجن ١١ مؤبدا ومعتقل منذ عام ٢٠٠٤، بتهمة قتل أحد المستوطنين الإسرائيليين.

منير مرعي مرعي: اعتقل عام ٢٠٠٣، وحكم عليه الاحتلال بالسجن ٥ مؤبدات، بعد اتهامه بالمسؤولية عن إرسال مجموعة لتنفيذ عملية داخل مستوطنة أدورا المقامة على أراضي الخليل والمشاركة فيها.

هشام أحمد أسعد كعبي: اعتقل في عام ٢٠٠٤، ومحكوم بالسجن ٤ مؤبدات، أمضى منها ١٥ عاما في سجون الاحتلال، وكان يُقيم في المملكة الأردنية، وعاد إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٠.

محمد فهمي إبراهيم الريماوي: وجه الاحتلال له تهمة المشاركة مع مجموعة من أسرى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتنفيذ عملية اغتيال "رحبعام زئيفي" عام ٢٠٠١، وأصدرت بحقه حكماً بالسجن المؤبد مدى الحياة.

هاني إبراهيم محمد خمايسة: وهو أسير في سجن نفحة الصحراوي، التحق بجهاز الاستخبارات العسكرية في الضفة، واعتقلته قوات الاحتلال في ٢٠٠٣. ويقضي حكما مؤبداً مدى الحياة بتهمة قتل مستوطن مع زميله الأسير أيمن العواودة.

عمار مصطفى أحمد حويطات: اعتقل بتاريخ ٢٠٠٢، وحكم عليه بالسجن المؤبد مدى الحياة، وحصل في ٢٠١٧ على درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية في مسار الدراسات الإسرائيلية، من جامعة القدس عبر الدراسة عن بعد من سجن هداريم.

رائد محمود جبارة خليل: اعتقل في عام ٢٠١٥ ويتهمه الاحتلال بتنفيذ عملية طعن في تل أبيب أدت إلى مقتل مستوطنين، وأصدرت بحقه حكماً بالسجن المؤبد مرتين.

ناصر نافز صالح دراغمة: اعتقلته قوات الاحتلال عام ٢٠٠١، بينما كان في طريقه للسفر عبر جسر الكرامة، وأخضعه لتحقيق عنيف قبل أن يصدر حكماً بسجنه لمدة ٣٦ عاماً.

أنس راشد أحمد حثناوي: اعتقل في ٢٠٠٣ ومحكوم بالسجن ٢٧ عاماً وتعرض لسياسة العقاب والعزل، وحرمت عائلته لفترات طويلة من زيارته.

> يشار إلى أن آخر زيارة جماعية نظمتها "الخارجية الأردنية" لأهالي الأسرى الأردنيين كانت عام ٢٠٠٨، وعددهم ١٦ أسيراً، و٣٥ مفقوداً، بعد الإفراج عن الأسير المحرر رأفت عسعوس بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠٢٢.

رأفت وليد عبد القادر عسعوس: يقضي حكما بالسجن لمدة ٢٠ عاماً واعتقل بتاريخ ٢٠٠٢، بتهمة مقاومة الاحتلال.

علي شريف رافع نزال: معتقل منذ العام ٢٠٠٧، وحكم بالسجن ٢٠ عاماً. ووجهت له تهم عدة من بينها الانتماء لحركة حماس؛ والمشاركة في عمليات أدت إلى إصابة عدد من الجنود.

ثائر جمال محمود خلف: حكمت محكمة الاحتلال على الأسير الأردني ثائر خلف اللوزي في ٢٠٢٠ بالسجن لمدة ١٩ سنة ودفع تعويض اتهمته سلطات الاحتلال في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٨ بمهاجمة عدد من المستوطنين بمطرقة، ما أدى إلى إصابة عدد منهم أثناء دخوله للعمل في إيلات.

نبيل خليل عبد الحميد حرب: محكوم بالسجن ١٨ عامًا ومعتقل منذ عام ٢٠١٠، بتهمة مقاومة الاحتلال.

محمد مهدي صالح سليمان: يعتبر أصغر الأسرى الأردنيين في سجون الاحتلال وهو معتقل منذ تاريخ ٢٠١٣، وقد دخل الأسر طفلاً بعمر الـ١٥ عاماً، وصدر بحقه حكمٌ يماثل هذا العمر، يقضي بسجنه مدة ١٥ عاماً، وفرضت بحقه غرامة مالية بتهمة رمي الحجارة على الاحتلال.

محمد عبد الفتاح مصلح مصلح: اعتقلت قوات الاحتلال الأسير مصلح يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٢١ ببلدة الخضيرة في الأراضي المحتلة بعد إصابته برصاصتين في قدمه اليسرى، بعدما اتهمته بمحاولة الطّعن، وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات.

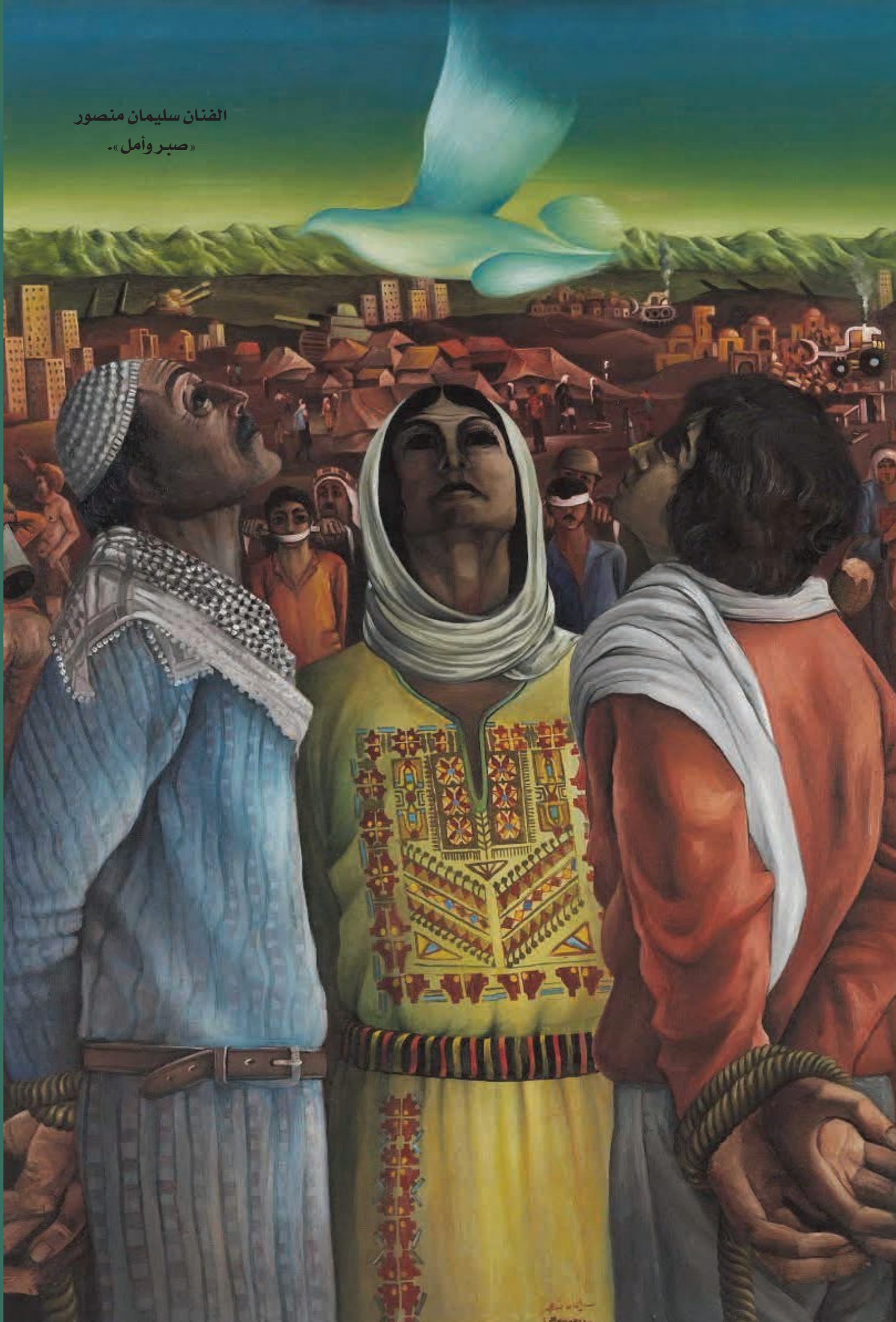

الفنان سليمان منصور
«صبر وأمل».

الإنتهاكات الإسرائيلية

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON • تضامن

مركز فلسطين لدراسات الأسرى
Palestine Center for Prisoners Studies

التعذيب

إن اشكال التعذيب، الجسدي والنفسي، التي تجاوزت الثمانين شكلاً والذي تمارسه آلة القمع الإسرائيلية ضد الاسرى الفلسطينيين والعرب في سجونها، قد أودت بحياة (٧٣) أسيراً فلسطينياً في أقبية التحقيق، من مجموع (٢٣٣) أسيراً استشهدوا منذ العام ١٩٦٧، ولعل أشهر حوادث التعذيب التي افضت الى الموت داخل السجون، هي على سبيل المثال لا الحصر: قاسم أبو عكر، ابراهيم الراعي، مصطفى العكاوي، عطية الزعانين، خالد الشيخ علي، خضر الترزي، عبد الصمد حريزات، عرفات جرادات، وغيرهم. بالإضافة إلى عشرات آخرين توفوا بعد خروجهم من السجن متأثرين بما تعرضوا له من تعذيب خلال فترة اعتقالهم، هذا ويُضاف إليهم إصابة عدد كبير لم يتم إحصاؤهم من الأسرى الذين خرجوا من السجون والمعتقلات بعاهات مستديمة.

إن التعذيب الذي يُمارس في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لايهدف -كما هو معلن - إلى نتزاع الاعترافات فقط، بل يهدف أيضاً إلى تحطيم الذات الفلسطينية والوطنية، وتدمير الإنسان جسداً وروحاً، وتحطيم شخصيته، وتغيير سلوكه ونمط تفكيره وحياته، ومعتقداته السياسية، والتأثير على الفرد والجماعة وإلحاق الخراب بالمجتمع الفلسطيني.

تُعد دولة الاحتلال الإسرائيلي حالة فريدة وشاذة، فهي الوحيدة في العالم التي شرّعت التعذيب قانوناً في سجونها ومعتقلاتها، وكانت توصيات لجنة لنداوي عام ١٩٨٧ هي أول من وضعت الأساس لشرعنته، ومنحت مقترفيه الحصانة الداخلية، وفي مرات عدة تم مكافأة المحققين، مما فتح الباب على مصراعيه لاقتراف مزيد من جرائم التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين والعرب، فأضحى التعذيب نهجاً أساسياً وممارسةً مؤسسيةً وجزءاً ثابتاً في المعاملة اليومية للمعتقلين في إطار سياسة رسمية.

عمل الاحتلال خلال السنوات الماضية، وكذلك عام ٢٠٢٢ على (تطوير، وابتكار) أدوات حديثة لفرض مزيد من عمليات التّعذيب، ولعل المرحلة الأولى من الاعتقال، في مراكز التوقيف التي استخدمت على مدار عقود، تعتبر أداة لتعذيب الأسرى، وهنا نذكر مركزي توقيف (عتصيون وحوارة) المأساة المتواصلة، التي يواجهها المعتقلون عقب اعتقالهم.

ومنذ عام ٢٠١٩ على وجه الخصوص صعّدت أجهزة الاحتلال من عمليات التعذيب بشكلٍ ملحوظ، وعادت روايات الأسرى عن التعذيب في سنوات تجربة الاعتقال الأولى في سجون الاحتلال إلى الواجهة مجددًا، بما فيها من كثافة في العنف.

وخلال العام ٢٠٢٢ وتحديدًا مع تصاعد عدوان الاحتلال، تعرض العشرات من المعتقلين لعمليات تعذيب وتحقيقٍ قاسية، حيث تابعت المؤسسات المختصة العشرات من الشهادات التي تعكس مستوى عالٍ من التعذيب لا سيما استخدام أسلوب الشبح، والتحقيق المتواصل لساعات طويلة.

فقد كشفت صحيفة عبرية عن بعض طرق وأساليب التعذيب الوحشية، التي تعتمدها أجهزة الاحتلال الإسرائيلي الأمنية في انتزاع اعترافات من الأسرى الفلسطينيين خلال عملية التحقيق معهم.

وأكدت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية سابقة لها، أن «شهادتي شابين فلسطينيين من القدس المحتلة، تدل على يجري في غرف التحقيق التابعة لجهاز «الشاباك - المخابرات»، حيث يواصل الجهاز استخدام أساليب محظورة من شأنها أن تصل إلى حد التعذيب».

وذكرت أن الفلسطيني يزن رجبي (٢١ عاما) وابن عمه محمد رجبي (١٩ عاما)، اعتقلا للاشتباه برشق حجارة على قوات الاحتلال، وقام «الشاباك» بالتحقيق معهما على مدى أكثر من شهر، حتى أجبرا على الاعتراف بالأفعال المنسوبة لهما، وحكما بالسجن ٨ أشهر.

ونبهت الصحيفة إلى أن يزن ومحمد أجبرا على الاعتراف نتيجة «سلسلة ممارسات محظورة في القانون، لا يمكن القبول بها»، موضحة أن شهادة أحدهما تؤكد أن المحققين التابعين لجهاز «الشاباك»، قاموا بربطه في كرسي، بالتزامن مع تقييد يديه إلى الخلف وقدميه من الأمام، وبقي على هذا الحال على مدى يومين، دون الذهاب إلى المرحاض، أو شرب الماء أو تناول الطعام».

وأوضحت أنه «بعد بضعة أيام من التحقيق، وصلت إلى المحققين صور كاميرات الحراسة التي أثبتت أن المعتقل الفلسطيني كان في مكان آخر في وقت رشق الحجارة، وبدلاً من الإفراج عنه، بدؤوا بالتحقيق معه عن حالة أخرى لرشق الحجارة».

وأكد رجبي في شهادته، أن «التحقيق استمر في التهمة الجديدة معه أياماً عدة، مدة تصل في كل مرة إلى نحو ١٩ ساعة على نحو متواصل، وبين التحقيق والتحقيق أدخل إلى زنزانة مساحتها -بتقدير رجبي وآخرين كانوا فيها- نحو مترين في متر، مع سقف منخفض لا يسمح بالوقوف بقامة مستقيمة».

وتابع: «في أحد التحقيقات أدخلت لخزانة خشبية قصيرة، رأسي كان بين قدمي اللتين كانتا مقيدتين، وما كان يمكنني أن أرفعه، وقُيدت يداي إلى الخلف».

وأكدت «هآرتس»، أن «جملة التعذيبات والتنكيلات تواصلت، وفي نهاية الأمر اعترف رجبي، وهذا دليل آخر على أن التعذيب يؤدي في مرات عديدة إلى اعترافات عابثة»، مضيفة: «ذات أساليب التعذيب حصلت لابن عمه».

وأشارت إلى أنه «منذ ١٩٩٩ قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، بأن «الشاباك» غير مخول باتخاذ وسائل ضغط جسدية في أثناء التحقيق، وعلى رأسها «الهز»، والإبقاء في وضعية «الشبح»، و «ركعة الضفدع»، وتغطية الرأس بكيس، ومنع النوم، وكلها مسميات لوضعيات تعذيب للمعتقلين محظورة دولياً.

وتركت محكمة العدل العليا الإسرائيلية فتحة ضيقة لحالات يسميها الاحتلال «القنبلة المتكتكة»، لكنها أوضحت بأنه حتى في مثل هذه الحالات، فإن «الحاجة» لا تشكل مصدر صلاحيات لاستخدام أساليب التحقيق هذه، وهو كفيل بأن يكون في صالح الدفاع عن المحقق إذا ما تقرر تقديمه للمحاكمة».

وفي هذه الحالة، يستخدم المحققون الإسرائيليون الهز والضرب، وصولاً لتكسيح المعتقل، والمنع من النوم، وإرغامه على البقاء في وضعية (ربضة الضفدع) مدة طويلة، أو (حالة الموزة)، فيكون ظهره على مقعد، ورجلاه ويداه مكبلة، وهزه حتى فقدان الوعي.

يزن ومحمد أجبرا على الاعتراف نتيجة «سلسلة ممارسات محظورة في القانون، لا يمكن القبول بها»، وبينت أن شهادة أحدهما أن المحققين التابعين لجهاز «الشاباك»، قاموا بربطه في كرسي، بالتزامن مع تقييد يديه إلى الخلف وقدميه من الأمام، وبقي على هذا الحال على مدى يومين، دون الذهاب إلى المرحاض، أو شرب الماء أو تناول الطعام».

ونبهت إلى أنه «في هذه المرة، لا يدور الحديث عن «قنبلة متكتكة» (معتقلون بتهم كبيرة)، فتهمة أحد الشابين كانت رشق بضعة حجارة، والثاني رشق حجر واحد، و«الشاباك» عذبهما كي ينتزع اعترافاً عن حادثة سبق أن تمت».

ومنذ عام ١٩٦٧ قتل الاحتلال (٧٣) أسيراً بعد تعرضهم للتّعذيب، نستذكر الأسير عرفات جرادات الذي ارتقى عام ٢٠١٣ في زنازين معتقل «مجدو» بعد خمسة أيام على اعتقاله نتيجة تعرضه للتعذيب، وفي عام ٢٠١٤ قتلت قوات «النحشون» الأسير رائد الجعبري بعد تعذيبه جسدياً، وفي عام ٢٠١٨ قتلت قوات الاحتلال المعتقل ياسين السراديح لحظة اعتقاله بعد تعذيبه وإطلاق النار عليه من نقطة الصفر، ومن نفس العام قتلت قوات «النحشون» الأسير عزيز عويسات بعد أن عذبته في زنازين معتقل «ايشل» وعلى إثرها نُقل إلى إحدى مستشفيات الاحتلال حتى تاريخ إعلان استشهاده في ٢٠ أيار / مايو ٢٠١٨.

وفي شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، قتلت قوات الاحتلال المعتقل محمد الخطيب (الريماوي) لحظة اعتقاله من منزله بعد تعرضه للتعذيب، وكان آخر من قتله الاحتلال نتيجة التعذيب خلال التحقيق المعتقل نصار طقاطقة وذلك في تاريخ ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٩، علمًا أن الأسيرين عزيز عويسات ونصار طقاطقة من بين الأسرى الشهداء المحتجزة جثامينهم حتّى اليوم.

وارتبط تصاعد عمليات التعذيب كما أكدنا سابقًا مع تصاعد مستوى المواجهة، ولعل السنوات التي تلت الهبّة الشعبية كانت شاهدة على ذلك، إلا أنّ عام ٢٠١٩ وتحديدًا بعد شهر آب/ أغسطس كانت المحطة الأبرز في عمليات التعذيب، فقد وثقت المؤسسات الحقوقية عشرات الشّهادات والروايات في حينه لمعتقلين تعرضوا للتّعذيب في معتقل «المسكوبية»، والتي كانت توازي من حيث مستوى العنف والتّعذيب الجسديّ، روايات الأسرى في سنوات الستينيات والسبعينيات، ولاحقًا شهدنا تصاعد في عمليات التّعذيب مع تصاعد المواجهة في شهري نيسان وأيار العام الماضي، ونيسان وأيار من العام ٢٠٢٢.

جريمة الإهمال الطبي (القتل البطيء) ...
أداة لتصفية الأسرى وإعدامهم داخل السجون

لا يتوقف الاحتلال عن استخدام سياسة الإهمال الطبي (القتل البطيء)، لتصفية الأسرى، وإعدامهم، فهو يتعمد ترك الأمراض تتفشى داخل أجسادهم، بدون معالجتهم أو التّخفيف من آلامهم، ومما لا شك فيه أن إدارة السّجون تُنفذ بحق الأسرى سلسلة من الإجراءات التنكيلية الممنهجة، التي تُساهم بتزايد أعداد المرضى منهم، وتفاقم حالاتهم.

ووفقا للأرقام والإحصائيات التي تم رصدها من قبل عدة مؤسسات فلسطينية تعنى بشؤون الأسرى وحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد الأسرى المرضى المحتجزين داخل سجون الاحتلال مع نهاية العام ٢٠٢٢، أكثر من (٦٠٠) أسير يواجهون أوضاعاً صحية غاية في الصعوبة، من بينهم (٢٠٠) أسير وأسيرة يعانون أمراض مزمنة، و (٢٤) أسيرًا على الأقل مصابون بالأورام والسّرطان بدرجات متفاوتة، و٦ أسرى مقعدين، و٣٣ يعانون أمراض في العيون، و٣٤ أمراض في الكلى، و١٢٠ أسيراً مصاباً برصاص جيش الاحتلال، و٥٨ أسيراً يشتكون من أمراض القلب، و ١٦ يشتكون أمراض في الدم والأوعية الدموية، و٧٩ أمراض في العظام، و٤٥ يعانون من أمراض نفسية وأعصاب، و٢٧ يعانون من مشاكل تنفسية، بالإضافة إلى العشرات ممن يعانون من مشاكل بالأسنان، وأمراض أخرى مزمنة كالسكري، والضغط.

فبعد منتصف عام ٢٠٢١ سُجلت على الأقل ٦ حالات بين صفوف الأسرى بالإصابة بمرض السرطان وأورام بدرجات مختلفة، وكان آخرها حالة الأسير وليد دقة الذي تبين إصابته بنوع نادر من السّرطان يُصيب نخاع العظم.

بلغ عدد الأسرى المرضى المحتجزين داخل سجون الاحتلال مع نهاية العام ٢٠٢٢، أكثر من (٦٠٠) أسير يواجهون أوضاعاً صحية غاية في الصعوبة، من بينهم (٢٠٠) أسير وأسيرة يعانون أمراض مزمنة، و (٢٤) أسيرًا على الأقل مصابون بالأورام والسّرطان بدرجات متفاوتة، و٦ أسرى مقعدين، و٣٣ يعانون أمراض في العيون، و٣٤ أمراض في الكلى، و١٢٠ أسيراً مصاباً برصاص جيش الاحتلال، و٥٨ أسيراً يشتكون من أمراض القلب، و ١٦ يشتكون أمراض في الدم والأوعية الدموية.

وكانت رحلة الشهيد ناصر أبو حميد مع جريمة الإهمال الطبيّ (القتل البطيء) الشاهد الأبرز، والتي أدت في النهاية إلى استشهاده في ٢٠ من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، وسبقته الأسيرة سعديّة فرج الله التي استشهدت كذلك في شهر تموز/ يونيو ٢٠٢٢، عبر عملية (قتل بطيء) تعرضت، خلال فترة اعتقالها.

وعبر مراقبة الواقع المأساوي، الذي يعيشه الأسرى المرضى، والجرحى في سجون الاحتلال، يتضح بأن دولة الاحتلال تسعى لشن حرب صحية على الأسرى ضاربة بعرض الحائط كافة القوانين والمواثيق الدولية التي تكفل حقوقهم كأسرى حركات تحرر، ونتاجاً لتلك السياسة الجائرة ارتقى ٧٤ شهيداً من أبناء الحركة الأسيرة إثر تعرضهم لجريمة الإهمال الطبي المنهج (القتل البطيء)، وهم من بين (٢٣٣) شهيدًا من الحركة الأسيرة منذ عام ١٩٦٧.

ويبلغ عدد الأسرى المرضى القابعين في عيادة (سجن الرملة)، (١٤) أسيرًا، من بينهم أسرى يقبعون فيه منذ تاريخ اعتقالهم، أبرزهم: (منصور موقدة، معتصم رداد، ناهض الأقرع)، إضافة إلى مجموعة من الجرحى الذين اعتقلوا خلال هذا العام، ويشرف على رعايتهم الأسيران إياد رضوان، وسامر ابو دياك، بالإضافة إلى الأسير محمد ابو حميد الذي رافق شقيقه الشهيد ناصر طوال فترة احتجازه في «الرملة».

وجدير ذكره أن الكثير ممن استشهدوا من الأسرى داخل سجون الاحتلال، وكانوا مصابين بمرض السرطان عانوا من تدهور جدي على أوضاعهم الصحية على مدار سنوات اعتقالهم دون معرفتهم بتفاصيل إصابتهم، وذلك لأن إدارة سجون الاحتلال تتعمد إعلامهم بتفاصيل مرضهم في مرحلة متقدمة كما جرى مع الشهداء الأسرى، ميسرة ابو حمدية، وكمال أبو وعر، وسامي أبو دياك، وناصر أبو حميد.

تترافق ظروف الاعتقال السيئة مع سياسة إهمال طبي متعمدة بحق الأسرى، التي تتجلى أهم مظاهرها في:

= المماطلة في تقديم العلاج والامتناع عن إجراء العمليات الجراحية للأسرى المرضى، إلا بعد تدهور صحته وضغوط الحركة الأسيرة.

= عدم تقديم العلاج المناسب للأسرى المرضى حسب طبيعة المرض الذي يعانون منه.

= عدم وجود أطباء مختصين داخل السجن، والاكتفاء بطبيب عام واحد.

= افتقار عيادات السجون إلى وجود أطباء مناوبين ليلاً لعلاج الحالات الطارئة.

= عدم توفر الأجهزة الطبية المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة من الأسرى، مثل: الأطراف الصناعية لفاقدي الأطراف، والنظارات الطبية.

= عدم تقديم وجبات غذائية صحية مناسبة للأسرى، تتماشى مع الأمراض المزمنة التي يعانون منها.

= عدم وجود غرف أو أقسام عزل للمرضى المصابين بأمراض معدية، مثل: التهابات الأمعاء الفيروسية الحادة والمعدية، والجرب.

= نقل الأسرى المرضى إلى المستشفيات في البوسطة، وهم مكبلو الأيدي والأرجل في ظروف غير صحية.

= حرمان الأسرى ذوي الأمراض المزمنة من أدويتهم.

= افتقار مستشفى سجن الرملة، الذي ينقل إليه الأسرى المرضى، إلى المستلزمات والتجهيزات الطبية والصحية؛ حيث لا يختلف عن السجن في الإجراءات والمعاملة القاسية للأسرى المرضى.

> تنتهك "إسرائيل" بسياساتها تلك، مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالرعاية الصحية المقدمة للأسرى، التي نصت عليها اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة، واللتان تنص موادّهما على تقديم الرعاية الصحية التامّة للأسرى، وإجراء الفحوص الروتينية لهم وحمايتهم من مسببات الأمراض، وتزويدهم بالغذاء الصحي والمرافق الصحية الملائمة لظروفهم.

= تعاني الأسيرات من عدم وجود أخصائي أو أخصائية أمراض نسائية؛لا سيما وأن من بين الأسيرات من اعتقلن وهن حوامل، وبحاجة إلى متابعة صحية، خاصة أثناء الحمل وعند الولادة.
= استغلال الوضع الصحي للمعتقل، كأسلوب ضغط وتعذيب خلال التحقيق لانتزاع اعتراف منه.

وقد أُعلن نتيجة لهذه السياسات عن إصابة ٧ أسرى بالسرطان منذ شهر آب/أغسطس ٢٠٢١ وحتى نهاية٢٠٢٢، وكان آخرهم الأسير وليد دقة، بينما لا يزال هناك عدد من الأسرى بانتظار تشخيص حالاتهم للتأكد من إصابتهم بالسرطان.

وبذلك تنتهك "إسرائيل" بسياساتها تلك، مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالرعاية الصحية المقدمة للأسرى، التي نصت عليها اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة، واللتان تنص موادّهما على تقديم الرعاية الصحية التامّة للأسرى، وإجراء الفحوص الروتينية لهم وحمايتهم من مسببات الأمراض، وتزويدهم بالغذاء الصحي والمرافق الصحية الملائمة لظروفهم.

سياسة الموت البطيء:

تؤدي سياسات الاحتلال وظروف الاعتقال الآنفة إلى تدهور الوضع الصحي للأسرى، حيث يعيش -وخاصة الذين يعانون من الأمراض المنزمنة- في حال "احتضار" طويل الأمد أو عملية "موت بطيء" يؤدي بهم في نهاية المطاف إلى مقابر الأرقام التي يحتجز فيها الاحتلال جثامين الشهداء الفلسطينيين، فإدارة السجون

على سبيل المثال لا تلتزم بإجراء الفحوص الدورية للأسرى والأسيرات، خاصة فحص سرطان الثدي، إذ أنّ الأسرى الذين يُعلن عن إصابتهم بالسرطان يكونوا قد عانوا لسنوات طويلة من تردي أوضاعهم الصحية، ولا تجري لهم إدارة السجون أيّ فحوص طبية لازمة إلا بعد استفحال المرض بأجسادهم، ووصول حالاتهم إلى مراحل ميؤوس منها، ما يؤدي إلى استشهادهم بعد فترة وجيزة من الإعلان عن إصابتهم بالمرض، فمعدل الانتظار الذي يحتاجه الأسير لإجراء عملية جراحية مستعجلة يتراوح بين العام والعامين، كما ويضطر الأسرى للانتظار أشهراً طويلة لإجراء فحص طبي أو تلقي علاج بسيط، ما يزيد حالتهم الصحية سوءًا.

وقد أدت سياسات الإهمال الطبي والإماتة البطيئة إلى استشهاد أكثر من ٧٤ أسيرًا وأسيرةً فلسطينية في سجون الاحتلال من مجمل ٢٣٣ شهيدًا للحركة الأسيرة منذ العام ١٩٦٧، كان آخرهم الشهيد ناصر أبو حميد، غير أنّ استمرار الاحتلال بسياسة الإهمال الطبي سيبقي العدد قابلًا للزيادة في أيّ حين، ومع استشهاد الأسير أبو حميد ارتفع عدد جثامين الأسرى التي يحتجزها الاحتلال إلى ١١ جثمانًا من بين مئات الجثامين التي يحتجزها الاحتلال في مقابر الأرقام

أدت سياسات الإهمال الطبي والإماتة البطيئة إلى استشهاد أكثر من ٧٤ أسيرًا وأسيرةً فلسطينية في سجون الاحتلال من مجمل ٢٣٣ شهيدًا للحركة الأسيرة منذ العام ١٩٦٧، كان آخرهم الشهيد ناصر أبو حميد، غير أنّ استمرار الاحتلال بسياسة الإهمال الطبي سيبقي العدد قابلًا للزيادة في أيّ حين، ومع استشهاد الأسير أبو حميد ارتفع عدد جثامين الأسرى التي يحتجزها الاحتلال إلى ١١ جثمانًا من بين مئات الجثامين التي يحتجزها الاحتلال في مقابر الأرقام والثلاجات.

والثلاجات، حيث تنتهج سلطات الاحتلال سياسة احتجاز جثامين الشهداء لاستغلالها كورقة ضغط في أيّ مفاوضات مستقبلية في إطار صفقات تبادل الأسرى، كما أصدرت المحكمة العليا "الإسرائيلية" في سنة ٢٠١٩ قرارًا ينصّ على أنّ للقائد العسكري صلاحية احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين ودفنهم مؤقتًا؛ لأغراض استعمالهم ليكونوا أوراق تفاوض مستقبلية، وعدا عن استشهاد الأسرى في السجون نتيجة الإهمال الطبي، فإن هناك العديد من الأسرى يستشهدون بعد الإفراج عنهم، لانتهاء أحكامهم، بمدة قصيرة نتيجة الأمراض التي أصيبوا بها في السجون.

جريمة العزل الإنفراديّ

شكّلت سياسة العزل الإنفراديّ بمستوياتها المختلفة داخل بنية السّجن، أبرز السّياسات التي صعّدت إدارة السّجون من تنفيذها بحقّ الأسرى خلال عام ٢٠٢٢، وكان هذا التصعيد امتداد للتصعيد الذي نفّذته عقب عملية (نفق الحرّيّة)، ووصل عدد الأسرى الذين واصلت إدارة السّجون عزلهم منذ سنوات، إضافة إلى أسرى آخرين تعرضوا للعزل خلال العام ٢٠٢٢، أكثر من (٧٠) أسيرًا، وهذه النسبة هي الأعلى منذ ما قبل عام ٢٠١٢، ويواصل اليوم عزل (٤٠) أسيراً، أقدمهم الأسير محمد جبران خليل (٣٩ عامًا) من المزرعة الغربية/ رام الله، والذي تجاوزت مجموع سنوات عزله أكثر من ١٥ عامًا، وهو محكوم بالسّجن مدى الحياة، وهو معتقل منذ عام ٢٠٠٦.

وتؤكّد المؤسسات الحقوقية أنّ سياسة العزل الإنفرادي، تمثل أخطر أنواع السّياسات التي تُنفّذها إدارة السّجون بحقّ الأسرى، والتي تهدف من خلالها تصفية الأسير جسديًا ونفسيًا، من خلال احتجازه لفترات طويلة بشكل منفرد، وعزله في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، (معتمة، وضيقة، وقذرة، ومتسخة، وتنبعث من جدرانها الرطوبة، والعفونة، فيها حمام أرضي قديم، وتنتشر فيها الحشرات)، ونتيجة للعزل المتواصل فإن الأسير يفقد شعوره بالزمن، حيث يحرم الأسير من الخروج إلى «الفورة» إلى جانب رفاقه الأسرى، بل يخرج إلى ساحة السّجن «الفورة» وحيدًا.

وعلى مدار السّنوات العشر الماضية نفّذ الأسرى عدة معارك وخطوات احتجاجية رفضًا لهذه السّياسة، وكذلك في سبيل إخراج رفاقهم من زنازين العزل الإنفراديّ، وتمكّنوا خلال معركة الإضراب الجماعيّ الذي خاضوه عام ٢٠١٢، والذي استمر لمدة ٢٨ يومًا، من إنهاء عزل نحو ٢٠ أسيرًا، وجميعهم كانوا من قيادات الحركة الأسيرة، وأدى

> عمل الأسرى على مواجهة سياسة العزل بابتكار أدواتهم الخاصّة تحديدًا من خلال القراءة والكتابة، والعديد من قيادات الأسرى الذين تعرضوا للعزل لسنوات طويلة، تمكّنوا من إصدار العديد من الكتابات الأدبية والمعرفية وهم رهن العزل.

ذلك إلى تراجع أعداد المعزولين في حينه، علمًا أنّ هذه المحطة ليست المحطة الوحيدة التي يتمكّن فيها الأسرى عبر نضالهم من إنهاء عزل رفاق لهم.

وأبرز الأسرى الذين واصلت إدارة السّجون عزلهم أبطال عملية (نفق الحرية)، وإلى جانبهم رفاقهم الذين (اتهمتهم) إدارة السّجون أنهم قاموا بمساعدتهم، حيث جرى عزلهم بقرار من مخابرات الاحتلال، بحيث يصدر أمر بعزل الأسير لفترات قابلة للتجديد، ويرافق عملية العزل في معظم الحالات، حرمان الأسير المعزول من زيارة العائلة.

وتسببت هذه السياسة بإصابة مجموعة من الأسرى المعزولين بمشاكل صحيّة، ونفسيّة حادة، ولا يمكّن إنقاذهم إلا بإنهاء اعتقالهم ومتابعة أوضاعهم النفسيّة والصحيّة بين ذويهم، ولعل أبرز هذه الحالات الراهنة، حالة الأسير المقدسي أحمد مناصرة، الذي يواصل الاحتلال اعتقاله، وعزله إنفراديًا في ظروف قاسية منذ أكثر من عام، حيث شكّل العزل محطة من محطات عمليات التّعذيب، والتّنكيل التي تعرض لها منذ اعتقاله وهو في عمر الـ١٣، ومن الجدير ذكره أنّ إدارة سجون الاحتلال تواصل عزل مجموعة من الأسرى بعد مواجهتهم لسجانين خلال عمليات قمع تعرضوا لها.

ومع ذلك فقد عمل الأسرى على مواجهة سياسة العزل بابتكار أدواتهم الخاصّة تحديدًا من خلال القراءة والكتابة، والعديد من قيادات الأسرى الذين تعرضوا للعزل لسنوات طويلة، تمكّنوا من إصدار العديد من الكتابات الأدبية والمعرفية وهم رهن العزل.

سياسة الاقتحامات والتفتيشات

واصلت إدارة سجون الاحتلال تنفيذ عمليات الاقتحام المنهجة داخل أقسام الأسرى، حيث تشكّل هذه السّياسة، أبرز أدواتها في المحاولات المستمرة لفرض مزيد من الرقابة والسيطرة على الأسرى، وخلال هذا العام نفّذت عشرات الاقتحامات، رافقها عمليات تخريب واسعة لمقتنيات الأسرى، إضافة إلى عملية تنكيل ونقل وعزل بحقهم.

وتركزت فعليًا عمليات الاقتحام خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، مقارنة مع الشهور التي سبقتها، حيث نفّذت اقتحامات متكررة في سجون (هداريم، والنقب، ومجدو، وعوفر، وريمون) بشكل أساسي، ففي سجن هداريم، تم اقتحام تسعة زنازين يقبع فيها الأسرى، وجرى تدمير مقتنياتهم، ومصادرة العديد منها، كان من ضمنها انتاجات الأسرى الثقافية والمعرفية، وأدوات يستخدمونها لممارسة الرياضة، كذلك شهد سجنا (عوفر، ومجدو) العديد من الاقتحامات، إلا أنّ المحطة الأبرز في عمليات الاقتحام والتفتيشات المكثفة كانت في سجن «النقب»، ونستعرض هنا ما جرى يوم الـ٣٠ من تشرين الثاني/ نوفبر ٢٠٢٢، حينما اقتحمت وحدات القمع قسم (٢٢) وتحديدًا غرفة رقم (٩) وهي الغرفة التي يقبع فيها، الأسير ظافر الريماوي عم الشهيدين (جواد وظافر الريماوي)، وقامت

نفّذت اقتحامات متكررة في سجون (هداريم، والنقب، ومجدو، وعوفر، وريمون) بشكل أساسي، ففي سجن هداريم، تم اقتحام تسعة زنازين يقبع فيها الأسرى، وجرى تدمير مقتنياتهم، ومصادرة العديد منها، كان من ضمنها انتاجات الأسرى الثقافية والمعرفية، وأدوات يستخدمونها لممارسة الرياضة، كذلك شهد سجنا (عوفر، ومجدو) العديد من الاقتحامات، إلا أنّ المحطة الأبرز في عمليات الاقتحام والتفتيشات المكثفة كانت في سجن «النقب»،

بقمع كل من تواجد داخل الغرفة، ونقلهم إلى الزنازين، جزءًا منهم نقل إلى زنازين سجن «النقب» وجزء آخر إلى زنازين سجن «نفحة»، وتم تدمير جميع مقتنياتهم، وسحب الكهربائيات منها، وفرض عقوبات حرمان من زيارة العائلة، والكانتينا لمدد مختلفة.

يذكر أن إدارة سجون الاحتلال نفّذت منذ عام ٢٠١٩، أعنف الاقتحامات مقارنة مع السنوات التي سبقتها، وخلالها أصيب العشرات من الأسرى بإصابات مختلفة، وبدرجات مختلفة، واستخدمت بعض أنواع الأسلحة التي اعتبرت بالنسبة للأسرى جديدة، ونشر في حينه مقاطع مؤلمة للأسرى أثناء عملية قمعهم في سجن «النقب».

انتهاك الحق في التعليم في سجون الاحتلال الإسرائيلي

امتحان التوجيهي

ينتظر المئات من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إتمام الشروط اللازمة وتوفُّر الظروف المناسبة بما يمكّنهم من تقديم امتحانات التوجيهي، وسط ظروف معقدة وسرية تامة، على الرغم من المنع الإسرائيلي والإجراءات التعسفية اليومية التي تنفّذها إدارة السجون، وبينها مصادرة الحق في التعلّم ومحاربة الأنشطة الثقافية.

استطاع الأسرى الفلسطينيون بعد العديد من الإضرابات انتزاع حقهم في إتمام مرحلة التعليم الثانوي (التوجيهي)، وفقاً للنظام التعليمي المعتمد من وزارة التربية والتعليم خارج السجن، فنجح الآلاف منهم وحصلوا على شهادة الثانوية العامة. كما انتزعوا في أوائل تسعينيات القرن العشرين الحق في التعليم الجامعي، كأحد إنجازات إضراب الأسرى المفتوح عن الطعام في أيلول/ سبتمبر١٩٩٢، الذي شمل كافة السجون، واستمر تسعة عشر يوماً، إذ سُمح لهم بالانتساب عبر المراسلة، ولكن فقط إلى الجامعة العبرية المفتوحة في إسرائيل، ضمن شروط صعبة ورسوم مادية عالية، كانت تتحمل نفقاتها هيئة شؤون الأسرى والمحرَّرين (وزارة الأسرى سابقاً). وعلى الرغم من كل ما كانت تضعه إدارة السجون من عراقيل أمام ذلك، فإن الأسرى وبإصرار كبير التحقوا بالجامعة العبرية، وأتقنوا اللغة العبرية، وحصلوا على شهادات جامعية متقدمة في التخصصات المختلفة. بل إن بعضهم واصل

> على الرغم من كل ما كانت تضعه إدارة السجون من عراقيل أمام التعليم، فإن الأسرى، وبإصرار كبير، التحقوا بالجامعة العبرية، وأتقنوا اللغة العبرية، وحصلوا على شهادات جامعية متقدمة في التخصصات المختلفة. بل إن بعضهم واصل تعليمه العالي، فحصل على شهادة الماجستير. مع العلم بأن إدارة السجون الإسرائيلية لم تسمح لهم حتى الآن بالانتساب إلى الجامعات الفلسطينية، أو العربية، أو الأجنبية. كما لم تسمح لمن اعتُقل من طلاب الجامعات والدراسات العليا في الجامعات العربية والفلسطينية، باستكمال متطلبات التخرج.

تعليمه العالي، فحصل على شهادة الماجستير. مع العلم بأن إدارة السجون الإسرائيلية لم تسمح لهم حتى الآن بالانتساب إلى الجامعات الفلسطينية، أو العربية، أو الأجنبية. كما لم تسمح لمن اعتُقل من طلاب الجامعات والدراسات العليا في الجامعات العربية والفلسطينية، باستكمال متطلبات التخرج.

هذا بخصوص التعليم في المراحل العليا، أما في المراحل الدنيا فلم تسمح لهم سلطة الاحتلال باستكمالها حتى الآن. فكثير من الطلاب الفلسطينيين الذين اعتُقلوا وهم في سنوات التعليم الابتدائي والأساسي، والأطفال دون سن الثامنة عشرة، حُرموا من مواصلة تعليمهم، وهو ما أفقدهم سنوات دراسية كانت ستغير مسيرة حياتهم بعد التحرر، ومنهم مَن فقد مستقبله التعليمي وحلمه بأن يصبح مدرّساً، أو طبيباً، أو مهندساً.

لقد خرّجت قلاع الأسر الكثير من المناضلين الفلسطينيين الأشاوس والمقاومين الأشداء، الذين كانوا جنوداً للوطن ووقوداً للثورة وعماداً أساسياً للانتفاضتين. كما خرّجت القادة السياسيين الأفذاذ الذين كانت لهم أدوارٌ كبيرة ولافتة ومؤثرة في قيادة الجماهير الفلسطينية. بالإضافة إلى مئات القادة من ذوي الخبرة والكفاءة. وبذا فقد شكّلت السجون رافداً مهماً وأساسياً للثورة وبناء الوطن والدولة. ولم يكن لكل هذا أن يتحقق لولا الإرادة والعزيمة التي تحلى بها الأسرى، ولولا الخطوات النضالية التي خاضوها، والإضرابات عن الطعام والتضحيات الجسام التي قدموها.

الاحتلال يحرم الأسرى من التعليم

وعلى إثر أسر الجندي الإسرائيلي شاليط في منتصف سنة ٢٠٠٦ من جانب المقاومة الفلسطينية في غزة، شنت سلطات الاحتلال هجمة شرسة ضد الأسرى والمعتقلين، انتقاماً منهم وتضييقاً عليهم أكثر فأكثر، واستخدمتهم ورقة ضغط ومساومة، فأقرّت عدة قوانين تخدم سياستها، واتخذت إجراءات قمعية كثيرة، تراجعت بفعلها عن كثير مما كان مسموحاً به للأسرى من قبل، فعادت إلى حرمانهم من التعليم بشكل كامل، ووضعت عراقيل جديدة أمام المسيرة الثقافية للأسرى، وصادرت أغلبية المطبوعات والنشرات، كما لجأت إلى عزل قيادات الأسرى وذوي الخبرة والكفاءات العلمية منهم، بعيداً عن الآخرين.

وعلى الرغم من انتهاء قضية شاليط وعودته إلى أهله في إطار صفقة تبادُل الأسرى في ١٨تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١١، فإن تلك الإجراءات والقوانين الاستثنائية التي أقرّتها دولة الاحتلال تحولت إلى واقع جديد ودائم، فظلت سارية المفعول. ولا تزال إدارة السجون تحرم الأسرى التعليم بمراحله المختلفة، وتمنعهم من التقدم إلى امتحانات الثانوية العامة. كما منعت مرة أُخرى الالتحاق بالجامعة العبرية، ووضعت عراقيل إضافية أمام إدخال الكتب والكراسات والصحف والمجلات. ومنعت الاجتماعات وإلقاء الخطب في ساحة السجن «الفورة»، وإن سمحت بها أحياناً، اشترطت قراءة الخطبة مسبقاً، بدعوى التأكد من خلوها من التحريض على الاحتلال. بينما حجبت عن الأسرى الأغلبية العظمى من القنوات الفضائية، باستثناء عدد محدود من القنوات لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة.

إن الإجراءات الإسرائيلية ومضايقات إدارة السجون واشتداد هجمتها على الأسرى خلال الأعوام القليلة الماضية، أثّرت سلباً ومن دون شك على الأوضاع التعليمية والثقافية داخل السجون والمعتقلات، لكنها لم توقفها، ولن يسمح الأسرى بوقفها، أو إعادة عقارب الزمن إلى الوراء سنوات طويلة. وفي هذا السبيل قدم الأسرى إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التماساً قانونياً للسماح لهم بمواصلة التعليم في الجامعات، فجاء قرارها مؤكداً حرمانهم من التعليم.

العليا الإسرائيلية تؤكد حرمان الأسرى من التعليم في جامعاتها

إن الإجراءات الإسرائيلية ومضايقات إدارة السجون واشتداد هجمتها على الأسرى خلال الأعوام القليلة الماضية أثّرت سلباً ومن دون شك، على الأوضاع التعليمية والثقافية داخل السجون والمعتقلات، لكنها لم توقفها، ولن يسمح الأسرى بوقفها، أو إعادة عقارب الزمن إلى الوراء سنوات طويلة. وفي هذا السبيل قدم الأسرى إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماساً قانونياً للسماح لهم بمواصلة التعليم في الجامعات، فجاء قرارها بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مؤكداً حرمانهم من التعليم، في توافُق تام مع قرارات السلطة السياسية، الأمر الذي يؤكد بالفعل ما قيل دائماً عن عدم نزاهة القضاء الإسرائيلي في التعامل مع الفلسطينيين.

الأسرى يقدمون امتحان التوجيهي في سجون الاحتلال

لكن إصرار الأسرى، وبدعم لا محدود من هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، وتعاوُن تام من وزارة التربية والتعليم العالي، دفعهم إلى ابتداع آليات تتخطى العقبات الإسرائيلية، وبما ينسجم مع النظام التعليمي المعتمد في فلسطين، واستطاعوا إيجاد برنامج تعليمي خاص بهم ينسجم مع النظام التعليمي المعتمد في فلسطين، وبدأ في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، وتمكن بموجبه أكثر من ٥٠٠٠ أسير/ة من تقديم امتحانات الثانوية العامة (التوجيهي) في ١١ قاعة اختبار في سجون ومعتقلات إسرائيلية مختلفة توفرت فيها الشروط الموضوعة، وأن قرابة ٧٠٪ من المتقدمين حالفهم التوفيق وتمكنوا من اجتياز الامتحانات بنجاح، وحصلوا على شهادة الثانوية العامة. وكانت كالتالي:

إن عدد المتقدمين لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي) من الأسرى خلال العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ تجاوز الـ ٩٠٠ أسير، وأن نسبة النجاح كانت ٦٩,١٣٪. بينما بلغ عدد المتقدّمين إلى الامتحان ١٠٢٦ أسيراً خلال سنة ٢٠١٦، وأن ٧٠٦ أسرى منهم اجتازوا الامتحانات بنجاح. وفي سنة ٢٠١٧ تقدم ٨٣٧ أسيراً، فنجح منهم ٥٨٣ أسيراً. وفي سنة ٢٠١٨ تقدم ٨٥٨ أسيراً، وتخرّج ٥٦٥ أسيراً بنجاح. أما في سنة ٢٠١٩، فبلغ عدد المتقدمين إلى امتحان التوجيهي ٧٤٨ أسيراً، تخرّج منهم ٤١٠ أسرى بنجاح. وفي سنة ٢٠٢٠ تقدّم إلى الامتحان ٤٦١ أسيراً ممن طُبّقت عليهم الشروط والمعايير، تخرّج منهم ٤٠٠ أسير بنجاح. وفي سنة ٢٠٢١ بلغ عدد الأسرى الذين انطبقت عليهم الشروط ٤٨٦ أسيراً، بينما كانت وزارة التربية والتعليم أعلنت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٢١ أن ٤٥١ أسيراً، موزعين على ١٠ معتقلات، حالفهم الحظ في النجاح هذا العام وحصلوا على شهادة (التوجيهي).

> تمكن ما يزيد عن ٥٠٠ أسير ومعتقل فلسطيني - بدعم من هيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة التربية والتعليم العالي وتعاوُن من بعض الجامعات الفلسطينية- من إتمام متطلبات التخرّج من الجامعات الفلسطينية والحصول على شهادة البكالوريوس، أو نيل درجة الماجستير خلال الأعوام الأخيرة.

الأسرى يتمكنون من الالتحاق ببعض الجامعات الفلسطينية

وفي سياق متصل، تمكن ما يزيد عن ٥٠٠ أسير ومعتقل فلسطيني - بدعم من هيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة التربية والتعليم العالي وتعاوُن من بعض الجامعات الفلسطينية- من إتمام متطلبات التخرّج من الجامعات الفلسطينية والحصول على شهادة البكالوريوس، أو نيل درجة الماجستير خلال الأعوام الأخيرة. بينما لا يزال هناك المئات من الأسرى والمعتقلين ملتحقين بالجامعات الفلسطينية؛ ووفقاً لآخر المعطيات، فقد تمكن ٤٥١ أسيراً خلال عام ٢٠٢٢ من التقدم لامتحان الثانوية العامة داخل السجون حيث اجتاز الامتحان ٤٠٦ أسير طالب بنجاح فيما لم يجتز الامتحان ٤٥ طالباً، فيما بلغ عدد الملتحقين من الأسرى ببرنامج البكالوريوس في كل من الجامعات التالية (القدس المفتوحة، القدس أبو ديس، وجامعة فلسطين) ٤١١ طالب، كذلك يواصل ٢٠٠ أسير مسيرتهم التعليمية عبر التحاقهم ببرنامج الماجستير في ذات الجامعات المذكورة سابقاً.

الاحتلال يشن هجمة ممنهجة على المؤسسات الحقوقية في الضفة الغربية

في ١٨ أغسطس/آب٢٠٢٢، داهمت قوات الاحتلال مكاتب سبع مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية وهي : (مؤسسة الحق، ومؤسسة الضمير، ومركز بيسان، لجان العمل الصحي، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ولجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية)، وأمرت بإغلاقها وقامت بالعبث في محتوياتها، ومصادرة ممتلكات خاصة فيها، في محاولة لوقف عملها في مجال حقوق الإنسان، حيث يأتي ذلك ضمن سياسة الاحتلال السّاعية دومًا لإسكات الفلسطينيين، في شتى مجالات عملهم، اذ جاء الاقتحام بعد عشرة أشهر من حظر عمل تلك المؤسسات في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٢١.

تبرر سلطات الاحتلال قرارها هذا بما تسميه (مكافحة الإرهاب)، وهي الصفة التي تطلقها سلطات الاحتلال على كل ما هو فلسطيني، وكل من يحاول كشف جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين، يشكّل هذا القرار حلقة من حلقات سلسلة أعمال العدوان المتواصل والممنهج الذي يمارسه الاحتلال، بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني، ومؤسساته الوطنية والأهلية التي تعمل وفقا للقانون الفلسطينيّ، وتحوز على احترام ومكانة وطنية ودولية.

تبرر سلطات الاحتلال قرارها هذا بما تسميه (مكافحة الإرهاب)، وهي الصفة التي تطلقها سلطات الاحتلال على كل ما هو فلسطيني، وكل من يحاول كشف جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين، يشكّل هذا القرار حلقة من حلقات سلسلة أعمال العدوان المتواصل والممنهج الذي يمارسه الاحتلال، بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني، ومؤسساته وهي التي تحوز على احترام ومكانة وطنية ودولية.

إنّ الهجوم الإسرائيليّ على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية لم يبدأ منذ إغلاق المؤسسات في آب / أغسطس الماضي، فعلى مدار السنوات القليلة الماضية استهدف الاحتلال المؤسسات الفلسطينية عبر الاقتحامات ومصادرة مقتنيات، واعتقال العاملين فيها، وعمد إلى ملاحقتهم بكافة الوسائل، والتّضييق على عملهم الحقوقيّ والمدنيّ، حيث تصاعد هذا النهج مؤخرًا ليطال مؤسسات حقوقية عملت تاريخيًا في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية أمام المنظومة الحقوقية الدّولية، وعملت ليل نهار على فضح جرائم الاحتلال، وتبيان حقيقة الانتهاكات الجسيمة التي نفّذها الاحتلال بحقّ الفلسطينيين، فمنذ عقود مضت، تعمل هذه المؤسسات بجهد كبير من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تعمل ثلاثة منها في مجال الأسرى وتقدم خدماتها القانونية من متابعة قانونية، والزيارات الدورية للمعتقلين في سجون الاحتلال، وهي مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والحركة العالمية للدفاع عن الطفل، ومؤسسة الحق، ومنها مؤسسات تعنى بالتنمية الزراعية والاقتصادية والبحوث.

تستند دولة الاحتلال في قرارها إغلاق المؤسسات السبع إلى ما يسمى بقانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام ٢٠١٦، وتستند إلى ذلك بما تسميه بـ (الملف السري)، تحت هذا المُسمى تلاحق دولة الاحتلال الأفراد والمؤسسات دون تقديم مواد للمحاكم المختصة، وتدعي دولة الاحتلال أنّ الإفصاح عن الملفات السرية قد يضر بالأمن القومي (الإسرائيلي)، وهذا كله يشكل تأكيداً واضحاً وصريحاً للملاحقة السّياسيّة للشعب الفلسطيني ومؤسساته منذ عقود طويلة.

الحرمان من الزيارة العائلية والقانونية

أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين بأن منع برنامج زيارات الأسرى والمحامين، حدّ من تدفق المعلومات ووصولها من داخل السجون إلى الخارج، فضلاً عن أن استبدال الزيارات بالمكالمات، لم تتم إلا لأعداد قليلة من المعتقلين القاصرين، بينما لم يطبّق الأمر على بقية المعتقلين.

حيث لا تسمح دولة الاحتلال بالزّيارة إلّا لمن تربطه بالأسير قرابة من الدّرجة الأولى وحتى هؤلاء يحتاجون تصاريح تصدرها سلطات الاحتلال للزّيارة في مواعيد محدّدة حيث ينظّمها لهم الصّليب الأحمر.

الإجراءات المعمول بها في عملية منح أهالي الأسرى الفلسطينيين تصاريح الزيارة تفرض منح هذه التصاريح للأقارب من الدرجة الأولى فقط، الأمر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى عدم نيل المئات حقهم في زيارة ذويهم. فالكثيرون يُتوفى والداهم خاصة الأسرى الذين طالت سنوات سجنهم وقد لا يكون لهم زوجات وأولاد مما يحرمهم من الزيارة لفترة طويلة جداً .

كذلك تمنع سلطات الاحتلال أبناء وبنات الأسير من مناطق السلطة الفلسطينية الذين هم دون سن السادسة عشرة من دخول نقاط التفتيش الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام ٤٨ ومناطق السلطة الأمر الذي يحرم الأسرى من رؤية أبنائهم وبناتهم إلى فترات غير محدودة، وبذلك يدخل العديد في دائرة الممنوعين من الزيارة.

ويشمل الحرمان من اعتقل على ذمة التحقيق ليوم أو يومين حتى من لم تتم إدانته بأي تهمة أو لم تثبت ضده أي مخالفة، من زيارة الأسير رغم كونه من الدرجة الأولى، مما يضاعف عدد المحرومين.

يتم احتجاز الآلاف من الأسرى من شمال الضفة الغربية في جنوب النقب الأمر الذي يناقض اتفاقية جينف

> لا تسمح دولة الاحتلال بالزّيارة إلّا لمن تربطه بالأسير قرابة من الدّرجة الأولى وحتى هؤلاء يحتاجون تصاريح تصدرها سلطات الاحتلال للزّيارة في مواعيد محدّدة حيث ينظّم لهم الصّليب الأحمر.

ويرهق الأهالي بصورة غير محتملة مما يدفع بعضهم للامتناع عن رحلة المشقة فيزيد عدد الداخلين في دائرة الذين لا يزارون أو لا يتمتعون بالحد الأدنى من الزيارات التي يكفلها القانون.

في حالات متكررة يتم احتجاز أسير في سجن في أقصى الشمال وأخاه في سجن في أقصى الجنوب الأمر الذي يزيد الإرهاق والمعاناة على الأهالي ويقلص فرص زيارة الأسرى خاصة إذا كانت الزيارتان في نفس اليوم.

وواصلت سلطات الاحتلال وضع العراقيل أمام زيارات عائلات الأسرى وحرمان الآلاف من افراد عائلاتهم، أو حرمان الأسرى كعقوبة تفرضها بحقهم، أو بسبب انتمائهم الحزبي كما يحدث مع عشرات الأسرى من غزة، حيث تتعمد إدارة السّجون بتحويل أي حقّ إلى أداة لفرض مزيد من إجراءات التّنكيل بحقّ الأسرى، ولم تتوقف يومًا عن (ابتكار) أدوات لعرقلة زيارات الأسرى، حيث يواصل الاحتلال حرمان الآلاف من أفراد عائلات الأسرى من الزيارة لذرائع مختلفة وأبرزها (المنع الامني).

حيث تواجه عائلات الأسرى ممن يسمح لهم بالزيارة إجراءات قاسية ومهينة خلال الزيارة من خلال عمليات التّفتيش عدا عن رحلة الزيارة، والمرور بالعديد من الحواجز العسكرية للاحتلال، وخلال هذا العام سُجلت أكثر من حالة اعتقال لأفراد من عائلات الأسرى خلال زيارتهم لأبنائهم وأشقائهم، نذكر منهم الأسيرة أسيل الطيطي من نابلس التي اُعتقلت خلال زيارتها لشقيقها سبع الطيطي، والطفل هاني عبد الله من طولكرم، والذي اُعتقل خلال زيارة شقيقه أشرف عبد الله، دون أدنى مراعاة أنه يعاني من مشاكل صحية، ومن إصابته سابقًا بسرطان الدم، هذا وعدا عن عمليات احتجاز الأمهات، والتحقيق معهنّ لساعات، والمماطلة والتأخير في تنفيذ الزيارات كما جرى مرارًا في عدة سجون، حيث كانت العائلات تنهي الزيارة في ساعات متأخرة، بسبب إجراءات إدارة السّجون، دون مراعاة لوجود أطفال، ونساء وكبار في السّن، ومرضى.

معاناة رحلة الأسرى(البوسطه)

«البوسطة» هو الاسم الذي يطلق على عملية نقل الأسرى من وإلى السجن أو من السجن إلى أي مكان آخر من محكمة أو مشفى أونقل إلى سجن آخر. وتتابع هذه العملية وحدة شرطية خاصة تُدعى وحدة نحشون.

إن المتابع للإجراءات المتعلقة بنقل الأسرى يلاحظ أن الاحتياجات الأمنية هي المعتبرات الوحيدة ولا يوجد أي اعتبار للاحتياجات الإنسانية، بل إن الدوافع الاقتصادية و«راحة النظام» تؤخذ أولا في الحسبان وكأن الذين يتم نقلهم عبارة عن بضائع أو جماد وليسوا من البشر. فلا عجب أن بات اسم البوسطة عند الأسرى مرادفاً للألم والعذاب.

حيث يجبرالأسير على نقل أمتعته من غرفة الانتظار (همتنه) إلى السيارة وهو مقيد اليدين والرجلين مما يتسبب في كثير من الحالات في سقوط الأسير على الأرض وكذلك التسبب في جروح بيديه ورجليه جراء حركة القيود الحديدية أثناء نقله لأمتعته. ثم يصعد عدة درجات لركوب السيارة التي يجلس بداخلها على كرسي حديد صلد ليس عليه شيء من الجلد أوالقماش يقي الجسم خلال السفر، كما ويمنع حتى من اصطحاب مخدة أو شيء من أغراضه للجلوس عليه.

يُجبر الأسير على نقل أمتعته من غرفة الانتظار (همتنه) إلى سيارة البوسطة وهو مقيد اليدين والرجلين مما يتسبب في كثير من الحالات في سقوط الأسير على الأرض وكذلك التسبب في جروح بيديه ورجليه جراء حركة القيود الحديدية أثناء نقله لأمتعته.

وهنا لا بد من التوضيح ماهية سيارة البوسطة، حيث أن تكوينها وتصميمها ليس له علاقة باحتياجات البشر وقد حرص المصممون على جعلها مدرعة لا يمكن الشعور فيها بأنها سيارة للبشر وقد قسمت من الداخل إلى عدة أقسام ضيقة وهو ما يشكل خطورة كبيرة على راكبيها لو حصل أي خلل أو حادث مع هذه السيارة فلم تُراع فيها أي من إجراءات السلامة للركاب. وبالتأكيد لو حصل أي طارئ لهذه المركبة فإن حياة الراكبين تكون في خطر ولا يستطيع أحد إنقاذ أحد منها خاصة وأنهم مقيدو الأيدي والأرجل.

كما أن الاعتماد على التهوية فيها هو على المكيف، حيث يتعمد السجانون على تشغيل المكيف في قسمهم، وترك الأسرى يغرقون في عرقهم بحيث يشعرون بالاختناق لقلة الأوكسجين وازدحام المكان. وترافق شرطة البوسطة أثناء التفتيش والسفر كلاب مدربة وقد هاجمت في أكثر من مرة الأسرى وتسببت بإيذائهم. كما أن استخدامها في تفتيش أغراض الأسير لا يراعى فيه طهارة هذه الملابس ووجود كتب ومصاحف فيتم انتهاك كل هذه دون أي اكتراث.

هدمَ منازل الأسرى

الاحتلال بنظامه الاستعماري العنصري البغيض يمارس عقوبات جماعية ضد الفلسطينيين بشكل مستمر وبحق الأسرى بشكل خاص، وأكثرها إجحافاً سياسته المنهجة بهدم منازل عائلاتهم، لفرض مزيد من الخسائر وتحقيق سياسة الردع كما يدعى .

سياسة هدم منازل المواطنين تمثل انتهاكاً خطيراً للأعراف والقوانين الدولية وخرقاً للأحكام الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تنفيذ عقوبات بحق أشخاص مدنيين لم تتم إدانتهم بالفعل هو «انتهاك صارخ للقوانين» حيث يعاقب الاحتلال الأسير بالاعتقال والأحكام القاسية ويحارب ذويه بتشريدهم وهدم منازلهم .

ويمارس كيان الاحتلال وأجهزته الأمنية حرباً حقيقية بحق الأسرى وعائلاتهم، في محاولة لاستهداف الوجود الفلسطيني، وتُصعّد من أدواتها التنكيلية والانتقامية، الذي يرافقه صمت دولي رغم انتهاكها المتواصل لكافة قواعد القانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية بشكل واضح .

> سياسة هدم منازل المواطنين تمثل انتهاكاً خطيراً للأعراف والقوانين الدولية وخرقاً للأحكام الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تنفيذ عقوبات بحق أشخاص مدنيين لم تتم إدانتهم بالفعل هو «انتهاك صارخ للقوانين» حيث يعاقب الاحتلال الأسير بالاعتقال والأحكام القاسية ويحارب ذويه بتشريدهم وهدم منازلهم .

الاحتلال يستهدف الأسرى المحررين بإعادة اعتقالهم وإصدار أوامر الاعتقال الإداري بحقهم

شنت قوات الاحتلال خلال شهر آب ٢٠٢٢ حملة اعتقالات واسعة طالت أسرى محررين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، أمضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومن بينهم أسرى لم يمض على تحررهم سوى أشهر قليلة، وتأتي هذه الحملة في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تستخدمها سلطات الاحتلال بشكل مكثف بالآونة الأخيرة في الضفة الغربية، إذ أن غالبية الأسرى الذي أعاد الاحتلال اعتقالهم تم تحويلهم للاعتقال الإداريّ التعسفي، منهم الأسير المحرر عاصم الكعبي الذي كان قد أمضى في سجون الاحتلال ١٨ عامًا، والأسير المحرر أحمد حجاج الريماوي الذي كان قد أمضى ١٧ عامًا في سجون الاحتلال، والأسير المحرر بلال الكايد الذي أمضى ما يقارب الـ١٥ عامًا وخاض إضرابًا مفتوحًا عن الطعام، بعد تحويله للاعتقال الإداري قبل موعد الإفراج عنه، في ذات السياق اعتقل الاحتلال الأسير المحرر منتصر الشنار بعد مداهمة منزله وتخريب محتوياته وقامت بتحويله إلى الاعتقال الإداري لمدّة ستة أشهر.

قضاء متواطىء مع الأجهزة الأمنية

«مهزلة قضائية» بحق أسير فلسطيني

وأخيراً وبتاريخ ٣٠-٨-٢٠٢٢، حكمت محكمة الاحتلال في بئر السبع على الأسير المهندس محمد الحلبي من غزة، بالسّجن الفعلي لمدة ١٢ عاماً، بعد ١٧٢ جلسة محكمة عقدت له منذ تاريخ اعتقاله عام ٢٠١٦.

وأصبح الحلبي صاحب أطول المحاكمات في سجل الحركة الوطنية الأسيرة، وما يُرتكب بحقه منذ اعتقاله أي منذ ست سنوات، هو بمثابة انتهاك صارخ وممنهج وغير مسبوق، فجهاز القضاء الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من منظومة الاحتلال.

وأكّد نادي الأسير، في بيان له، أنّ هذا القرار «يعكس فقط رغبة الاحتلال بالانتقام من الأسير الحلبي، الذي صمد على مدار سنوات اعتقاله في وجه منظومة كاملة، ورفض جميع التهم الموجهة له، ووضع منظومة الاحتلال بكافة أجهزتها في مأزق، واليوم تُترجم ردها على صموده بالحكم عليه هذه المدة».

وبيّن نادي الأسير أنّ المحكمة «نفّذت فعلياً قراراً سياسياً في قضية الأسير الحلبي، وهذا القرار الظالم يعكس فعلياً المستوى الذي وصل له ما يُسمّى بالجهاز القضائي للاحتلال من عملية إمعان في التطرف، فعلى الرغم من أنّ أجهزة الاحتلال بما فيها الجهاز القضائي كانت دائماً ولا تزال أداة في يد المستويات الأمنية والسّياسية

حكمت محكمة الاحتلال في بئر السبع على الأسير المهندس محمد الحلبي من غزة، بالسّجن الفعلي لمدة ١٢ عاماً، بعد ١٧٢ جلسة محكمة عقدت له منذ تاريخ اعتقاله عام ٢٠١٦.

وأصبح الحلبي صاحب أطول المحاكمات في سجل الحركة الوطنية الأسيرة، وما يُرتكب بحقه منذ اعتقاله أي منذ ست سنوات، هو بمثابة انتهاك صارخ وممنهج وغير مسبوق، فجهاز القضاء الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من منظومة الاحتلال.

الإسرائيلية عندما يتعلق الأمر بالفلسطيني، إلا أننا نشهد اليوم تطرفاً غير مسبوق مقارنة بالعقود الماضية، فحتى القضايا التي كان من الممكن أن يكون فيها اختراق، أُغلقت أمامها الأبواب الممكنة».

وتابع نادي الأسير أنّ قضية المهندس الحلبي والحكم عليه اليوم «هي كذلك رسالة واضحة لكل من يعمل في المجال الحقوقي في فلسطين، وصفعة تتلقاها المنظومة الحقوقية الدولية التي تكتفي فعلياً بالتعبير عن موقفها طوال هذه السنوات، فعلى الرغم من المطالبات المتكررة بالإفراج عنه استناداً لمعطيات جازمة بأنّ التهم الموجه إليه باطلة وغير صحيحة، إلا أنّ الاحتلال نفّذ ما أراده دون اعتبار لأي من تلك المواقف، وهذا الأمر يفرض تساؤلات عن دور المنظومة الحقوقية الدولية، وحالة العجز حيال أي قضية تتعلق بالعدوان على الشعب الفلسطيني المستمر منذ عقود».

شغل الأسير الحلبي قبل اعتقاله مديراً لمؤسسة الرؤية العالمية الأمريكية في قطاع غزة؛ واعتقلته سلطات الاحتلال بحجة تحويل مبالغ مالية من المؤسسة لصالح فصائل فلسطينية، دون وجود أي دليل مادي أو ثبوت تهمة قانونية ضده، حيث ما زال الحلبي محتجزاً بمعتقل «ريمون»، وكان قد تعرض عقب اعتقاله لتحقيق قاس استمر لمدة (٥٢ يوماً) أثر على حالته الصحية وأدى إلى إصابته بآلام شديدة في الرأس وفقدان القدرة على السمع.

ويُشار إلى أن الأسير الفلسطيني الحلبي، اعتقل خلال تنقله عبر (معبر بيت حانون/إيرز) بتاريخ الخامس عشر من شهر يونيو عام ٢٠١٦، وهو متزوج وأب لخمسة أبناء، ومؤخرًا تم منحه الدكتوراه الفخرية من مؤسسة أكاديمية في ألمانيا لعمله الإنساني.

اكتظاظ مراكز التوقيف

تحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً أكثر من ٨٠ أسيراً في كل قسم من مراكز التوقيف الإسرائيلية التي بدأت تكتظ بالمعتقلين الفلسطينيين الذين قد يمكثون أكثر من ٧٠ يوماً بعد انتهاء التحقيق بسبب الاكتظاظ.

وتتضاعف معاناة الأسرى مع تصاعد أعداد المعتقلين الموقوفين والاكتظاظ في مراكز التوقيف والمعابر بحيث تعتبر من أسوأ المحطات التي يواجهها المعتقلون، وكذلك الأسرى عند عملية نقلهم من سجن إلى آخر أو للعلاج أو للمحاكم.

وكشف نادي الأسير أن سجني «عوفر» غربي رام الله وسط الضفة الغربية، و«مجدو» هما مركزا التوقيف اللذان يستوعبان معظم المعتقلين الجدد إليهما. وكل قسم من قسمي الموقوفين الجدد في سجن عوفر يتسع لـ ٧٢ أسيراً، إلا أن عدد المعتقلين وصل مؤخراً لأكثر من ٨٠ أسيرا في كل قسم.

وتتكرر هذه المعاناة في كل مرة يُصعد فيها الاحتلال من عمليات الاعتقال، حيث يواجه الأسرى معاناة مضاعفة ويترتب عليهم أعباء توفير الاحتياجات الأساسية لهم وذلك بدلاً من قيام إدارة السجون بتوفيرها.

كما أن بعض الأسرى يمكثون ٧٠ يوماً أو أكثر في مراكز التحقيق، رغم انتهاء التحقيق معهم بسبب الاكتظاظ في مراكز التوقيف. ووفق نادي الأسير الفلسطيني فإن المعاناة ستتصاعد، إذا ما استمرت عمليات الاعتقال بنهجها الحالي.

ونقلت هيئة شؤون الأسرى والمحررين عن المحامية جاكلين الفرارجة، أن الأسرى يعانون أشد معاناة في مركز توقيف عصيون، بسبب سوء الأوضاع المعيشة والبرد القارص وعدم توفر اي وسائل تدفئة، والغرف عبارة عن بركسات حديدية على كل جانب منه ٨ غرف تتوسطها ساحة مكشوفة مسقوفة بسياج حديدي لا تقي من الشتاء والبرد القارص، وكل غرفه فيها ما يقارب ٦ أسرة فوق بعضها، وكذلك الطعام سيء للغاية وبارد.

تحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً أكثر من ٨٠ أسيراً في كل قسم من مراكز التوقيف الإسرائيلية التي بدأت تكتظ بالمعتقلين الفلسطينيين الذين قد يمكثون أكثر من ٧٠ يوماً بعد انتهاء التحقيق بسبب الاكتظاظ. وتتضاعف معاناة الأسرى مع تصاعد أعداد المعتقلين الموقوفين والاكتظاظ في مراكز التوقيف والمعابر بحيث تعتبر من أسوأ المحطات التي يواجهها المعتقلون، وكذلك الأسرى عند عملية نقلهم من سجن إلى آخر أو للعلاج أو للمحاكم.

اعتداءات «أفراد النحشون» المتكررة بحق المعتقلين القاصرين

سُجلت خلال الفترة الماضية سلسلة اعتداءات نفذها ما يسمى «أفراد النحشون» بحق المعتقلين القاصرين المحتجزين داخل معتقلي «الدامون» و «مجدو»، ووفقاً للإفادات التي نُقلت على لسان العديد من الأطفال، فقد تبين أن هذه الوحدة القمعية وبالتعاون مع السجانين المتواجدين في المعتقل يقومون بالاعتداء على الأسرى الأطفال وأذيتهم جسدياً ونفسياً، وذلك أثناء عملية تفتيشهم قبل نقلهم إلى جلسات المحاكم أو إلى سجون أخرى.

وخلال السنوات الأخيرة ازدادت ظاهرة الاعتداءات بشكل كبير، نظراً للشكاوي التي رُصدت من قبل عشرات الفتية الذين كانوا ضحية همجية تلك الوحدة، حيث تعرض العديد منهم للضرب المبرح والإهانة والسحل والشتم بألفاظ نابية، عدا عن أذيتهم وإلحاق الأذى بهم.

وقد ارتبط مصطلح «النحشون» بشكل دائم بارتكاب الجرائم والتنكيل بالأسرى والمعتقلين بمختلف السجون، فهذه الوحدة الأعنف، تضم عسكريين ذوي بنية جسدية قوية وخبرات عالية سبق لهم أن خدموا في وحدات حربية مختلفة داخل جيش الاحتلال، وتستخدمهما إدارة سجون الاحتلال في معظم الأحيان لإحكام السيطرة على السجون، وفرض مزيد من عمليات التنكيل على الأسرى.

إطلاق النار على المعتقلين
(تصاعد في أعداد الجرحى المعتقلين)

صعّد الاحتلال من عمليات إطلاق النار على المعتقلين أثناء اعتقالهم وقبل اعتقالهم، وكان هذا العام الأعلى من حيث أعداد الجرحى منذ عام ٢٠١٥، حيث تابعت المؤسسات الحقوقية أكثر من ٤٠ حالة اعتقال جرت لجرحى، أطلق عليهم النار أثناء الاعتقال، أو قبل الاعتقال، وجزء منهم أُصيب بإصابات بليغة، واُستشهد أربعة منهم وهم: (داود الزبيدي من مخيم جنين، والفتى محمد حامد من سلواد/ رام الله، ورفيق غنام من جنين الذي أعدم بعد اعتقاله، ومحمد ماهر تركمان من جنين)، ويواصل الاحتلال احتجاز جثمانيّ الشهيدين الزبيدي، وتركمان وهما من بين (١١) شهيدًا من شهداء الحركة الأسيرة يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم.

وأصعب الحالات التي تم متابعتها من بين الجرحى، الجريح المعتقل نور الدين جربوع من جنين الذي أصيب بإصابات بليغة وأدت إلى إصابته بشلل نصفي، ومحمد وليد تركمان من جنين الذي أصيب بحروق بليغة، وسعيد دويكات من نابلس، علمًا أن ثلاثتهم يقبعون في عيادة (سجن الرملة).
وأوضحت المؤسسات إنّ هذه الحالات تصاعدت بشكل خاصّ منذ شهر آذار/ مارس ٢٠٢٢، وكان أعلاها من حيث العدد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢.

تؤكّد المؤسسات الحقوقية أنّ غالبية الجرحى الذين اُعتقلوا تعرضوا لعمليات تحقيق، واستجواب داخل المستشفيات المدنية للاحتلال، وجرى نقل جزء منهم إلى مراكز التّحقيق بعد فترة وجيزة، وتعمدّت أجهزة الاحتلال نقل بعض المعتقلين من المستشفيات المدنية، إلى عيادة سجن «الرملة» رغم حاجتهم الماسّة للعلاج، والبقاء في المستشفى.

ومن بين الحالات التي جرى لاحقًا الإفراج عنها: الجريح شومان من رام الله والذي تعرض لبتر في إحدى ساقيه عقب إطلاق النار عليه، هو ورفيقه أسيد حمايل قبل اعتقالهما لاحقًا، وكان ذلك في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، ومحمود حجير من نابلس الذي أُصيب واُعتقل في شهر تموز/ يونيو ٢٠٢٢، وأدت الإصابات البليغة التي تعرض لها إلى إصابته بالشلل، ومن بين من تم الإفراج عنهم بعد إصابتهم، وباسل البصبوص من رام الله، الذي اُعتقل في شهر تشرين الأول ٢٠٢٢، حيث أعدم الاحتلال اثنين من رفاقه كانا معه خلال عملية إطلاق النار عليهم وهما: (سلامة شرايعة، وخالد عنبر).

وتؤكّد المؤسسات الحقوقية أنّ غالبية الجرحى الذين اُعتقلوا تعرضوا لعمليات تحقيق، واستجواب داخل المستشفيات المدنية للاحتلال، وجرى نقل جزء منهم إلى مراكز التّحقيق بعد فترة وجيزة، وتعمدّت أجهزة الاحتلال نقل بعض المعتقلين من المستشفيات المدنية، إلى عيادة سجن «الرملة» رغم حاجتهم الماسّة للعلاج، والبقاء في المستشفى، وأبرز هذه الحالات حالة الأسير نور الدين جربوع من جنين.

كما أنّ بعض الجرحى نُقلوا لمراكز التوقيف قبل نقلهم إلى المستشفيات، خاصة من جرى اعتقالهم خلال المواجهات، وتعرض الجرحى لعمليات تنكيل ممنهجة، حتّى بعد نقلهم إلى السّجون، ونذكر هنا ما قامت به إدارة سجن «الرملة» مؤخرًا، بعزل الأسير الجريح محمد أبو صبره من نابلس، وتعمّد الاحتلال المماطلة في تزويد المحامين بمعلومات عن الجرحى بعد اعتقالهم، وتطلب ذلك مضاعفة الجهود القانونية من أجل الحصول على معلومات لطمأنة عائلاتهم، وكذلك لزيارتهم حيث جرى إصدار أوامر منع من لقاء المحامي لجزء منهم.

إجراءات وزير الأمن القومي الصهيوني بن غفير بحق الأسرى

مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة برئاسة «نتنياهو» وتسلم عضو الكنيست المتطرف «ايتمار بن غفير» وزارة الأمن القومي، والتي سيكون ضمن مسؤوليتها الإشراف على السجون الإسرائيلية، فإنه من المتوقع الاستمرار بالتّحريض بحق الأسرى، وتفاقم الأوضاع سوءاً داخل السجون، ما ينذر بانفجار الأوضاع، وانعكاسها على الخارج، حيث بدأ وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال، إيتمار بن غفير، بتطبيق برنامجه العدواني ضد الأسرى، الذي أعلنه منذ سنوات، وتمثل بما يلي:

= بدأ بالترويج من جديد لمصلحة إقرار قانون «إعدام الأسرى ومنفذي العمليات»، وقد حصل قبيل تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الضوء الأخضر من رئيس الحكومة «بنيامين نتنياهو» بالمضي قدماً في سن القانون.

= أوصى الأجهزة المختصة في إدارة سجون الاحتلال بالتحقيق في «تسريب» كتاب للأسير حسن سلامة، بعد أيام من الإعلان عن الطبعة الثانية من الكتاب في احتفال في غزة، حيث طلب تشديد الإجراءات على الأسير حسن سلامة وأي أسير يحاول إخراج كتب.

= قرر بن غفير إلغاء زيارات نواب «الكنيست» للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، حيث منذ سنوات، كان أعضاء «كنيست» عرب يجرون زيارات للأسرى في سجون الاحتلال، وهو ما اعتبره بن غفير «تشجيع لهم»، حسب زعمه.

أقرت الجلسة الكاملة للكنيست الاسرائيلي في قراءة أولية، مشروع قانون إلغاء الجنسية أو الإقامة لأي فلسطيني من أسرى القدس والداخل نفذ عملية ويتلقى تعويضات على ذلك من السلطة الفلسطينية، حيث حظي الاقتراح الأولي بتأييد ٧١ عضواً بالكنيست مقابل ٩ معارضين له، حيث سيتم إحالة مشروع القانون مع المقترحات الأخرى إلى لجنة الكنيست.

= أجرى بن غفير زيارة لسجن «نفحة» جنوب فلسطين المحتلة وقال إن إجراءات جديدة ستطبق وأطلق تهديدات ضد الأسرى.

= أوعز لمصلحة سجون الاحتلال بنقل ٤٠ أسيراً من قسم العزل الجماعي في «هداريم» إلى قسم العزل في سجن «نفحة» الصحراوي وذلك بعد زيارته للسجن.

= بايعاز وتأييد منه، أقرت الجلسة الكاملة للكنيست الاسرائيلي في قراءة أولية، مشروع قانون إلغاء الجنسية أو الإقامة لأي فلسطيني من أسرى القدس والداخل نفذ عملية ويتلقى تعويضات على ذلك من السلطة الفلسطينية، حيث حظي الاقتراح الأولي بتأييد ٧١ عضواً بالكنيست مقابل ٩ معارضين له، حيث سيتم إحالة مشروع القانون مع المقترحات الأخرى إلى لجنة الكنيست.

= خلال اجتماع إيتمار بن غفير مع مفوضة مصلحة السجون الإسرائيلية كاتي بيري ومسؤولة شعبة الأسرى أيالا حاييم، قرر تمديد فترة عقوبة الاعتقال الإداري للأسرى حتى ستة أشهر، إلى جانب بناء أقسام جديدة في سجون نفحة وعوفر وغيرها، مما سيزيد إشغال السجون بأعداد الأسرى.

= واصلت حكومة الاحتلال بتأييد من بن غافير بسرقة أموال الشعب الفلسطيني عبر إقرار قانون اقتطاع جزء من عائدات الضرائب «المقاصة» بما يوزاي ما تدفعه السلطة الوطنية إلى عائلات الأسرى والشهداء.

= إدارة سجون الاحتلال تنوي وقف الكانتينا، والتنسيق بينها وبين الأسرى، ومنع خروجهم إلى الفورة (الفسحة اليومية في ساحة داخل السجون) وذلك بتعليمات من بن غفير.

= طلب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إشراك الشاباك في التحقيقات مع فلسطينيي ال٤٨ خلال الفترة القريبة المقبلة.

قرصنة أموال الشعب الفلسطيني
واستمرار التحريض الإسرائيلي على الأسرى

قام الكنسيت الإسرائيلي (البرلمان) عام ٢٠١٨، بشرعنة سرقة أموال الشعب الفلسطيني عبر إقرار قانون اقتطاع جزء من عائدات الضرائب «المقاصة» بما يوزاي ما تدفعه السلطة الوطنية إلى عائلات الأسرى والشهداء، وفي السابع عشر من شباط/فبراير ٢٠١٩، اتخذ المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) قراراً بالبدء في اقتطاع الأموال، في محاولة جديدة للضغط على القيادة الفلسطينية وابتزازها لدفعها نحو التخلي عن واجباتها.

واستمراراً للجريمة، واصلت حكومة الاحتلال خلال العام ٢٠٢٢، اقتطاع جزء من عائدات الضرائب (المقاصة)، وسرقة أموال الشعب الفلسطيني مما شكل سبباً رئيسياً في الأزمة المالية الخانقة التي تعانيها السلطة حالياً وأثر سلباً على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية التي وقفت عاجزة أمام الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفي القطاع العام، وبالمقابل تسجل صموداً وثباتاً في تعاطيها مع قضية الأسرى والتزامها تجاههم، وصرف مستحقاتهم المالية دون انتقاص.

أصدر وزير جيش الاحتلال، أمرًا يقضي بالحجز ومصادرة أموال أسرى فلسطينيين، من مدينة القدس، والداخل الفلسطيني، حسب قانون ما يسمى (مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٩)، أمر حجز، بحجة (دعم الإرهاب)، ويستهدف القرار٤١ أسيرا من الداخل الفلسطيني، و٨ أسرى من القدس، من بينهم أسير محرر.

إن استمرار اقتطاع الأموال يأتي أيضاً في إطار الحرب الاقتصادية والإرهاب المالي الذي تُمارسة حكومة الاحتلال بغرض الضغط والابتزاز السياسي، والمساومة على حقوق شعبنا الثابتة، في ظل ثبات الموقف السياسي الفلسطيني، وعدم التخلي عن قضية الأسرى باعتبارها ركناً أساسياً من أركان القضية الفلسطينية.

أسرى القدس والأرض المحتلة عام ٤٨

وأواخر شهر أيلول ٢٠٢٢، أصدر وزير جيش الاحتلال، أمرًا يقضي بالحجز ومصادرة أموال أسرى فلسطينيين، من مدينة القدس، والداخل الفلسطيني، حسب قانون ما يسمى (مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٩)، أمر حجز، بحجة (دعم الإرهاب)، ويستهدف القرار٤١ أسيرا من الداخل الفلسطيني، و٨ أسرى من القدس، من بينهم أسير محرر.

إعدام الأسرى ومنفّذي العمليات

تعالت صيحات التحريض الإسرائيلي العنيف بحق الفلسطينيين أكثر فأكثر، بالتزامن مع تصاعُد عمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة المشروعة، وازدادت الأصوات الإسرائيلية وارتفعت نبرتها، مطالبةً بإعدام الأسرى الفلسطينيين، منفّذي العمليات الفدائية، انتقاماً منهم وعقاباً لهم على ما قاموا به، وذلك بعد فشل كافة السياسات والتدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال بهدف الحد من عمليات المقاومة الفلسطينية، ولعل أبرز تلك الأصوات كان صوت وزير الحرب الإسرائيلي السابق «أفيغدور ليبرمان» الذي طالب بسن قانون «إعدام الأسرى الفلسطينيين».

عقوبة الإعدام لا تنطبق على الفلسطينيين المقيمين بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لهذا سعى «ليبرمان» واليمين المتطرف خلال السنوات الأخيرة لتقديم مشروع قانون جديد يُجيز اللجوء إلى تنفيذ عقوبة «الإعدام» بحق الأسرى الفلسطينيين، على خلفية مشاركتهم في عمليات أدت إلى مقتل إسرائيليين.

وأقرّ الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) مشروع القانون بالقراءة التمهيدية الأولى في الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ثم أقرّته الحكومة الإسرائيلية المصغرة (الكابينيت) في تموز/يوليو من العام نفسه، ومع نهاية العام ذاته، وإرضاءً لضغوط اليمين المتطرف، وفي إثر مطالبة «وزير التعليم نفتالي بينت» هذه المرة، أعطى

> مشروع القانون يُصنّف على أنه «عنصري»، إذ يستهدف الفلسطينيين فقط، ولا ينطبق على الإسرائيليين الذين ينفّذون عمليات قُتل فيها فلسطينيون، لذا، يُعتبر القانون جزءاً من التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، ويؤكد أنها دولة أبارتهايد، وفقاً لتصنيف سابق لمؤسسات حقوقية عديدة.

رئيس الوزراء الإسرائيلي، في حينه، «بنيامين نتنياهو»، بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٨، الضوء الأخضر لجهات الاختصاص بالاستمرار في اتجاه الإقرار النهائي لقانون يتيح إعدام أسرى فلسطينيين تمت إدانتهم بتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية أدت إلى مقتل إسرائيليين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن القانون لم يُقَر، ليعود مؤخراً عضو الكنيست الإسرائيلي المتطرف ووزير الأمن القومي «ايتمار بن غفير» للترويج من جديد لمصلحة إقرار قانون «إعدام الأسرى ومنفذي العمليات»، وقد حصل قبيل تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الضوء الأخضر من رئيس الحكومة «بنيامين نتنياهو» بالمضي قدماً في سن القانون.

مشروع القانون يُصنّف على أنه «عنصري»، إذ يستهدف الفلسطينيين فقط، ولا ينطبق على الإسرائيليين الذين ينفّذون عمليات قُتل فيها فلسطينيون، لذا، يُعتبر القانون جزءاً من التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، ويؤكد أنها دولة أبارتهايد، وفقاً لتصنيف سابق لمؤسسات حقوقية عديدة.

لقد مارست دولة الاحتلال الإسرائيلي، منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية، الاغتيالات والقتل العمد والإعدام الميداني بحق الفلسطينيين، فرادى وجماعات، من دون توقف، ومن دون قانون يحرجها أمام العالم، وأقدمت في مرات كثيرة، وتحت ذرائع مختلفة، وعبر أشكال عديدة وطرق مختلفة، على إعدام

المئات من الفلسطينيين، بعد تحييدهم والسيطرة التامة عليهم، أو بعد اعتقالهم وسجنهم، وهناك نماذج كثيرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: جريمة قتل الأسير سميح أبو حسب الله في سنة ١٩٧٠، الذي اعتقلوه من بين رفاقه الأسرى في سجن غزة وأعدموه بعيداً، وحادثة «الحافلة ٣٠٠» في سنة ١٩٨٤ وقتل فلسطينيَيْن بعد اعتقالهما وظهورهما أحياء وبصحة جيدة أمام كاميرات الصحافة، وقتل الأسيرين أسعد الشوا وبسام السمودي، بعد إطلاق النار عليهما في سجن النقب في سنة ١٩٨٨، وجريمة قتل الشاب محمود سعيد صلاح من نابلس بعد اعتقاله في القدس وتكبيله في سنة ٢٠٠٢، وقتل الأسير محمد الأشقر بالرصاص في سجن النقب في سنة ٢٠٠٧. بالإضافة إلى كثير من عمليات القتل والإعدام الميداني التي تصاعدت في الضفة الغربية والقدس منذ اندلاع انتفاضة القدس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبعد أن بدأ ترويج قانون «إعدام الأسرى»، وقد وثّقت بعضها وسائل الإعلام وكاميرات المراقبة المثبتة في الشوارع. بمعنى أن دولة الاحتلال الإسرائيلي اقترفت جرائم قتل المواطنين بعد اعتقالهم مرات كثيرة، وتُمارس جريمة الإعدام كسلوك، فتعدم الأسرى، إما بالرصاص الحي، أو بسلاح التعذيب المميت والإهمال الطبي المتعمد.

> **كشف استطلاع جديد لمعهد الديمقراطية الإسرائيلي ارتفاع العنصرية بين الإسرائيليين، وأظهر أن أغلبية كبيرة من الإسرائيليين (٧١٪) تؤيد حكم الإعدام على الأسرى الفلسطينيين إذا تمت إدانتهم بالقتل، وأن أكثر من نصف الإسرائيليين (٥٥ ٪)، يعتقدون أنه يجب على جيش الاحتلال قتل منفّذي العمليات الفلسطينيين، حتى وإن كانوا لا يشكلون خطراً.**

الترويج الإسرائيلي لقانون «إعدام الأسرى ومنفّذي العمليات»، يُعتبر بمثابة تحريض واضح وشرعنة للجريمة ومنح ضوء أخضر لكافة الإسرائيليين لارتكاب المزيد من عمليات الإعدام الميداني بحق الفلسطينيين، ويُشكل غطاء قانونياً داخلياً لمقترفي عمليات القتل، وهذا ما يفسّر تصاعُد عمليات إطلاق النار بغرض القتل وازدياد جرائم الإعدام الميداني والتنكيل بالجرحى والمصابين منذ أن تعالت الأصوات الإسرائيلية لتطبيقه قبل بضعة أعوام، ومن المتوقع اتساعها بعد أن تسلّم «بن غفير» وزارة «الأمن القومي»، وهو مَن ينادي اليوم بقتل الأسرى، في ظل تصاعُد التطرف الإسرائيلي إزاءهم، إذ كشف استطلاع جديد لمعهد الديمقراطية الإسرائيلي ارتفاع العنصرية بين الإسرائيليين، وأظهر أن أغلبية كبيرة من الإسرائيليين (٧١٪) تؤيد حكم الإعدام على الأسرى الفلسطينيين إذا تمت إدانتهم بالقتل، وأن أكثر من نصف الإسرائيليين (٥٥ ٪)، يعتقدون أنه يجب على جيش الاحتلال قتل منفّذي العمليات الفلسطينيين، حتى وإن كانوا لا يشكلون خطراً. وتمثل هذه النسبة قفزة عن سنة ٢٠١٨، وهو ما يعكس بشاعة المُحتل وعنصريته وفاشيته، ويكشف جوهر العقلية الإجرامية والانتقامية للحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمينية المتطرفة.

الحبس المنزلي

الحبس المنزلي ظاهرة بدأت منذ سنوات طويلة، وأخذت تظهر جلياً بعد موجة الاحتجاجات عقب خطف الطفل محمد أبو خضير وقتله في تموز/يوليو ٢٠١٤، والمشاركة الواسعة من جانب الأطفال الفلسطينيين آنذاك. واتسعت مع اندلاع انتفاضة القدس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وتتمثل في تحويل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مئات البيوت الفلسطينية في القدس إلى سجون، لساكنيها من الاطفال القُصّر. فقد جعل الاحتلال الآلاف من أفراد العائلات المقدسية، رغماً عنهم، سجانين على أبنائهم القُصّر وحراساً ومراقبين على من تصدر المحاكم الإسرائيلية بحقهم حكماً بالحبس المنزلي؛ فيقيّدون حركتهم، ويتابعون نشاطاتهم، ويراقبون تحركاتهم، ويمنعونهم من تجاوز البوابة الخارجية للمنزل وتخطي حدود البيت، تنفيذاً لشروط الإفراج التي فرضتها عليهم المحاكم الإسرائيلية بموجب قرارات قضائية، وذلك تجنباً لاعتقال الكفيل أو المتعهد من أفراد الأسرة بتهمة عدم الالتزام ببنود الحكم وما وقّع عليه من اتفاق وتعهد. وتجربة الحبس المنزلي قد تتكرر لدى الأسرة وفي حياة الطفل نفسه أكثر من مرة.

ويُقصد بالحبس المنزلي احتجاز الطفل داخل البيت طوال الفترة التي تبحث فيها المحكمة الإسرائيلية في ملفه إلى حين انتهاء الإجراءات القضائية بحقه وإصدار المحكمة حكمها في قضيته، والتي قد تكون بضعة أيام أو أسابيع، وقد تمتد إلى عدة شهور، وربما تصل في بعض الأحيان إلى عام كامل أو أكثر، وهذه الفترة لا تُحتسب من فترة الحكم الفعلي الذي يصدر لاحقاً بحق الطفل. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، «الطفل المقدسي باسل عويضة مكث في الحبس المنزلي ثلاث سنوات وقبل بضعة أشهر أصدرت المحكمة الإسرائيلية بحقه حكماً بالسجن لمدة شهرين».

> أصدرت سلطات الاحتلال ٢٢٠٠ قرار بالحبس المنزلي بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠٢٢، بحق أطفال قصّر، ١١٤ طفلاً منهم كانت أعمارهم تقل عن ١٢ عاماً، مقارنة بنحو ٢٢٨ قراراً بالحبس المنزلي في الفترة بين ٢٠١٥-٢٠١٧.

ويُجبر الطفل خلال فترة الحبس المنزلي بعدم الخروج من البيت بتاتاً، وقد وُضع لبعضهم أجهزة تتبع «سوار إلكتروني» مع GBS، ونادراً ما يُسمح للطفل، في مراحل متقدمة وبعد أشهر من الحبس المنزلي، بالتوجه إلى المدرسة أو العيادة برفقة الكفيل، ذهاباً وإياباً.

لقد تمادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في استخدام عقوبة الحبس المنزلي، ولا سيما بحق الأطفال الفلسطينيين في القدس المحتلة ومن هم دون ١٤ عاماً، وجعلت من هذه العقوبة سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين، وسياسة دائمة في تعاملها مع المقدسيين، وإجراءً ثابتاً ضمن محاكماتها، الأمر الذي حوّلها إلى ظاهرة مقلقة ما زالت مستمرة.

وتفيد معطيات رسمية بأن الأرقام ارتفعت بشكل كبير خلال السنوات الأربع الأخيرة، حيث:

- أصدرت سلطات الاحتلال ٢٢٠٠ قرار بالحبس المنزلي بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠٢٢، بحق أطفال قصّر، ١١٤ طفلاً منهم كانت أعمارهم تقل عن ١٢ عاماً، مقارنة بنحو ٢٢٨ قراراً بالحبس المنزلي في الفترة بين ٢٠١٥-٢٠١٧.
- تم تحويل ٧٠٪ من الأطفال المقدسيين الذين تم اعتقالهم خلال السنوات الأخيرة إلى الحبس المنزلي قبل البت في قضاياهم، فيما تراجعت قرارات الحبس المنزلي المفتوح عددياً خلال العامين الأخيرين، الجاري والمنصرم، ولا سيما بعد إقرار عدد من القوانين الإسرائيلية التي أجازت اعتقال الأطفال القُصّر ومن هم دون ١٤ عاماً، وتغليظ العقوبة بحق الأطفال والمتهمين برشق الحجارة منهم، مما منح الشرطة والمحاكم صلاحيات أوسع باستمرار اعتقال الأطفال وتمديد فترة وجودهم في السجن. أمّا الحبس المنزلي المؤقت والمحدود لعدة ايام فما زال مستمراً وبشكل واسع.

استهداف إسرائيلي متصاعد للأطفال المقدسيين

ويتضمن الحبس المنزلي روايات مؤلمة في ظل الاستهداف الإسرائيلي للأطفال المقدسيين، فعلى سبيل المثال، تفيد الإحصاءات الرسمية بأن سلطات الاحتلال اعتقلت خلال العام الماضي نحو ١٣٠٠ طفل فلسطيني، منهم ٧٥٠ طفلاً من القدس يشكلون ما نسبته ٥٧,٧٪ من مجموع اعتقالات الأطفال.

كما تم اعتقال نحو ٤٥٠ طفلاً فلسطينياً منذ مطلع العام الجاري(٢٠٢٢)، منهم ٣٥٣ طفلاً من القدس يشكلون الأغلبية العظمى وما نسبته ٧٨,٤٪ من إجمالي الأطفال الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال هذا العام. وما زالت سلطات الاحتلال تحتجز في سجونها ومعتقلاتها قرابة ١٥٠ طفلاً، بالإضافة إلى عشرات آخرين تجاوزوا سن الطفولة وهم داخل الأسر، ولعل أبرزهم الأسير أحمد مناصرة الذي يعاني أوضاعاً صحية صعبة جراء ما تعرض له من تعذيب وعزل انفرادي وضغوط نفسية.

نوعان من الحبس المنزلي

- في النوع الأول: يبقى الطفل في بيته وبين أفراد أسرته طوال الفترة المحددة وفقاً لقرار المحكمة إلى حين البت في قضيته.
- أمّا في النوع الثاني: وهو أصعب من الأول، يُبعد الطفل عن بيت الأسرة أو الحي ومنطقة السكن، وقد يكون الإبعاد إلى خارج حدود المدينة، في حيفا وأم الفحم مثلاً، ويُلزَم الطفل بالبقاء في بيت بعيد يسكنه أحد الأصدقاء أو الأقارب، الأمر الذي يشتت العائلة ويزيد من حالة القلق لدى أفرادها. وأحياناً يكلف الأهالي مزيداً من الأعباء المالية لاضطرارهم إلى استئجار بيت بعيد عن سكناهم في حال عدم توفر بيت لأحد

من الآثار المرافقة للحبس المنزلي، توتر العلاقة بين الطفل وأهله نتيجة شعوره بأن أمه وأباه هما من يعتقلانه، وأن البيت الذي يفترض أن يكون موقع الشعور بالأمان أصبح هو السجن. كما يترتب على الحبس المنزلي في كثير من الأحيان حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، وخلق أوقات فراغ طويلة لديهم لا يعرفون كيف يقضونها، وشعورهم بالضغط وممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم.

الأقارب لاستقبال طفلهم فترة الحبس المنزلي. كما قد يتسبب هذا الأمر في مشكلات اجتماعية بين أسرة الطفل والكفيل من الأقارب والأصدقاء، ولا سيما إذا طالت الفترة في ظل القيود التي تُفرض عليهم أثناء فترة الحبس المنزلي.

ويُشترط على الكفيل، سواء أكان أحد الوالدين أو من الأقارب والأصدقاء، أن يكون ذا سجل خال من أي مشكلات أمنية أو جنائية، وفقاً لتصنيف الاحتلال، ويتمتع بصحة تؤهله للحركة والانتقال مع الطفل إن تطلب الأمر ذلك، مما يصعّب الأمر على العائلة. ومع ذلك فإن معظم الأهالي يُفضلون الحبس المنزلي على السجن الإسرائيلي لاعتقادهم بأنه أقل ضرراً على أطفالهم.

الآثار المرافقة للحبس المنزلي

من الآثار المرافقة للحبس المنزلي، توتر العلاقة بين الطفل وأهله نتيجة شعوره بأن أمه وأباه هما من يعتقلانه، وأن البيت الذي يفترض أن يكون موقع الشعور بالأمان أصبح هو السجن. كما يترتب على الحبس المنزلي في كثير من الأحيان حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، وخلق أوقات فراغ طويلة لديهم لا يعرفون كيف يقضونها، وشعورهم بالضغط وممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم.

يترك الحبس المنزلي آثاراً نفسية صعبة على الأطفال أنفسهم وعلى ذويهم الذين يضطرون لمراقبة طفلهم بشكل دائم ومنعه من الخروج من البيت، فيظهرون في مخيلة أطفالهم بصورة «السجان»، كما يترك أثره على مستقبل المدينة في ظل هذه الأجيال الصاعدة والناشئة. لذا فإن أغلبية الأطفال يفضلون البقاء في السجن الإسرائيلي على الخروج إلى الحبس المنزلي لما يُحدثه ذلك من مشكلات اجتماعية وتوتر وعدم استقرار في

العلاقة الأسرية بين الطفل وأسرته، ويخلق العديد من المشكلات النفسية لدى أطفال الحبس المنزلي وسلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، ويسبب لهم الكثير من الخوف والقلق واليأس والتوتر والعصبية والتبول اللاإرادي وفقدان الثقة بالأسرة، كما يشكل خطراً على مسيرتهم التعليمية. وأحياناً تُفرض غرامات مالية على الكفيل في حال جاءت الشرطة إلى البيت ووجدت الطفل ولم تجد الكفيل معه.

ويُعتبر الحبس المنزلي إجراءً تعسفياً وغير أخلاقي ويتناقض بشكل صارخ مع قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي منحت الكثير من الحقوق للأطفال، وفي مقدمها اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. كما يشكل عقوبة جماعية للأسرة بمجموع أفرادها، والتي لا يمكنها ممارسة حياتها ونشاطاتها اليومية بالشكل الطبيعي، إذ تضطر إلى أن تبقى في حالة استنفار دائم حرصاً على حماية ابنها من خطر تبعات تجاوزه الأحكام القضائية والشروط المفروضة عليهم، الأمر الذي يجعل من الحبس المنزلي جريمة قلّ مثيلها.

تلجأ سلطات الاحتلال إلى الحبس المنزلي في محاولة منها للتحلل من مسؤولياتها والتخفيف من عمليات اعتقال الأطفال وعدم إبقائهم داخل سجونها نظراً إلى صغر سنهم، ولا سيما من هم دون ١٤ عاماً، تجنباً للانتقادات الحقوقية، وسعياً منها للحفاظ على صورتها الديمقراطية المزعومة أمام المجتمع الدولي.

لماذا الحبس المنزلي؟

تلجأ سلطات الاحتلال إلى الحبس المنزلي في محاولة منها للتحلل من مسؤولياتها والتخفيف من عمليات اعتقال الأطفال وعدم إبقائهم داخل سجونها نظراً إلى صغر سنهم، ولا سيما من هم دون ١٤ عاماً، تجنباً للانتقادات الحقوقية، وسعياً منها للحفاظ على صورتها الديمقراطية المزعومة أمام المجتمع الدولي. لكن في الجانب الآخر، فإن سياسة الحبس المنزلي هي سياسة لقهر الإنسان الفلسطيني، ونوع من الانتقام والتعذيب للأطفال المقدسيين بهدف ترويعهم وتخويفهم وجعلهم يفقدون الثقة بأفراد أسرهم، والتأثير في توجهاتهم وتوجهات أفراد العائلة ومعتقداتهم في سياق العقاب الجماعي للمقدسيين، ودفعهم نحو الالتزام بما يصدر عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قرارات وما تتخذه من إجراءات مشددة، وإلزام أطفالهم بها بشكل مباشر أو غير مباشر وصولاً إلى الهدف غير المعلن والمتمثل في قبولهم بالأمر الواقع ومنعهم طواعية من المشاركة بأي شكل من أشكال الاحتجاجات السلمية وأفعال المقاومة المشروعة المناهضة للمحتل ووجوده.

سياسة (العقاب الجماعي)

رافق تصاعد عمليات الاعتقال ازديادًا ملحوظًا في التّنكيل من قبل قوات الاحتلال بحق المعتقلين، وذويهم كسياسة من سياسات (العقاب الجماعي)، التي يمارسها الاحتلال الإسرائيليّ، بحق الفلسطينيين في مناطق تواجدهم، حيث يهدف من خلالها إلى الانتقام، وخلق حالة رعب لدى المدنيين في تلك المناطق، ومحاولة مستمرة لتقويض أي حالة نضالية ضده، وهذه ليست سياسة جديدة، فعلى مدار عقود، مارس الاحتلال شتى الطرق، والأساليب الانتقامية بحق المعتقلين وعائلاتهم.

وتبدأ عمليات الاعتقال عادةً بعد منتصف الليل، اذ تقوم قوات مدججة من جيش الاحتلال، وبأعداد كبيرة، باقتحام القرى والمدن الفلسطينية، وتبدأ بعمليات تفتيش، ومداهمة للمنازل واعتقال، وفي غالبية عمليات الاقتحام، تقوم وحدات الجيش بخلع أبواب المنازل وتفجيرها لتخلق حالة من الرعب، والخوف لدى سكان البيت، بحيث تدخل مدججة بالسلاح، وتبدأ بالصراخ غير آبهةً بسكان المنزل، وتشرع بتكسير، وتخريب محتويات البيت تحت ذريعة التفتيش، وفي كثير من الأحيان يقوم جنود الاحتلال بالتحقيق الميداني القاسي مع المعتقلين وعائلاتهم، في نفس البيت قبل عملية الاعتقال، يتخلل التحقيق الميداني، إجراءات تعسفية منها الصراخ، والشتم وفي كثير من الأحيان تصل إلى الضرب أمام العائلة.

بلدة سلواد نموذجًا:

شنت قوات الاحتلال عمليات اعتقال واسعة في بلدة سلواد/ رام الله والبيرة، رافقها عمليات تنكيل وتخريب واسعة، كان أبرز هذه الحملات التي جرت يوم السادس من تموز / يوليو ٢٠٢٢، طالت تلك الحملة حينها ٣٠ معتقلاً، حيث اقتحمت قوات الاحتلال البلدة بأعداد كبيرة جدًا وبدأت بحملة اعتقالات واسعة لم تشهدها البلدة منذ مدّة، رافق الاقتحام تنكيل، وترهيب بحقّ المعتقلين وعائلاتهم وتخريب في الممتلكات العامة، ويأتي

> تبدأ عمليات الاعتقال عادةً بعد منتصف الليل، اذ تقوم قوات مدججة من جيش الاحتلال، وبأعداد كبيرة، باقتحام القرى والمدن الفلسطينية، وتبدأ بعمليات تفتيش، ومداهمة للمنازل واعتقال، وفي غالبية عمليات الاقتحام، تقوم وحدات الجيش بخلع أبواب المنازل وتفجيرها لتخلق حالة من الرعب، والخوف لدى سكان البيت، بحيث تدخل مدججة بالسلاح، وتبدأ بالصراخ غير آبهةً بسكان المنزل، وتشرع بتكسير، وتخريب محتويات البيت تحت ذريعة التفتيش، وفي كثير من الأحيان يقوم جنود الاحتلال بالتحقيق الميداني القاسي مع المعتقلين وعائلاتهم، في نفس البيت قبل عملية الاعتقال، يتخلل التحقيق الميداني، إجراءات تعسفية منها الصراخ، والشتم وفي كثير من الأحيان تصل إلى الضرب أمام العائلة.

ذلك في إطار جريمة العقاب الجماعيّ، حيث طالت حملات الاعتقال في غضون أقل من شهر نحو ٤٥ حالة اعتقال في البلدة.

إحسان حامد (٢١ عامًا) من بلدة سلواد تعرض لتحقيق ميداني وتنكيل أثناء عملية الاعتقال، تقول والدته: "الساعة ٥:٣٠ فجرًا اقتحمت وحدات خاصة منزلنا برفقة المخابرات، ودخلوا إلى غرفة إحسان وقاموا بإغلاق الغرفة، وبدأوا بالتحقيق الميداني معه، عزلونا عن بعضنا البعض حيث وضعوني في غرفة النوم، وزوجي، وأولادي في غرفة الصالون، كنا طوال الوقت نسمع صوت صراخ من قبل ضباط المخابرات، استمر التّحقيق معه حتى الساعة ٨:٣٠ صباحًا، قاموا بتخريب محتويات المنزل حيث كسروا كل أسرّة النوم وقلبوا أثاث البيت وقاموا بتمزيقه، حتى (أباجورات) المنزل قاموا بفتحها وتخريبها، طوال وقت الاقتحام كان هناك ترهيب، وعنف وتخريب لمحتويات المنزل".

لا تقتصر سياسة العقاب الجماعي على التنكيل والتخريب والضرب، بل تتعدى ذلك لتصل في كثير من الأحيان إلى حد استخدام الكلاب البوليسية المدربة أثناء عمليات الاعتقالات، ويأتي هذا أيضًا في نفس سياق التصعيد في عمليات الاعتقال، والترهيب المتبع من قبل وحدات الجيش، ففي صباح ٢٠٢٢/١١/٢ اقتحمت قوات الاحتلال منزل المواطن ح.ب (٣١عامًا) في قرية كفل حارس قضاء سلفيت، كانت قوات الاحتلال قد حاصرت المنزل، وبدأت بضرب الباب، حينها قال لهم ح.ب أنه سيفتح لهم الباب، ما إن فتح الباب أطلق جنود الاحتلال كلبًا بوليسيًا باتجاهه، انقض الكلب بشكل مباشر عليه واستمر في نهش لحمه لوقت طويل.
رغم سيل الدماء جراء الجروح التي سببها الكلب وصراخه استمر الكلب بنهش جسده وأصابه حينها بجروح بين فخذيه نزفت كثيرًا، انقض الجنود بعدها عليه ثم قاموا بتكبيله ولا يزال الكلب ينهش لحمه، ثم قاموا بنقله إلى ناقلة الجنود على الحمّالة، واستمرت عملية التنكيل، رغم إصابته، حيث أنّه وبعد نقله إلى سيارة الإسعاف حضر (ضابط المنطقة)، وقام بضربه وتهديده عدة مرات، ثم تم نقله عبر سيارة إسعاف إلى المستشفى، وهناك قاموا بقطب الجرح بـ ١٦ غرزة، ولا يزال ح.ب يعاني من آثار الجرح حتى يومنا هذا.

إبعاد الأسير المحرر والمدافع عن حقوق الإنسان صلاح الحموري إلى فرنسا.

بتاريخ ٢٠٢٢\١٢\١٨ قامت سلطات الاحتلال بترحيل الأسير المحرر والمدافع عن حقوق الإنسان صلاح الحموري إلى فرنسا، بعد أن قامت بسحب إقامته المقدسية أثناء فترة اعتقاله الإداريّ الأخيرة، الحموري أسير محرر أمضى نحو ١٠ سنوات في سجون الاحتلال ويحمل الجنسية الفرنسية، بدأت ملاحقته من قبل سلطات الاحتلال في عمر مبكر حيث لم يكن قد أتم حينها الـ ١٥ من عمره، ويواجه منذ ذلك الحين مضايقات قضائية، وإجراءات إداريّة تعسفية متواصلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، بما في ذلك الاعتقال الإداري، ومنع السفر، وإبعاد عائلته، والمراقبة والتجسس على هاتفه الخلوي، إضافة إلى منعه من التواجد في الضفة الغربية عدة مرات، كانت سلطات الاحتلال قد عرضت عليه أن يخرج من السّجن مقابل ترحيله إلى فرنسا قبل نحو ١٠ سنوات إلى حين انتهاء فترة محكوميته إلا أنّه رفض، وفضل السّجن على الخروج من البلاد، وأعادت سلطات الاحتلال اعتقال الحموري في آذار الفائت، وأصدرت بحقه أمرًا بالاعتقال الإداريّ لمدة ثلاثة أشهر تم تجديدها لمرتين.

في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٢، أعادت وزيرة الداخلية الإسرائيلية التابعة لدولة الاحتلال، (أييليت شاكيد)، تأكيد قرارها الصادر في تشرين أول من العام ٢٠٢١، بإلغاء إقامة صلاح الدّائمة في القدس، زاعمةً أنّه يشكّل (تهديدًا أمنيًا)، ومبررةً ذلك ب (خرقه للولاء) لدولة الاحتلال، استنادا لـ (الملف السري). ومع انتهاء أمر الاعتقال الإداريّ بحقّه وقرار المخابرات عدم تجديده، بالتالي أمرت بترحيله قسريًا بعد جلسة استماع عقدت في يوم ٦ ديسمبر، ورفضت الوزيرة إدعاءات صلاح ومحاميته.

> **صلاح الحموري واحد من أكثر من ١٤٥٠٠ مواطن مقدسي قامت سلطات الاحتلال بسحب إقامتهم المقدسية منذ عام ١٩٦٧ تحت حجج وذرائع واهية، وهي بذلك تتعمد جريمة التهجير القسري بحقّ المواطنين ضمن سياساتها لملاحقة الفلسطينيين و(عقابهم الجماعي)، وملاحقتهم بشتى الطرق، لا سيما العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.**

ما حصل مع صلاح الحموري من تهجير قسري وملاحقة مستمرة يعتبر جريمة حرب، فبموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يعتبر الترحيل القسري والترحيل القسري للفلسطينيين من القدس المحتلة جريمة حرب، وخرق جسيم للمادتين ٤٩ و ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، إضافة إلى ذلك، فإن معيار الولاء لدولة الاحتلال غير قانوني، حيث يحظر القانون الإنساني الدولي صراحةً على سلطة الاحتلال المطالبة بالولاء من السكان الواقعين تحت الاحتلال، كما هو منصوص عليه في المادة ٤٥ من أنظمة لاهاي والمادة ٦٨ (٣) من اتفاقية جنيف الرابعة.

صلاح الحموري واحد من أكثر من ١٤٥٠٠ مواطن مقدسي قامت سلطات الاحتلال بسحب إقامتهم المقدسية منذ عام ١٩٦٧ تحت حجج وذرائع واهية، وهي بذلك تتعمد جريمة التهجير القسري بحقّ المواطنين ضمن سياساتها لملاحقة الفلسطينيين و(عقابهم الجماعي)، وملاحقتهم بشتى الطرق، لا سيما العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث قامت سلطات الاحتلال على مر العقود التي مرّت بملاحقة، ومعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان، والعاملين في المجال الحقوقي، ضمن سياستها الثابتة في استهداف الفلسطينيين بشتى مجالاتهم وتوجهاتهم.

جريمة احتجاز جثامين الشهداء

تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيليّ احتجاز جثامين المئات من الشهداء والأسرى في مقابر الأرقام والثلاجات، وقد تصاعدت هذه السّياسة مجددًا منذ عام ٢٠١٥، ومع تصاعد أعداد الشهداء هذا العام، فإن عدد الشهداء المحتجزة جثامينهم منذ عام ٢٠١٥، (١١٧)، من بينهم (١١) شهيدًا أسيرًا، وهم من بين (٣٧٢)، يواصل الاحتلال احتجازهم في مقابر الأرقام والثلاجات.

ونحن في القرن الواحد والعشرين، تشكّل هذه الجريمة المحطة الأكثر ألمًا، حيث يتفرد الاحتلال الإسرائيليّ بهذه الجريمة عالميًا، بهدف مضاعفة الانتقام من الفلسطينيين بعد استشهادهم، والانتقام من ذويهم بحرمانهم من إلقاء نظرة الوداع عليهم، وتشييعهم بما يليق بنضالاتهم، وتضحياتهم، وبما يتناسب مع الشعائر، والطقوس الدينية المبنية على إكرامهم بدفنهم.

ومنذ عام ١٩٦٧ قدمت الحركة الأسيرة (٢٣٣) شهيداً، منهم (٧٣) قتلوا جراء التعذيب، و(٧٤) نتيجة الإهمال الطبي المتعمد (القتل البطيء)، و(٧٩) نتيجة القتل العمد، و(٧) جراء قتلهم المباشر بالرصاص الحي، وهناك ١١ جثمانًا من الأسرى الشهداء ننتظر الافراج وهم: أنيس دولة الذي اُستشهد في سجن عسقلان عام ١٩٨٠، وعزيز عويسات عام ٢٠١٨، وفارس بارود، ونصار طقاطقة،

تشكّل هذه الجريمة المحطة الأكثر ألمًا، حيث يتفرد الاحتلال الإسرائيليّ بهذه الجريمة عالميًا، بهدف مضاعفة الانتقام من الفلسطينيين بعد استشهادهم، والانتقام من ذويهم بحرمانهم من إلقاء نظرة الوداع عليهم، وتشييعهم بما يليق بنضالاتهم، وتضحياتهم، وبما يتناسب مع الشعائر، والطقوس الدينية المبنية على إكرامهم بدفنهم.

وبسام السايح وثلاثتهم اُستشهدوا خلال عام ٢٠١٩، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر والذي ارتقى خلال عام ٢٠٢٠، والأسير سامي العمور الذي اُستشهد عام ٢٠٢١، والأسير داود الزبيدي الذي اُستشهد عام ٢٠٢٢، ومحمد ماهر تركمان الذي ارتقى بذات العام في مستشفيات الاحتلال، وكان آخرهم الأسير ناصر أبو حميد، المحتجز جثمانه داخل معهد أبو كبير في الوقت الحالي.

هناك مخاوف كبيرة وحقيقة، من سرقة أعضاء، وأنسجة من جثامين الشهداء الفلسطينيين، وقد صرح قبل عدة سنوات، (يهودا هس) الذي كان مديرًا لمعهد أبو كبير الاسرائيليّ حتى عام ٢٠١٠، بأنه كان يشرف بنفسه على سرقة قرنيات عيون الفلسطينيين، وجلودهم لاستخدامها في علاج جرحى الجيش الإسرائيليّ.

الشهيد الأسير:
أنيس محمود دولة

تاريخ الاستشهاد: أغسطس1980م
ظروف الاستشهاد: خلال إضراب مفتوح عن الطعام بسجن عسقلان

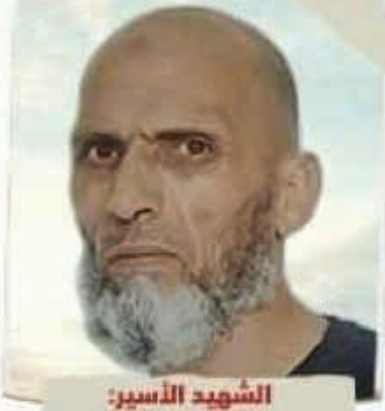

الشهيد الأسير:
عزيز موسى عويسات

تاريخ الاستشهاد: مايو 2018
ظروف الاستشهاد: التعرض لاعتداء همجي في سجن إيشل

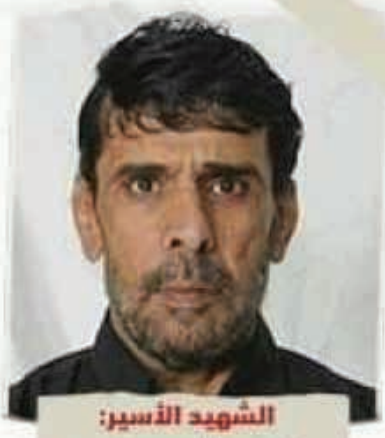

الشهيد الأسير:
فارس أحمد بارود

تاريخ الاستشهاد: فبراير2019
ظروف الاستشهاد: الإهمال الطبي

سرقة الاحتلال لأعضاء جثامين الشهداء

سجون رسمية خُصصت لسجن الأموات، حيث تُسجن الجثامين، وحيث جعل الاحتلال الإسرائيلي من ثلاجات الموتى ومقابر الأرقام سجوناً للشهداء وعقاباً للأحياء من بعدهم!

شهداء لم يوجعهم الموت، بل أوجع الأحياء المنتظرين عودتهم، وأوجع «دولة» لا زالت تخافهم وهم أموات، وتخشى تحريضهم وهم في قبورهم تحت التراب، فتعاقبهم وتعاقب ذويهم بعد موتهم، فتحتجز جثامينهم وتسجنها فيما يعرف بمقابر الأرقام أو ثلاجات الموتى، في واحدة من أكبر وأبشع الجرائم الإنسانية والأخلاقية والدينية والقانونية التي تقترفها دولة الاحتلال الإسرائيلي علانية. وكثيراً ما استُخدمت الجثامين المحتجزة لغرض الضغط والابتزاز والمساومة، كجزء من سياسة تتبعها دولة الاحتلال منذ سنوات طويلة.

وقد احتُجزت مئات الجثامين، بعضها أُفرج عنه في إطار صفقات تبادل مع فصائل عربية وفلسطينية، وبعضها الآخر عبر المفاوضات السياسية بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال، أو نتيجة جهود قانونية قامت بها مؤسسات حقوقية، والتفاصيل هنا كثيرة، بينما لا تزال دولة الاحتلال الإسرائيلي تحتجز نحو ٣٥٧ جثماناً لشهداء فلسطينيين وعرب، منهم ٢٥٣ جثماناً محتجزين منذ عام ١٩٦٧ فيما يعرف بمقابر الأرقام، و١٠٤ جثامين محتجزين في ثلاجات الموتى منذ عام ٢٠١٥، منها ١٢ جثماناً لفلسطينيين من القدس و٢٧ جثماناً لفلسطينيين من قطاع غزة و٦٥ جثماناً لفلسطينيين من الضفة الغربية، بينهم

> سبق لكثير من العائلات الفلسطينية والعربية أن تقدمت بشكاوى عديدة بشأن اختفاء أبنائها، كأن الأرض انشقت وابتلعتهم، في حين لا تزال دولة الاحتلال تنكر وجودهم أحياء في سجونها السرية، ولا تعترف بهم أمواتاً في مقابر الأرقام، فيُطلق عليهم تسمية «المفقودين».

٣ جثامين لإناث و٩ لأطفال قتلهم الجيش الإسرائيلي، وفقاً لبيان «الحملة الشعبية لاسترداد جثامين الشهداء».

وكانت الدكتورة مئيرا فايس وهي خبيرة إسرائيلية في علم الإنسان كشفت في كتابها «على جثثهم الميتة»، عن قضية سرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين في معهد أبو كبير للطب الشرعي في تل أبيب، وهو ما أقر به يهودا هس، المدير السابق لمعهد أبو كبير بسرقة الأعضاء بين الانتفاضتين الأولى والثانية بموافقة القانون. إن إجراءات دولة الاحتلال باحتجاز جثامين الشهداء في مقابر الأرقام وثلاجات الاحتجاز، تشبه إجراءات النازية التي كانت تحرق جثامين القتلى. فإسرائيل هي الوحيدة التي جعلت من المقابر وثلاجات الاحتجاز زنازين للشهداء، وما زالت تحتجز (١١٨) جثماناً في ثلاجات الموتى بينهم (١٢) طفلاً وعدد من الأسرى آخرهم الشهيد ناصر أبو حميد، كما تحتجز (٢٥٦) جثماناً في «مقابر الأرقام» و(٧٤) جثماناً مفقوداً.

وتعود الجثامين المحتجزة، في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى، إلى شهداء فلسطينيين وعرب، من الذكور والإناث، سقطوا في أزمنة متعددة وسنوات متباعدة وظروف مختلفة، فمنهم من استشهد في سبعينيات القرن الماضي، ومنهم من استشهد حديثاً. كما لا يقتصر احتجاز الجثامين على من شاركوا في المقاومة المسلحة ومنفذي العمليات الفدائية النوعية، كالشهيدة دلال المغربي المحتجز جثمانها منذ ما يزيد على أربعين عاماً، أو على الأشلاء المتبقية من جثامين منفذي العمليات الاستشهادية، بل هناك أيضاً جثامين محتجزة

تعود إلى شهداء قتلتهم قوات الاحتلال عمداً، أو قامت بتصفيتهم بعد احتجازهم واعتقالهم، وهناك أيضاً تسعة جثامين محتجزة تعود إلى أسرى توفوا داخل السجون الإسرائيلية جراء التعذيب والإهمال الطبي والقتل البطيء، وترفض سلطات الاحتلال الإفراج عنهم، فهم لم يكتفوا باحتجازهم أحياء، بل يواصلون احتجاز جثامينهم بعد موتهم، وأقدمهم الأسير أنيس محمود دولة (٣٦عاماً) من قلقيلية، الذي استشهد بين جدران سجن عسقلان في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٠، بالإضافة الى ثمانية أسرى آخرين هم: عزيز موسى عويسات (٥٣ عاماً) من القدس استشهد عام ٢٠١٨، وفارس أحمد بارود (٥١ عاماً) من غزة، ونصار ماجد طقاطقة (٣١ عاماً) من بيت لحم، وبسام أمين السّايح (٤٦ عاماً) من نابلس، وثلاثتهم استشهدوا عام ٢٠١٩، وسعدي خليل الغرابلي (٧٥ عاماً) من غزة، وكمال نجيب أبو وعر (٤٦ عاماً) من جنين، والاثنان استشهدا عام ٢٠٢٠، والشهيد الأسير سامي عابد العمور (٣٩ عاماً) من غزة استشهد عام ٢٠٢١، وآخرهم داود محمد الزبيدي (٤٠ عاماً) من جنين الذي استشهد بتاريخ ١٥ أيار/مايو الماضي.

بالإضافة إلى مئات آخرين ممن فُقد أثرهم ويُجهل مصيرهم، إذ سبق لكثير من العائلات الفلسطينية والعربية أن تقدمت بشكاوى عديدة بشأن اختفاء أبنائها، كأن الأرض انشقت وابتلعتهم، في حين لا تزال دولة الاحتلال تنكر وجودهم أحياء في سجونها السرية، ولا تعترف بهم أمواتاً في مقابر الأرقام، فيُطلق عليهم تسمية «المفقودين».

من هنا، يبدو واضحاً أن ثمة ترابطاً أساسياً ووثيقاً بين الاختفاء القسري لمئات المقاومين الفلسطينيين والعرب، وبين مقابر الأرقام والسجون السرية، وخصوصاً السجن الإسرائيلي رقم ١٣٩١. فربما هناك بين المفقودين من هم أحياء في السجون السرية، أو أنهم قُتلوا وتحولوا إلى جثث مأسورة في مقابر الأرقام.

> مقابر الأرقام هذه عبارة عن مدافن بسيطة تميزها أرقام مثبتة على لوحات معدنية أكلها الصدأ، وفوق كل قبر لوحة تحمل رقماً وليس اسم الشهيد، ولكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهات الأمنية الإسرائيلية عن صاحب الجثمان المدفون في جوف القبر، ولذا سميت مقابر الأرقام. وفي تلك المقابر دُفنت الجثامين بطريقة مهينة وقريبة من سطح الأرض، بل إن بعض القبور قد تلاشت تماماً بفعل السيول ومياه الأمطار التي جرفت ما بداخلها، فتناثرت الأشلاء وظهرت على سطح الأرض.

ما هي مقابر الأرقام؟

مقابر الأرقام اسم ارتبط بسجلات أسماء الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال الإسرائيلي، وهي مقابر سرية تقع في مناطق عسكرية مغلقة تخضع لوزارة الحرب الاسرائيلية، ويُمنع الاقتراب منها أو تصويرها، ولا يُسمح لذوي الضحايا، أو ممثلي المؤسسات الدولية ووسائل الإعلام بزيارتها. ومقابر الأرقام هذه عبارة عن مدافن بسيطة تميزها أرقام مثبتة على لوحات معدنية أكلها الصدأ، وفوق كل قبر لوحة تحمل رقماً وليس اسم الشهيد، ولكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهات الأمنية الإسرائيلية عن صاحب الجثمان المدفون في جوف القبر، ولذا سميت مقابر الأرقام. وفي تلك المقابر دُفنت الجثامين بطريقة مهينة وقريبة من سطح الأرض، بل إن بعض القبور قد تلاشت تماماً بفعل السيول ومياه الأمطار التي جرفت ما بداخلها، فتناثرت الأشلاء وظهرت على سطح الأرض، وفي إثر ذلك كشفت وسائل إعلام إسرائيلية مصادفة، منتصف تسعينيات القرن الماضي، بعض تلك المقابر التي ظلت لسنوات طويلة طي السرية.

الاعتقال الإداري للجثامين الفلسطينية

لا شك في أن احتجاز الجثامين هو وسيلة تستخدمها دولة الاحتلال الاسرائيلي من أجل تأكيد سيادتها على الأرض وعلى جسد الفلسطيني، حياً كان أو ميتاً؛ الجسد الذي تُنقش على جلده وزمنه وحيّزه الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية، اذ كثيراً ما استخدم الاحتلال الاسرائيلي الاعتقال الإداري لأكبر عدد من جثامين الفلسطينيين كاستراتيجيا عسكرية من أجل المقايضة المستقبلية مع جثامين إسرائيليين وقعوا أو سيقعون في يد المقاومة الفلسطينية، وبهذا كدست تحت تراب سيادتها كثيراً من الجثامين لفلسطينيين حُولوا إلىأرقام في مقابر الأرقام.

فقد كشف منسق «الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء» حسين شجاعية عن أن «عدد الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي منذ عام ٢٠١٥ ويواصل احتجاز جثامينهم في ثلاجات الموتى يبلغ ١٠٢، بينها جثامين فلسطينيتين و١١ طفلا و٨ أسرى».

وأوضح أنه إضافة إلى ذلك، جرى توثيق ٢٥٦ جثمانًا محتجزًا في مقابر الأرقام.

و«مقابر الأرقام» هي مدافن بسيطة محاطة بالحجارة دون شواهد، ومثبّت فوق كل قبر لوحة معدنية تحمل رقماً وليس اسم صاحب الجثمان، ولكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهات الأمنية الإسرائيلية.

وفي السنوات الأخيرة، كشفت وسائل إعلام إسرائيلية وأجنبية عن ٤ مقابر أرقام، إحداها في منطقة عسكرية عند ملتقى الحدود الإسرائيلية السورية اللبنانية، واثنتين بمنطقتين عسكريتين في غور الأردن، والرابعة شمال مدينة طبريا.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارا يجيز للقائد العسكري الإسرائيلي احتجاز جثامين فلسطينيين قتلهم الجيش ودفنهم مؤقتاً، لأغراض استعمالهم «أوراق تفاوض مستقبلية»، ومبادلتها مع أسرى إسرائيليين تحتجزهم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة منذ ٢٠١٤.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارا يجيز للقائد العسكري الإسرائيلي احتجاز جثامين فلسطينيين قتلهم الجيش ودفنهم مؤقتاً، لأغراض استعمالهم «أوراق تفاوض مستقبلية»، ومبادلتها مع أسرى إسرائيليين تحتجزهم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة منذ ٢٠١٤.

يقول «شجاعية» المنسق الإعلامي لحملة استرداد جثامين الشهداء ان الأفق القانوني صعب ومعقد» في هذا الملف، كون السلطات الإسرائيلية ربطته بملف جنودها المأسورين في غزة، و هذا الربط جاء في ردود رسمية من المحكمة العليا الإسرائيلية على ملفات سابقة.

يقول أحمد الديك مستشار وزير الخارجية الفلسطيني، إن الدبلوماسية الفلسطينية ترفع تقارير رسمية إلى مجلس حقوق الإنسان، ورسائل متطابقة إلى أمين عام الأمم المتحدة، ورئاسة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن دون جدوى، فلم يمرّ عبر التاريخ أن يرتكب احتلال جريمة إعدام ميدانية بحق مواطن، ثم يرتكب جريمة أخرى باعتقاله جثمانه».

إن اعتقال جثامين الفلسطينيين هو ممارسة غير قانونية ومخالفة للاتفاقيات الدولية بشأن التعامل مع جثامين أسرى ومعتقلي الصراعات بين الدول. فالمادة ١٣٠ من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة ٣٤ من البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف يُلزم جميع الدول بدفن المعتقلين المتوفين أو المقتولين، باحترام وبما يتلاءم مع ثقافتهم ودينهم، وتقديم البيانات اللازمة والمعلومات الوافية عنهم حين تسمح الأوضاع بذلك، وتسهيل إعادة الجثامين وما يخصهم من أمتعة شخصية إلى ذويهم.

معتقلات التجميد أو الثلاجات الاسرائيلية

في معتقلات الجثامين الاسرائيلية أو معتقلات الموت المرقمة والمعروفة بمقابر الأرقام ومعتقلات التجميد أو الثلاجات الاسرائيلية، هناك حيث ينقل الجثمان، مباشرة، أو بعد وقت قصير، إلى ثلاجات المعهد العدلي، ويلقى داخل الثلاجة المتلئة بجثامين الشهداء، بلا مراعاة لضيق الثلاجة ولجنس الشهيد وعمره. ويحبس هناك لفترة غير معلومة، قد تمتد إلى سنوات، في درجة حرارة ثلاثين تحت الصفر، وفي ثلاجات ضيّقة جدّاً وتالفة تنبعث منها الروائح الكريهة وتحيط بها الزواحف والحشرات. وتكون الجثامين مكدّسة فوق بعضها البعض بلا انتظام. ومع طول الاحتجاز، يتّخذ الجسدُ الوضعيةَ التي اتخذها حين الإلقاء به داخل الثلاجة، ويتجمّد على هذا الوضع وقد يكون منحنياً أو مرفوع الساقين أو الذراعين.

مجدي خنفر كان حياً، استشهد خلال اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في سنة ٢٠٠٢، قُتل خلاله شرطي اسرائيلي، حيث شُرح جثمان الشهيد مجدي في المعهد الوطني للطب العدلي الاسرائيلي، وربما سُرق من جسده أعضاء لتنقذ اسرائيليين ينتظرون من ينقذهم، وُضع في كيس، وحفرت له حفرة ليست بعميقة في أرض مقبرة، وكتب رقم لوحة فوقه، حيث تم تحويله من اسم الى رقم، حيث بات في مثواه المؤقت -معتقل الجثامين الفلسطينية- حتى ١٩ كانون ثاني/يناير ٢٠١٤، أي ١٢ عاماً تقريباً،

> ينقل الجثمان، مباشرة، أو بعد وقت قصير، إلى ثلاجات المعهد العدلي، ويلقى داخل الثلاجة المتلئة بجثامين الشهداء، بلا مراعاة لضيق الثلاجة ولجنس الشهيد وعمره. ويحبس هناك لفترة غير معلومة، قد تمتد إلى سنوات، في درجة حرارة ثلاثين تحت الصفر، وفي ثلاجات ضيّقة جدّاً وتالفة تنبعث منها الروائح الكريهة وتحيط بها الزواحف والحشرات.

حيث أعيد إحياء استشهاده وموته مرة أخرىليدفن كشهيد في مقبرة مع شاهد عليه اسمه.
بعض الجثامين المعتقلة في مقابر الأرقام فقدت هويتها، وبات مصيرها البقاء في المثوى المؤقت لعشرات الأعوام الأخرى، فتلك المقابر مثلما قال سالم خلة، منسق «الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء لدى الاحتلال الاسرائيلي:

يقول خالد مناصرة، والد الشهيد حسن مناصرة، والذي استلم جثمان ابنه مجمداً بعد مكوثه ستة أشهر في معتقلات التجميد الإسرائيلية، ثم أعاده الى قوات الاحتلال الاسرائيلي رافضا استلامه كقالب ثلج:
«كشفت الغطاء عن وجهه، وضعت يدي على جبينه، فكان الجبين جليداً، كان جثمانه بصورة يُرثى له، لم أتمالك نفسي، أعدت الغطاء عليه، صرخت بملء فمي عن قهر يسكن في جوفي منذ ستة أشهر، لم أسمح لأمه أن تراه حتى لا تصاب بصدمة».

إن محاولات دولة الاحتلال إرجاع جثمان الشهيد مجمداً هو تعبير عن رغبتها في إبقائه كشيء، ورفض العائلات استلام الجثامين مجمدة هو تعبير عن الرغبة في موت لأبنائهم له ملامح موت حي، ففي عدة حالات يرفض الأهالي استلام أبنائهم كشيء أو غرض مجمد، ويوافقون على الاستلام حين يكون يشبه نفسه، أي ميتاً كما لم يدخل إلى الثلاجات وهو ما حدث مع جثمان حسن مناصرة الذي رفض والده استلامه مجمداً لأن الاحتلال لم يلتزم بشرط اعادة الجثمان غير مجمد».

في عدد من الحالات التي استلمت فيها العائلات الجثمان، فضلت الدفن على الانتظار، لقد تعددت الشهادات حيال الجثامين المجمدة:

«يبدو أنهم يقومون بإلقائهم في الثلاجة بعد استشهادهم دون أي مراعاة للوضعية التي يكونون عليها، على الوجه أو على الرأس. الاحتلال لا يحترم حتى طريقة وضع الجثمان في الثلاجة». وهذه شهادة أحد الأطباء المعاينين لجثامين الشهداء».

يُستشهد ثم يضعونه في كيس اسود في ثلاجة قد تكون فيها جثث أخرى. يُلقون الجثث دون ترتيب، اضطررنا إلى رفع جثمان مازن بمساعدة عشرين شخصاً، كونه كان متجمداً بشكل تام. اضطررت الى اعادة تخييط جزء من وجهه ليتمكن أفراد عائلته من توديعه».

هذاما قاله د.عبدالله أبو هلال، مدير مركز أبو ديس الطبي والذي عاين جثمانَي فلسطينَيين بعد تسلمهما عند حديثه عن جثمان مازن حسن عربية الذي احُتجز لثلاثة أسابيع في ثلاجات إسرائيل.

إن تجميد الجثامين هو عبارة عن تشكيل لزمن - حيز الجثمان، وهو ايقاف لزمن- حيز الموت، ومنع الجسد من أن يموت، أي منعه من أن يتحلل ويتعفن كما يحدث بيولوجياً بعد الموت.

إن تجميد الجسد هو عبارة عن إخراس الجسد كي لا يسرد ما حل به من خلال علاماته، وحين تجري إعادة الجسد إلى العائلة، يذوب الجسد ويبدأ بالموت «الحقيقي».

«يبدو أنهم يقومون بإلقائهم في الثلاجة بعد استشهادهم دون أي مراعاة للوضعية التي يكونون عليها، على الوجه أو على الرأس. الاحتلال لا يحترم حتى طريقة وضع الجثمان في الثلاجة». وهذه شهادة أحد الأطباء المعاينين لجثامين الشهداء. يُستشهد ثم يضعونه في كيس اسود في ثلاجة قد تكون فيها جثث أخرى. يُلقون الجثث دون ترتيب، اضطررنا إلى رفع جثمان مازن بمساعدة عشرين شخصاً، كونه كان متجمداً بشكل تام. اضطررت إلى اعادة تخييط جزء من وجهه ليتمكن أفراد عائلته من توديعه».

وجع عائلات شهداء معتقلات التجميد

من المؤلم أن نواصل الحديث عمّا تفعله مقابر الأرقام والثلاجات من تمثيل وتغيير في ملامح الشهيد وضياع رفاته. ولكن نجد من المناسب التطرّق، ولو قليلاً، إلى ما يسبّبه هذا الاحتجاز من عذاب ووجع لعائلات الشهداء، آباء وأمّهات وأطفالاً وزوجات، هذا العذاب الذي يبدأ من اللحظات الأولى لواقعة الإعدام واختطاف الجثمان. فالعائلة لا تتلقّى الخبر اليقين ولا تعاين جثمان ابنها لتتأكد من أنه انتقل إلى رحمة الله، فتقيم خيمة عزاء بلا جثمان، وتعلن وفاة إبنها من دون التأكد من الوفاة. وبدل أن تنشغل في الحزن والتعبير عن الفقد وامتصاص الصدمة، تخوض معركة تضطرّ إليها فجأة ومن دون سابق إنذار. وهذه المعركة متعدّدة الجبهات؛ قانونية وشعبية وإعلامية وسياسية ودولية. وهنا تنقلب حياة العائلة ويتغيّر نظامها رأساً على عقب؛ يتحوّل البيت إلى خيمة عزاء دائمة بانتظار الجثمان المأسور في الثلاجة، ويمضي الأب يومه في الهرولة بين المؤسسات مطالباً بجثمان إبنه، وتقضي الأم جلّ وقتها في الميدان تحتضن صورة إبنها أمام وسائل الإعلام مطالبة بوداع إبنها ودفنه. أشهر كثيرة والعائلة في حالة اضطراب، لا توجعها اقتحامات الجيش لبيتها، ولا اعتقال أفراد العائلة، ولا حتى هدم البيت كعقوبة جماعية، بل يوجعها انتظار اليوم والساعة التي تحتضن فيه إبنها الشهيد لتدفنه في المكان الذي تريد. يوجعها اللايقين بمصير إبنها، هل هو ميّت أم حيّ؟ هل هو في الثلاجة أم في مقابر الأرقام؟ هل تعرّض جثمانه لتشريح وتشويه وسرقة الأعضاء؟ أسئلة كثيرة لا تجد العائلة إجابات لها وتبقى

تقلقها لأيّام وأشهر وسنوات طويلة. لقد اعتدنا في حياتنا اليومية أن نفتح ثلاجة المنزل لنخرج منها اللحم المجمد أو الدجاج، ولكن حتى هذا السلوك اليومي يوجع أمّ الشهيد المحتجز التي تتذكّر جثمان إبنها في الصقيع كلّما فتحت باب ثلاجة المنزل.

لا يزال الاحتلال يضرب عُرض الحائط بكل القرارات والقواعد والأعراف الدولية والدينية والأخلاقية، ويمعن في ممارسة هذه الجريمة التي تصل إلى حدّ جرائم الحرب. وقد شرعن الاحتلال جريمته بقرارات ممّا يسمّى محكمة العدل العليا التي، وعلى نحو مخالف لكل قواعد القانون الدولي والإنساني، أجازت لحكومة الاحتلال احتجاز الجثامين.

وبهذه القرارات، تكون عائلات الشهداء قد استنفدت وسائل الإنصاف المحلية وأغلقت في وجوههم النافذة الضيقة التي تسمّى بالقضاء المحلي، ولم يبق أمامهم إلا التوجه إلى القضاء الدولي ومحاولة خلق رأي عام دولي ضاغط على حكومة الاحتلال لوقف هذه الجريمة الإنسانية. في هذه الأثناء، تمتلك العائلات ما يكفيها من القوة والإرادة والعزيمة لمواصلة هذه المعركة لانتزاع حقها في دفن أبنائها دفناً كريماً. وهذا الحق

> لا يزال الاحتلال يضرب عُرض الحائط بكل القرارات والقواعد والأعراف الدولية والدينية والأخلاقية، ويمعن في ممارسة هذه الجريمة التي تصل إلى حدّ جرائم الحرب. وقد شرعن الاحتلال جريمته بقرارات ممّا يسمّى محكمة العدل العليا التي، وعلى نحو مخالف لكل قواعد القانون الدولي والإنساني، أجازت لحكومة الاحتلال احتجاز الجثامين.

لا ينتهي بالتقادم، وغير قابل للمصادرة بقوة قرارات محاكم الاحتلال. إنه حق أصيل، نشأ منذ نشأة الخليقة عندما سخّر الله الغراب لقابيل ليدفن أخاه هابيل تحت التراب.

توديع أبنائنا، تقبيل جباههم، دفنهم في المقابر المفتوحة التي أنهكها الانتظار، أن نزرع وردة على حافة القبر، نرويها بدمعة وقطرة ماء، أن نزور القبر متى شئنا، نناجي أبناءنا الشهداء، وربما نشكو إليهم قسوة الحياة في ظل الاحتلال، هذا ما نريده، هذه رسالة معركتنا التي نخوضها لاستعادة جثامين الشهداء.

الفنان : نبيل عناني، أمّ الشّهيد، ١٩٨٤.

ملاحق

مركز فلسطين لدراسات الأسرى
Palestine Center for Prisoners Studies

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن • TADAMON

قائمة الشهداء المحتجزة جثامينهم في ثلاجات الاحتلال منذ عام ٢٠١٦

«وقبل العام ٢٠١٦ ما زال أكثر من ٢٥٣ شهيداً محتجزين في مقابر الأرقام»

١. عبد الحميد أبو سرور	بيت لحم	٢٠١٦/٠٤/١٨
٢. . محمد الطرايرة	بني نعيم	٢٠١٦/٠٦/٣٠
٣. محمد الفقيه	دورا الخليل	٢٠١٦/٧/٢٧
٤. رامي عورتاني	نابلس	٢٠١٦/٠٧/٣١
٥. مصباح أبو صبيح	القدس	٢٠١٦/١٠/٠٩
٦. فادي القنبر	جبل المكبر القدس	٢٠١٧/٠١/٠٨
٧. عادل عنكوش	دير ابو مشعل رام الله	٢٠١٧/٠٦/١٦
٨. أسامة عطا	دير ابو مشعل - رام الله	٢٠١٧/٠٦/١٦
٩. براء ابراهيم	دير ابو مشعل - رام الله	٢٠١٧/٠٦/١٦
١٠. علاء أبو غراب	غزة	٢٠١٧/١٠/٣٠
١١. شادي الحمري	غزة	٢٠١٧/١٠/٣٠
١٢. بدر مصبح	غزة	٢٠١٧/١٠/٣٠
١٣. أحمد السباخي	غزة	٢٠١٧/١٠/٣٠
١٤. محمد البحيصي	غزة	٢٠١٧/١٠/٣٠
١٥. أحمد اسماعيل جرار	جنين	٢٠١٨/٠١/١٧
١٦. أحمد نصر جرار	جنين	٢٠١٨/٠٢/٠٦ .
١٧. عبد الرحمن بني فضل	عقربا	٢٠١٨/٠٣/١٨ .
١٨. مصعب السلول	غزة	٢٠١٨/٠٣/٣٠
١٩. محمد الربايعة	غزة	٢٠١٨/٠٣/٣٠
٢٠. عطية العماوي	خانيونس	٢٠١٨/٠٤/٣٠
٢١. يوسف العماوي	خانيونس	٢٠١٨/٠٤/٣٠
٢٢. عبد الدايم أبو مسامح	غزة	٢٠١٨/٠٥/٠٦
٢٣. الأسير عزيز عويسات	القدس	٢٠١٨/٠٥/٢٠
٢٤. رمزي النجار	خان يونس	٢٠١٨/٠٦/٠٤
٢٥. خالد عبد العال	رفح	٢٠١٨/٠٧/٠٢
٢٦. محمد طارق دار يوسف	كوبر	٢٠١٨/٠٧/٢٦
٢٧. هاني المجدلاوي	غزة	٢٠١٨/٠٨/٢٠
٢٨. وائل الجعبري	الخليل	٢٠١٨/٠٩/٠٣
٢٩. عطاف صالح	جباليا	٢٠١٨/٠٩/٠٩
٣٠. رمزي أبو يابس	الدهيشة	٢٠١٨/١١/٢٦

٣١. صالح البرغوثي	كوبر	٢٠١٨/١٢/١٢
٣٢. أشرف نعالوة	شويكة / فجر	٢٠١٨/١٢/١٣
٣٣. الأسير فارس بارود	غزة	٢٠١٩/٠٢/٠٦
٣٤. أمير دراج	خربثا المصباح	٢٠١٩/٠٣/٠٤
٣٥. يوسف عنقاوي	بيت سيرا	٢٠١٩/٠٣/٠٤
٣٦. ياسر شويكي	الخليل	٢٠١٩/٠٣/١٣
٣٧. عمر أبو ليلى	الزاوية - فجر	٢٠١٩/٠٣/٢٠
٣٨. محمد عبد المنعم عبد الفتاح	خربة قيس	٢٠١٩/٠٤/٠٣
٣٩. يوسف وجيه سحويل	عبوين	٢٠١٩/٠٥/٣١
٤٠. الأسير نصار طقاطقة	بيت فجار	٢٠١٩/٠٧/١٦
٤١. هاني أبو صلاح	خانيونس	٢٠١٩/٠٨/٠١
٤٢. أحمد العديني	دير البلح	٢٠١٩/٠٨/١٠
٤٣. عبدالله الغمري	دير البلح	٢٠١٩/٠٨/١٠
٤٤. عبدالله الحمايدة	دير البلح	٢٠١٩/٠٨/١٠
٤٥. رشاد البديني	دير البلح	٢٠١٩/٠٨/١٠
٤٦. . علاء الهريمي	بيت لحم	٢٠١٩/٠٨/١٦
٤٧. الأسير بسام السايح	نابلس	٢٠١٩/٠٩/٠٨
٤٨. رعد البحري	طولكرم	٢٠١٩/١٠/١٩
٤٩. بدوي خالد مسالمة	بيت عوا	٢٠١٩/١١/٣٠
٥٠. عبد الله ابو النصر	خانيونس فجر	٢٠١٩/١٢/١٨
٥١. محمد هاني أبو منديل	المحافظة الوسطى / قطاع غزة	٢٠٢٠/٠١/٢٢
٥٢. سالم زويد النعامي	المحافظة الوسطى / قطاع غزة	٢٠٢٠/٠١/٢٢
٥٣. محمود سعيد	المحافظة الوسطى / قطاع غزة	٢٠٢٠/٠١/٢٢
٥٤. فخر أبو زايد	بيتونيا /رام الله	٢٠٢٠/٠٢/١٧
٥٥. محمد الناعم	خان يونس	٢٠٢٠/٠٢/٢٣
٥٦. سفيان الخواجة	نعلين	٢٠٢٠/٠٣/٢٢
٥٧. ابراهيم حجازي هلسة	السواحرة	٢٠٢٠/٠٤/٢٢
٥٨. بهاء العواودة	دير سامت	٢٠٢٠/٠٥/١٤
٥٩. فادي سمارة قعد	أبو قش	٢٠٢٠/٠٥/ ٢٩
٦٠. أحمد عريقات	أبو ديس	٢٠٢٠/٠٦/٢٣

٦١. الأسير سعدي غرابلي	قطاع غزة	٢٠٢٠/٠٧/٠٨
٦٢. أشرف حسن عطاالله هلسة	السواحرة	٢٠٢٠/٠٨/١٧
٦٣. سمير حميدي	طولكرم	٢٠٢٠/١٠/١٠
٦٤. بلال رواجبة	عراق التايه -نابلس	٢٠٢٠/١١/٠٤
٦٥. الأسير كمال أبو وعر	جنين	٢٠٢٠/١١/١٠
٦٦. محمود عمر صادق كميل	قباطية	٢٠٢٠/١٢د٢٢
٦٧. عاهد عبد الرحمن قوقاس	الخليل- بيت أمر	٢٠٢١/٠١/٠٥
٦٨. الطفل عطا الله ريان	قراوة بني حسان-سلفيت	٢٠٢١/٠١/٢٦
٦٩. محمد حسين عمرو	حلحول- الخليل	٢٠٢١/٠١/٣١
٧٠. عبد الله خالد محمد دعباس	شويكة	٢٠٢١/٠٥/٠٧
٧١. محمد أيمن فتحي	مخيم طولكرم	٢٠٢١/٠٥/٠٧
٧٢. محمد النجار	نابلس	٢٠٢١/٠٥/١٣
٧٣. محمد روحي حماد	سلواد	٢٠٢١/٠٥/١٤
٧٤. شاهر أبو خديجة	كفر عقب	٢٠٢١/٠٥/١٦
٧٥. إسلام زاهدة	الخليل	٢٠٢١/٠٥/١٨
٧٦. وفاء عبد الرحمن البرادعي	الخليل	٢٠٢١/٠٥/١٩
٧٧. زهدي الطويل	كفر عقب	٢٠٢١/٠٥/٢٤
٧٨. جميل العموري	جنين	٢٠٢١/٠٦/١٠
٧٩. أمجد حسينية (عزمي)	جنين	٢٠٢١/٠٨/١٦
٨٠. نور جرار	جنين	٢٠٢١/٠٨/١٦
٨١. أحمد زهران	بدو، القدس	٢٠٢١/٠٩/٢٦
٨٢. محمود حميدان	بدو، القدس	٢٠٢١/٠٩/٢٦
٨٣. زكريا بدوان	بدو، القدس	٢٠٢١/٠٩/٢٦
٨٤. الفتى يوسف صبح	برقين، جنين	٢٠٢١/٠٩/٢٦
٨٥. الأسير سامي العمور	دير البلح، قطاع غزة	٢٠٢١/١١/١٨
٨٦. فادي أبو شخيدم	القدس	٢٠٢١/١١/٢١
٨٧. محمد شوكت سليمة	سلفيت	٢٠٢/١٢/٠٤
٨٨. محمد نضال يونس	نابلس	٢٠٢١/١٢/٠٦
٨٩. حكمت عبد العزيز موسى	مركة، جنين	٢٠٢١/١٢/٢٢
٩٠. أمير عاطف ريان	قراوة بني حسان، سلفيت	٢٠٢١/١٢/٣١

٩١. الفتى كريم جمال القواسمي	الطور، القدس	٢٠٢٢/٠٣/٠٦
٩٢. عبد الرحمن جمال قاسم	مخيم الجلزون، سكان جفنا، رام الله	٢٠٢٢/٠٣/٠٧
٩٣. نضال جعافرة	ترقوميا	٢٠٢٢/٠٣/٣١
٩٤. ضياء حمارشة	يعبد	٢٠٢٢/٠٣/٣٠
٩٥ . خليل طوالبة	جنين	٢٠٢٢/٠٤/٠٢
٩٦. سيف أبو لبدة	طولكرم	٢٠٢٢/٠٤/٠٢
٩٧. صائب عباهرة	جنين	٢٠٢٢/٤/٠٢
٩٨. رعد خازم	مخيم جنين	٢٠٢٢/٠٤/٠٨
٩٩. مها الزعتري	الخليل	٢٠٢٢/٠٤/١٠
١٠٠.معتصم عطاالله	تقوع بيت لحم	٢٠٢٢/٠٥/٠٨
١٠١. الاسير داوود الزبيدي	جنين	٢٠٢٢/٠٥/١٥
١٠٢.فادي غطاس	مخيم الدهيشة	٢٠٢٢/٠٩/٠٢
١٠٣. هيثم مبارك	بيتونيا / رام الله	٢٠٢٢/٠٩/٠٨
١٠٤. احمد عابد	كفر دان /جنين	٢٠٢٢/٠٩/١٤
١٠٥. عبد الرحمن عابد	كفر دان / جنين	٢٠٢٢/٠٩/١٤
١٠٦. محمد أبو جمعة	القدس /الطور	٢٠٢٢/٠٩/٢٣
١٠٧. محمد علي أبو كافية	بيت إجزا	٢٠٢٢/٠٩/٢٤
١٠٨. سائد الكوني (دفن جزء واحتجز جزء منه)	نابلس	٢٠٢٢/٠٩/٢٥
١٠٩. خالد الدباس	مخيم الجلزون- رام الله	٢٠٢٢/١٠/٣
١١٠. سلامة الشرايعة	بيرزيت/ رام الله	٢٠٢٢/١٠/٣
١١١. الأسير محمد تركمان	مخيم جنين	٢٠٢٢/١٠/١٤
١١٢. قيس عماد شجاعية	دير جرير/ رام الله	٢٠٢٢/١٠/١٤
١١٣. عدي التميمي	ضاحية السلام مخيم عناتا	١٩,١٠,٢٠٢٢
١١٤. محمد الجعبري	الخليل	٢٠٢٢/١٠/٢٩
١١٥.بركات عودة	العيزرية	٢٠٢٢/١٠/٣٠
١١٦. حابس ريان	بيت دقو/ القدس	٢٠٢٢/١١/٢
١١٧. عامر بدر حلبية	أبو ديس- القدس	٢٠٢٢/١١/٣
١١٨. محمد مراد صوف	حارس/ سلفيت	٢٠٢٢/١١/١٥
١١٩. ناصر أبو حميد	رام الله / مخيم الأمعري	٢٠٢٢/١٢/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن لجنة الطوارئ الوطنية العليا
الحركة الوطنية الأسيرة

قال تعالى: (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ)
صدق الله العظيم

يا جماهير شعبنا العظيم، نُحييكم بتحيةٍ معمّدةٍ بدماء شهدائنا الأبرار الأكرم منَّا جميعًا، الذين يروون بدمائهم الطاهرة تراب وطننا الحبيب، ويمهدون لنا طريق الفداء والإباء، نجدد لهم ولكم العهد والقسم بأن نبقى -كما عهدتمونا- جنودًا أوفياء للوطن ولكم شعبنا الأبيّ، نمضي في كفاحنا ونضالنا ضد هذا الاحتلال البغيض، وعدوانه المستمر والمتصاعد، واستباحته لأراضينا ومقدساتنا، ودماء أبناء شعبنا.

لقد أوغل هذا العدو الصهيونيّ المجرم في إجرامه ضد كل ما هو فلسطينيّ، واهمًا أنَّ في هذا الشَّعب من سيرفع رايةً بيضاء، وتناسى أنَّ شعب الياسر، والياسين، والشقاقي، وأبو علي مصطفى، وعمرو القاسم، لا يمكن أن ينكسر، وأنَّ شعبًا يُنجب عدي التميمي لا يمكن أن يرفع رايةً بيضاء، ولا يمكن لهذا الشعب، إلا أن ينتصر مهما طال الزمان.

يا أبناء شعبنا العظيم، مع تصاعد إرهاب دولة الاحتلال؛ واستلام أبناء «كهانا» لزمام السلطة ومفاصلها في الكيان الصهيوني، وفي ظل التّهديدات المتواصلة، وأعمال القتل والقمع والتدمير، وتولي زعران التلال ومناصريهم للمناصب الأمنية والقومية، وقرعهم لطبول الحرب، وإعداد الخطط للانقضاض على كل ما هو فلسطيني، فإننا نؤكد أنَّ الحرب لا تواجه إلا بحربٍ مثلها، وهذا العدو -وكما أثبت لنا مرارًا وتكرارًا- لا يفهم إلا لغة القوة، ونحن وإياكم يا أبناء شعبنا الأبي -وكما عهدتمونا- سنكون في خط الدفاع الأول لمواجهة هذا العدوان ومخططاته التصفوية والقمعية، ولن نسمح لهذا الكيان الغاصب أن يكسر إرادتكم من خلال كسر إرادتنا، وسنقاوم هذا النظام الفاشي حتى آخر قطرة دماءٍ في عروقنا.

وبناءً على ما سبق؛ نود التأكيد على الأمور التالية:

أولًا: إن الأسرى في كافة قلاع الأسر سيواجهون هذا الإرهاب الصهيوني وإجراءات حكومته الفاشية بكل شجاعةٍ واقتدار، موحدين تحت راية فلسطين، وتحت قيادةٍ موحدة، ومشروع نضالي واحد، تم إقراره من كافة الفصائل الوطنية والإسلامية داخل قلاع الأسر، وهذه دعوة لجميع الفصائل والقيادات الفلسطينية؛ بأن شعبنا لا يستحق منكم مزيدًا من الانقسام، ووحدتنا هي طريقنا للحرية والاستقلال ولمواجهة «دراكولا» الدم الصهيونية.

ثانيًا: إنّ أيّ اعتداءٍ علينا وعلى حقوقنا سيواجه بالعصيان الشامل، وبانتفاضةٍ عارمة في كافة قلاع الأسر، وإن هذه الانتفاضة ستُشكّل بركان حرية سينفجر في وجه هذا المحتل، فلا زلنا -كما كنا- أشداء لا يهمنا من عادانا، ولا كلّت عزيمتنا، ولم تزدنا سنين الأسر وعقوده إلا صلابةً وإصرارًا على مواجهة هذا الاحتلال الغاشم.

ثالثًا: إنّ المعركة القادمة -إن وقعت- ستُتوج بإضراب الحرية، ولن تنتهي تلك المعركة إلا بالنصر والحرية بتحررنا إلى الحياة الدنيا أحياء، أو سنلقى الله شهداء في هذه الحرب الفاصلة بيننا وبين أبناء «كهانا».

رابعًا: نعلن لكم أننا قد دخلنا مرحلة التعبئة العامة في صفوف الأسرى في كافة قلاع الأسر، وذلك من أجل الإعداد والاستعداد للمواجهة القادمة.

خامسًا: رسالتنا إلى من يتوعدنا ليل نهار في حكومة الاحتلال، تذكروا جيدًا أننا مقاتلين من أجل الحرية، وكما واجهناكم في ساحات القتال؛ سنواجهكم في قلاع الأسر، وأنتم الآن تمنحوننا فرصة لكي نُلقن من اعتدى على نسائنا وأطفالنا في شيخ جراح وخليل الرحمن درسًا لن ينساه في الصمود والتحدي، ولكي نثأر لصرخات حرائرنا على أعتاب المسجد الأقصى.

سادسًا: ونحن في سجون الاحتلال إذ نودع الأخ المناضل الكبير، والقامة الوطنية الرفيعة والأيقونة الثورية «كريم يونس» بدموع الفرح، وذلك بعد «٤٠» عامًا من الأسر إلى الحرية، نطالب جماهير شعبنا في كافة أماكن تواجده بالاحتفاء، والاحتفال بكريم كأقدم مناضل سياسي في سبيل الحرية، وباعتبار هذا اليوم مناسبة وطنية ووحدانية يرتفع بها العلم الفلسطيني، ونغني للحرية، وللوطن الواحد، وللشعب الصامد الذي لا ينكسر، وأيضًا هي فرصة لكافة التنظيمات الفلسطينية بأن تقف أمام سنوات أسر كريم يونس الطويلة، وأن تقف أمام ضميرها، ومسؤوليتها الوطنية، وتتخذ قرارها مرة وللأبد بعدم ترك المئات من مقاتليها الذين يواجهون الحكم المؤبد، وألا يُتركوا فريسة سهلة في السجون ليفترسها هذا السجان، وليكونوا عُرضةً لقمع الاحتلال وقهره، وأن تكون مهمة تحرير الأسرى واجبًا دينيًا ومهمة وطنية عليا نافذة للتطبيق تحت شعار: «نحن مقاومة لا تترك أسراها للنسيان والموت خلف القضبان».

أخيرًا: نوجه رسالتنا إلى غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة بأن تُبقي سيفها حاضرًا ومُشرعًا، لتسند ظهرنا في هذه المعركة الحاسمة، وأن تعجل بالوفاء بالوعد بتحريرنا من هذه التوابيت.

وإنها لثورة حتى النصر

وإنه لجهاد، نصرٌ أو استشهاد

لجنة الطوارئ الوطنية العليا

الحركة الوطنية الأسيرة

الأربعاء ١١ جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ

الموافق لـ ٤ يناير م٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

(والذين قاتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم سيهديهم ويصلح بالهم ويدخلهم الجنة عرفها لهم)

صدق الله العظيم

بيان صحفي - عائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام

يا أبناء شعبنا في كل مكان

نحن عائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام، إذ نزف اليكم الشهيد الأسير ناصر أبو حميد الذي انضم إلى قافلة الشهداء، بعد رحلة طويلة من الأسر والقيد والإهمال الطبي ووجع المرض والغياب، وإذ نؤكد على أنه كلما ارتفعت قائمة الشهداء كلما اقتربنا من لحظة النصر والتخلص من الاحتلال الغاشم، وحيث أن الاحتلال يمعن في تعذيب أمهات الشهداء واحتجاز جثامين أبنائهن دون حساب وعقاب، وحيث أن عدد الجثامين المحتجزة في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام ارتفع إلى رقم غير مسبوق، فقد وصل إلى ١١٨ جثمان شهيد منهم ١١ أسيراً ارتقوا داخل الأسر بينهم جثمان الشهيد أنيس دولة المحتجز جثمانه منذ عام ١٩٨٠،

فإننا نعلن ما يلي :

١. نؤكد أولاً وقبل كل شيء بأن معركتنا من أجل دفن أبنائنا هو حق أصيل لنا لا يقبل النفي أو النقاش وهو يأتي في إطار المعركة الأكبر والأعظم وهي مقاومة الاحتلال، هذه المقاومة التي ارتقى أبناؤنا خلالها حاملين الراية التي لن تسقط.

٢. نؤكد على أن أحد أهم أسباب إمعان الاحتلال في جريمته بمواصلة احتجاز جثامين أبنائنا هو أنه لم يلق الرد الشعبي والسياسي والدولي والقانوني والإعلامي، وأنه يشعر أنه بمأمن عن أي عقاب أو مساءلة محلية أو دولية.

٣. تؤكد عائلات الشهداء أنها قالت الكثير من الكلام وأطلقت الكثير من الصيحات ونشرت عشرات البيانات، وأنها حذرت وما زالت من مغبة الصمت إزاء هذه الجريمة، وأكدت في غير مرة أن جريمة الاحتجاز ستطال كل فلسطيني شهيد، دون النظر إلى الانتماء أو العمر أو مكان الإقامة أو أسيراً أو طليقا.

٤. تؤكد عائلات الشهداء بأن احتجاز جثمان الشهيد ناصر أبو حميد، بعد رحلة عذاب طويلة وحرمان والدته من احتضانه حيا، يؤكد على أن الاحتلال ماضٍ في جريمته، وأن الاحتلال لن يتوقف عن جريمته بفعل بيانات الاستنكار والشجب والإدانة والمطالبة الناعمة، بل بموقف فلسطيني أصيل يستند إلى الالتفاف الشعبي الواسع والإسناد المؤسساتي الدائم والدعم السياسي القوي والصوت الإعلامي العالي .

٥. وعليه فإن عائلات الشهداء في هذا البيان لا تستعطف أحدا، ولا تستجدي موقفا، ولا تتوسل إسنادا، بل تطالب بقوة الحق، كل المؤسسات الرسمية والأهلية والإعلامية والنقابية للوقوف معها في معركتها التي لن تتوقف حتى الإفراج عن آخر جثمان شهيد في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام.

٦. فليكن هذا البيان صرخة قوة، ونداء حق، لعل الآذان الصماء تسمع، والأفواه الخرساء تتكلم، والأسود النائمة في ميدان المنارة تزأر. لعل الصرخة تصل إلى وسائل الإعلام المحلية والدولية، والنقابات الفلسطينية وفي مقدمتها نقابة المحامين ونقابة الصحفيين، وكل المؤسسات الأهلية، وقبل كل ما سبق كل المستويات السياسية.

٧. شعارنا في هذه الصرخة: بدنا ولادنا، كل ولادنا ولا تنازل عن هذا الشعار.

الحرية لأسرى الحرية

الشفاء للأسرى المرضى

والدفء لجثامين أبنائنا

عائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم

٢٠٢٢-١٢-٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن الحركة الوطنية الأسيرة
لنعي الأسير الشهيد ناصر أبو حميد

قال تعالى:

{مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ. فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ، وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا}.

يا جماهير شعبنا العظيم، يا أسرانا الصابرين، تحيةً معبقةً برائحة الشهداء.

في فجر هذا اليوم العظيم، ترجل فارسًا من فرسان الوطن، وقائدًا من قادة العمل المقاوم والمكافح، وفارسًا من فرسان الحركة الوطنية الأسيرة، الشهيد البطل القائد/ ناصر أبو حميد، الذي ارتقى إلى علياء الخلود والمجد بعد مسيرةٍ حافلةٍ من العطاء المستمر، بدءًا من انتفاضة الحجارة إلى انتفاضة الأقصى قائدًا مشتبكًا مع العدو وأعوانه في كل الساحات خارج السجن وداخله، لينضم إلى قافلة شهداء شعبنا وشهداء الحركة الوطنية الأسيرة، وملتحقًا بشقيقه الشهيد عبد المنعم صائد الشاباك.

ولقد خرج شهيدنا القائد ناصر أبو حميد من أحضان عائلةٍ مجاهدةٍ مقاومةٍ مناضلة، لم تتأخر يومًا في تقديم دمائها وجهدها في سبيل تحرير الوطن من دنس المحتل الغاشم المجرم، الذي لا زال يخشى ناصر حتى وهو شهيدًا، ولم يجرؤ على تحرير جسده بعد أن تحررت روحه من ظلم السجان وقهره.

وفي هذا المقام الجلل، نود أن نوصل عدة رسائل:

أولًا: إلى عائلة الشهيد القائد ناصر أبو حميد الكريمة المجاهدة:

إننا إذ ننعى الشهيد ونعزيكم وأنفسنا برحيل القائد المجاهد ناصر؛ ننقل تعازي كافة الأسرى إلى عائلتكم المجاهدة الصابرة، وتعجز حروف أبجديتنا العربية عن صياغة كلماتٍ توازي صبركم وعطاءكم وثباتكم، وإلى أمه الصابرة المحتسبة كل كلمات التقدير والاعتزاز بما قدمت من شهداء وأسرى، ولم يثنها ذلك يومًا بل زاد من صبرها وإقدامها على تحدي العدو المجرم الغاشم.

ثانيًا: إلى شعبنا وفصائل المقاومة:

ونحن نودع الحبيب ناصر الذي عرفته شوارع الوطن مقاومًا ومشتبكًا، وارتقى نتيجة الإهمال الطبي والتقصير في السعي لتحريره؛ لقد آن الأوان لتحرير أبنائكم من الأسر على يد عدو مجرم يتفنن في صنوف العذاب والإهمال الطبي لأبنائكم، ألا يكفي هذا العدد من الشهداء في صفوف الأسرى حتى يلتقط الجميع الرسالة الواجب القيام بها لتحريرنا؟

ثالثًا: إلى العدو الغاشم المجرم:

إن سياسة القتل الممنهج التي ترتكبونها بحقنا لم ولن تضعف من عزيمتنا يومًا، ولن توقف مقاومتنا داخل السجن وخارجه، بل تزيدنا يقينًا بصواب المنهج والهدف، وسوف تدفعون ثمن إجرامكم قريبًا وعاجلًا وليس آجلًا.

رحم الله شهيدنا، وعظَّم الله أجر أهلنا وشعبنا، وفك الله بالعز قيدنا

الحركة الوطنية الأسيرة

الثلاثاء ٢٦ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ الموافق لـ ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢م"

ماذا يعني قرار البدء بإجراء حلّ التنظيم، أو بتسمية أُخرى «حل الهيئات التنظيمية»؟

هل يبدأ الأسرى إضراباً عن الطعام بعد إعلان حالة الطوارئ القصوى في صفوفهم؟

هذا التقرير كتبه الأسير المحرر «أمير مخول» بتاريخ ٣١-٨-٢٠٢٢ حول الاضراب المفتوح عن الطعام الذي خاضه ١٠٠٠ أسير فلسطيني من الفصائل الفلسطينية بتاريخ ١-٨-٢٠٢٢ في كافة المعتقلات الإسرائيلية، تحت شعار «موحَّدون في مواجهة السجّان»، بعدما وصلت خطواتهم النضالية الاحتجاجية منذ ٢٢ أغسطس/آب عام ٢٠٢١ إلى طريق مسدود مع إدارة المعتقلات الاسرائيلية التي تصرّ على التنكيل بالأسرى والمسّ بحقوقهم الجوهرية في الحياة. وسبق هذا الإضراب الاعلان عن حل الهيئات التنظيمية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، تلاها الامتناع عن الخروج إلى ما يُسمى «الفحص الأمني»، وإرجاع وجبات الطعام، بالإضافة إلى ارتداء الزي البني (الشاباص)، وإغلاق الأقسام.

بعد اجراءات وزير الأمن القومي الصهيوني بن غفير وتحديه للأسرى وبدء اجراءاته للتضييق عليهم، تم تحرير هذا التقرير بتصرف من قبل وحدة البحوث والدراسات، لأهميته ومضامينه الكبيرة المعاصرة في فهم تهديد الأسرى بحل الهيئات التنظيمية، وخوض اضراب مفتوح عن الطعام في المرحلة القادمة، بما يشكل صورة واضحة لأهمية المعركة القادمة التي سيخوضها الأسرى في مواجهة الغطرسة الاسرائيلية.

قد لا تكون الخطوة مفهومة لدى الجمهور الواسع، وقد لا يدرك الكثيرون فحواها ومنطقها. إلا أنها مرحلة حاسمة في إعلان الإضراب والتعبئة العامة في صفوف الأسرى، وفي الصدام المباشر واشتباك القوة بالقوة - قوة إرادة الأسرى وقوة القمع الترهيبية لمصلحة سجون الاحتلال، وبالأحرى، لدولة الاحتلال بكامل منظوماتها. إنها خطوة تهديد فعلي، وبجهوزية عالية صادرة عن «الحركة الأسيرة»، وتعني أنه ليس هناك ما يوقف المسار سوى انصياع مصلحة السجون لمطالب الأسرى.

يُشكل حلّ التنظيم معركة سيادة بامتياز يُبادر إليها الأسرى، وتتمثل في فقدان «إدارة السجون» لجوهر أدوات السيطرة والضبط. فمن ناحية، تُشكل الهيئات التنظيمية للأسرى إنجازاً تاريخياً للحركة الأسيرة، فهي أسلوب التنظيم القائم على نوع من الإدارة الذاتية الكيانية لحياتهم الاعتقالية في الحالات «العادية»، وفيها يضبط الأسرى علاقة مصلحة السجون بهم على أساس جماعي منظم، في حين ترى مصلحة السجون، من منطلقاتها، هيئات الأسرى بمثابة منظومة «قابلة للضبط»، وعند الحاجة للتفاوض، وكذلك كعنوان للتعامل مع الأسرى، بدلاً من التعامل الفردي مع كل أسير على حدة، كما ترى فيها مصلحة وأداة لتوفير قوى بشرية كبيرة من السجّانين. لكنها وبالأساس ترى فيها، من ناحيتها، أداة رقابة وضبط، وتتيح لها إدارة شؤون السجون بأقل الخسائر والتكلفة البشرية، هذه البنية سارية فقط على ما يخص أسرى الحرية الفلسطينيين.

إن «حلّ التنظيم» هو أقصى درجات التنظيم، إذ تحُلّ مكان هيئات الأسرى الدائمة لجنة الطوارئ الوطنية العليا، المشرفة على الإضراب، وعلى التفاوض، وعلى إنهائه حين ترى ذلك مناسباً، وهي هيئة مركّبة من قادة الفصائل المشارِكة في الإضراب، وصاحبة الكلمة الفصل في نهاية المطاف.

وإذ يدرك الأسرى أنه من أوائل خطوات مصلحة السجون وخلفها «الشاباك»، عزل أعضاء لجنة الطوارئ العليا المعلنة، وتوزيعهم على زنازين العزل في سجون مختلفة، منعاً للتواصل والتأثير، واعتقاداً من استخبارات السجون أنهم سيكسرون الإضراب في أولى خطواته، لكنها تفشل، إذ يكون هناك لجان ظل للطوارئ متفَّق عليها، وتعمل على إدارة الإضراب كما هو مُخطَّط له، وفي حال تم عزل أعضائها تتكون لجان أُخرى، فلا يوجد فراغ قيادي في الاشتباك. والأهم في هذه الرتابة، هو رفض هذه اللجان، ومعها جموع الأسرى المضربة، لأي تفاوض مع مصلحة السجون بشأن الإضراب، ويكون الضغط باتجاه واحد ومكثف، وهو إلغاء عزل أعضاء لجنة الطوارئ العليا والتفاوض معهم كهيئة مخولة، وليس كأفراد.
إنه سور إرادات مُحكَم يبنيه الأسرى في وجه السجّان، وعليه، حين يتم تبليغ مصلحة السجون بقرار حل التنظيم، فهذا يعني اشتباكاً بجهوزية كفاحية قصوى، وفيها استعداد لدفع ثمن الاشتباك، ولأن تكون إمكانية الانكسار غير واردة، إنها حرب كرامة يعلنها الأسرى وسلاحهم الأمضى، وهو الأمعاء الخاوية والنفوس الطافحة بالمعنويات.

من المتوقع أن يكون الإضراب المزمع الاعلان عنه في مواجهة اجراءات وزير الأمن القومي الاسرائيلي «بن غفير» قاسياً اذا ما أُضطر الأسرى لاعلانه، كونه يأتي في سياق الموجات الارتدادية لنفق الحرية، وكونه لا يزال مفتوحاً في رأس سجون الاحتلال ودولته، انتصاراً فلسطينياً معنوياً عظيماً في زمن حسبت دولة الاحتلال فيه أنها ماضية باتجاه القضاء على قضية فلسطين وعلى روح الشعب الحرة، ليعيدها إلى نقطة البدايات التي لا تنفع فيها كل ترسانات العدوان.

وعليه، فإن النهج الذي دعا إليه، حصريًا، كل من وزراء الأمن الداخلي السابقين، تساحي هنغبي وغلعاد أردان وأمير أوحانا، والذي دعا جهارًا إلى «تكسير العظام» وتدمير الحركة الأسيرة، وإلى عدم التجاوب مع المطالب، حتى ولو استشهد الأسرى، أو بلغة الوزراء المذكورين «ليموتوا»، قد بات سياسة دولة وثقافة المجتمع الإسرائيلي العنصرية الانتقامية السائدة.

منذ سنة ٢٠١٨ تحديداً، هناك سياسة واضحة المعالم، مفادها العمل على القضاء على بنية الحركة الأسيرة. وتنطلق هذه السياسة الحكومية الرسمية من اعتبار ظروف حياة الأسرى الاعتقالية «أفضل من اللازم»، واعتبار كل إنجاز حققته الحركة الأسيرة في تاريخها امتيازاً ينبغي إلغاؤه، بينما أداة إلغائه هي القمع المباشر وتعميق سياسة القهر المستدام. كما يشكل القرار الحكومي الإسرائيلي وخلفه جهاز «الشاباك»، بتكثيف عملية نقل الأسرى بين السجون، مسألة غاية في القهر، وبالذات تجاه الأسرى القدامى وكبار السن وذوي الأحكام العالية والأسرى المرضى، لِما فيها من معاناة، وهم الذين يبحثون عن فسحة استقرار وهدوء نفسي نسبي، حتى ولو كان متخيلًا في داخل مساحات القهر الدائم.

تتكثف في سياسة تنقيلات الأسرى كل السادية الممكنة والتلذذ بالانتقام، وفيها مسعى لإعاقة تنظيم الأسرى الجماعي وتنغيص حياتهم الاعتقالية، وإهانتهم، وإرهاق مقصود للجسد والروح، كما أن محاولة مصلحة سجون الاحتلال سحب التزاماتها التي التزمت بها أمام ممثلي الأسرى، بإلغاء كل العقوبات الجماعية التي فرضتها، رداً على نفق الحرية، وبإعادة الأمور كما كانت عليه من قبل، يشكل مؤشرًا إلى قرار دولة الاحتلال بالمزيد من العدوانية.

يتميز المسعى الاستخباراتي الإسرائيلي الحالي، بالإضافة إلى ما ذُكر من تصعيد القمع، واستخدام وحدات جيش الاحتلال في قمع الأسرى، والتي بحسب عقيدتها الحربية، تشكل «تصفية العدو» أداة مباحة ومتاحة، بالسعي الحثيث لقتل صورة الأسرى أمام شعبهم، وتشويه سمعتهم الأخلاقية التي بلغت ذروتها في نفق الحرية. إنه انتقام الاحتلال من صورة إخفاقه، ومن نشوة فرح الحرية ومعانقة المستحيل التي استحوذت على قلوب الشعب الفلسطيني وكل أنصاره ونصيراته. لذلك، نرى اليوم حملة مكثفة ومتسارعة الوتيرة تتقاسم الأدوار خلالها المؤسسات الإعلامية والسياسية والأمنية لتشويه سمعة الأسرى أمام شعبهم أولًا؛ وثانيًا، أمام المجتمع الإسرائيلي ذاته، وتصويرهم على أنهم، جماعيًا، كما لو كانوا عصابة من المجرمين والمغتصبين، وأن مصلحة سجون الاحتلال هي ضحيتهم، وأن دولة الاحتلال هي الضحية. وكل ذلك لتبرير أي إجراء قمعي مستقبلي، وهندسة استعداد شعبي إسرائيلي، فوق الموجود أصلًا، لقبول أي قمع دموي للأسرى، بعد المشروع الاستخباراتي الاحتلالي الساعي لـ«نزع» أي طابع إنساني عنهم وشيطنتهم.

إن هذه الخطوات تندرج أيضًا في السعي الثابت لإفساد الحركة الأسيرة من الداخل، واستمالة البعض، حتى يكون «سوس الخشب منه وفيه». وهي لعبة استخباراتية مكشوفة، الهدف منها تشويه سمعة الأسرى

ككل، وخلخلة بنيتهم وتشتيت هويتهم الوطنية الكفاحية، وهو المسعى ذاته الممارَس تجاه كل شعب فلسطين. وبتقديري، فإن هذه السياسة لن يُكتَب لها النفاد، فشعبنا دائمًا يفاجئ، ولن يتيح لهم ذلك، والأسرى هم أبناء وبنات هذا الشعب، ومن روحه.

كما تعلم دولة الاحتلال بأن أي قمع دموي للأسرى قد يتحول إلى حدث استراتيجي يصل إلى مواجهة عسكرية، وله إسقاطات سياسية وإقليمية. ولذلك، هي في ورطة مع ذهنيتها الانتقامية، أما رسالة الأسرى، فهي أن أي بطش دموي سيعزز تلاحُم الأسرى، وسيزيدهم قوة وصلابة. هكذا هي المعادلات داخل جدران القهر.

كان من اللافت في البيانات التي صدرت عن الحركة الأسيرة لمخاطبة جماهير الشعب الفلسطيني في الأيام الأخيرة، وتحضيراً لأجواء المواجهة الصعبة، رسالة هذه البيانات إلى الشعب بأن إضرابهم هو معركة الشعب بأكمله، وهي معركة الحرية في الطريق إلى حرية الشعب.

كما تضمنت طلباً بتقاسُم المسؤولية، وتأكيداً أن معركة الأسرى تُدار بالتزامن، وبالتنسيق، وبالتكامل، من داخل السجون ومن خارجها. كما أكدت كذلك رسالتها الإنسانية أن لا تُترك ردات الفعل لعائلات الأسرى وذويهم المثقلين بعذابات القلق على الأبناء والجهود المضنية لزياراتهم المبتورة وسطوة انتظار الفرج.

إنه نداء للشعب بأن يتحمل مسؤولياته، وأن يقوم بدوره في معركة عليها أن تتكامل، سيواجه الأسرى السجّان وكل الذهنية الإسرائيلية الدموية وأدواتها، لكن لا ينبغي أن يخلق هذا الانطباع بأن الأمور عادية؛ فالأسرى في خطر، وحمايتهم تأتي من صلابتهم، ومن شعبهم، ومن كل أنصار الحرية في العالم. إن الإضراب عن الطعام الذي يعرّض حياة الأسرى للخطر الحقيقي والمباشر، هو مشروع حياة وحرية وكرامة.

يراهن الأسرى على دور فلسطينيي الـ٤٨. فبالإضافة إلى كونهم قطاعاً حياً وناشطاً من الشعب الفلسطيني، فإنهم الوحيدون الذين يمكنهم الوصول إلى السجون والتظاهر أمامها، وإلى المشافي، في حال تم نقل الأسرى إليها كما في حالات الأسرى الإداريين المضربين عن الطعام، وهي ساحات ضرورية للأسرى، إذ يكفي أن يسمعوا صوتاً من مكبرات الصوت يناصر إضرابهم، أو زمور سيارة متواصل، وهي تشق طريقها على الشارع الرئيسي المحاذي للسجن، فالأسرى يعرفون هذه اللغة من التحية، ليردوا عليها بالمزيد من الإرادة والحب والصمود.

انتهى

تعريفات

الأسيـــر (Prisoner/Captive): هـو الشـخص الـذي يُقبـض عليـه في الحـرب ويُنقـل مـن سـاحة المعركـة إلـى أراضـي الدولـة الآسـرة علـى عكـس المعتقـل ، ولا يخضـع للتحقيـق أو المحاكمـة، «أسـير حـرب» بعبـارة "prisoner of war".

المعتقـــل (Detainee): هـو شـخص يوضـع في السـجن قبـل إدانتـه بارتـكاب جريمـة مـا حيـث يخضـع خـلال الاعتقـال للتحقيـق والمحاكمـة. ويصـدر قـرار الاعتقـال بنـاءً علـى أمـر مـن جهـة إداريـة أو عسـكرية أو أمنيـة. وترتبـط عـادةً تهمـة المعتقـل بجريمـةٍ سياسـيةٍ .

جواد عماوي ، مدير عام الوحدة القانونية سابقاً في هيئة شؤون الأسرى والمحررين في فلسطين:
اتفاقيـة جنيـف الثالثـة وملحقهـا تنطبـق علـى كل العسـاكر والتنظيمـات الفلسـطينية العسـكرية، وهـم بالتالـي أسـرى حـرب، إضافـة إلـى معتقلـين مدنيـين تنطبـق عليهـم اتفاقيـة جنيـف الرابعـة.

الدكتور معتز قفيشة ، المحاضر في جامعة الخليل والمختص في القانون الدولي:
إسـرائيل لا تعتـرف بالأراضـي الفلسـطينية أراضـي محتلـة، وتعامـل الأسـرى الفلسـطينيين مـن الضفـة كمعتقلـين جنائيـين ارتكبـوا جرائـم جنائيـة، وتخـول نفسـها اعتقـال الأشـخاص إداريـا ودون محاكمـة، وتحاكمهـم وفـق القانـون المحلـي.

جـون دوغـارد المقـرر الخـاص السـابق في ورقـة قدمهـا أمـام الأمم المتحـدة حـول الوضـع القانونـي للأسـرى والمعتقلـين الفلسـطينيين في نيسـان مـن العـام ٢٠١٢، جـاء فيهـا:
«لا تعتـرف دولـة الاحتـلال بمـن يشـاركون في أعمـال المقاومـة ضـد احتلالهـا الأرض الفلسـطينية المحتلـة، باعتبارهـم مقاتلـين مـن أجـل الحريـة، إذ أن هـذا الاعتـراف سـيضفي المشـروعية علـى القضيـة التـي تحركهم».

> لا غرفة التحقيق باقية
> ولا زرد الســـــلاســـل

إتفاقيات دولية

عرّفت اتفاقية لاهاي (١٩٠٧م) أسرى الحرب بأنهم الأشخاص الذين يقعون تحت سلطة العدو، من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع، وأعضاء الميليشيات، وفرق المتطوعين في هذه القوات، وأفراد الميليشيات الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركة المقاومة المنظمة المنتمية لطرف في النزاع، والعاملون داخل، أو خارج، أراضيهم، حتى لو كانت الأراضي محتلة، شرط أن تكون هذه الميليشيات، أو فرق المتطوعين، بما فيها حركات المقاومة، تحت قيادة شخص مسؤول؛ لها علامة مميزة تُعرَف بها عن بعد؛ تحمل السلاح بشكل ظاهر وتقوم بعملياتها وفقًا لقوانين وتقاليد الحرب.

أما اتفاقية جنيف (١٩٢٩) فوسّعت مفهوم أسرى الحرب بأنهم جميع الأشخاص في القوات المسلحة للأطراف المتنازعة الذين يقعون في قبضة الخصم أثناء العمليات الحربية، والأسير أيضًا هو كل شخص من الأعداء محتجز، لا لجريمة ارتكبها، وإنما لأسباب عسكرية. غطّت هذه الاتفاقية معاملة أسرى الحرب خلال الحرب العالمية الثانية.

اتفاقية جنيف الثالثة (١٩٤٩) عرّفت أسرى الحرب بأنهم الأشخاص الذين يقعون في قبضة العدو وينتمون للفئات المذكورة سابقًا في اتفاقية لاهاي (١٩٠٧) وجنيف (١٩٢٩)، بالإضافة إلى أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة، والأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة من دون أن يكونوا جزءًا منها، كالمدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات العمال، أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين، والمصرّح لهم جميعهم من قبل القوات المسلحة التي ترافقها، بالإضافة إلى أفراد الأطقم الملاحية للسفن التجارية والطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، وسكان الأراضي المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومته، حتى لو لم يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات نظامية، شرط حملهم السلاح علنًا، ومراعاة قوانين وتقاليد الحرب.

لم توفّر اتفاقية جنيف (١٩٢٩) الخاصة بأسرى الحرب حماية للمدنيين منهم قياسًا بالعسكريين، ولم يحظ المدنيون بحماية القانون الدولي إلا مع دخول اتفاقية جنيف الثالثة (١٩٤٩) حيز التنفيذ، والتي شملت بعض المدنيين الملحقين بالقوات المسلحة، وأصبحت اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) الاتفاقية الخاصة بحماية المدنيين رغم ما يشوبها من غموض قانوني. أجازت هذه الاتفاقية اعتقال المدنيين زمن النزاعات المسلحة، إلا أنها قيّدت ذلك بالضرورة القصوى على أساس اعتبارات الأمن (تبقى بكل حال اعتبارات فضفاضة)، ولم تضع تعريفًا محددًا للمعتقل على عكس الأسير في الاتفاقيات السابقة، لكنها ربطت بين المدنيين والمعتقلين ليُفهم منها أن المعتقلين هم من يقعون من المدنيين في قبضة العدو، وتحدد من تشملهم بأنهم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما، وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها.

المصادر والمراجع

- هيئة شؤون الأسرى والمحررين.
- نادي الأسير الفلسطينيّ.
- مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.
- مركز وادي حلوة - القدس.
- مؤسسة ميزان.
- اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين.
- الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء.
- وزارة الخارجية الفلسطينية.

إعـــداد

وحـــدة البحـــوث الدراســـات

مركز فلسطين لدراســـات الأســـرى

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى

٢٠٢٢م